الحاشية علىٰ شرح سَعْد التفتازاني
لتصريف الزنجاني

الماتن

عزّ الدين أبو المعالي عبدالوهّاب بن إبراهيم الزنجاني

كان حيّاً سنة ٦٥٩ هـ / ١٢٦١ م

الشارح

سَعْد الدين أبو سعيد مسعود بن عمر التفتازاني

المتوفّىٰ سنة ٧٩٢هـ / ١٣٩٠م

المحشّي

الحاج الميرزا أبو طالب الإصفهاني

المتوفّىٰ سنة ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م

تحقيق

محسن خدايوندي

مقـدّمة التحقيـق



حياة المحشّي[1]:

لا نعرف شيئاً عن حياته غير أنّه وُلد بإصفهان[2] وعاش في القرنين الثاني عشر والثالث عشر للهجرة وكان يدعىٰ بـ:(أبي طالب). تتلمذ في كربلاء علىٰ يد السيّد علي بن محمّد علي الطباطبائي (ت ١٢٣١ هـ) من أبرز فقهاء الإمامية آنذاك، وعلىٰ غيره من العلماء. قد اهتمّ بالتعليق والتحشية علىٰ الكتب الأدبية التي كانت متداولة آنئذ بين الطلّاب، مثل **البهجة المرضية في شرح الألفية وشرح التصريف**.

---

(١) لقد سبق المرحوم السيّد محمّد علي الروضاتي في التحقيق عن حياة الميرزا أبي طالب الإصفهاني في مقالة فارسية بعنوان:(حاج ميرزا أبو طالب اصفهاني مؤلّف حاشيه شرح سيوطي) نُشرت سنة ١٣٥٧ الشمسي في كتاب محيط أدب: ٢٣٨ ـ ٢٤٩.

(٢) اصفهان واصبهان، بفتح الهمزة وكسرها فيهما. بيد أنّ أهل المشرق يقولون بالفاء، وأهل المغرب بالباء. مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار ١ / ٣٧٠.

الميرزا أبو طالب كان يعيش في زمن الحكومة القاجارية، تحديداً في عهد السلطان آقا محمّد خان، مؤسّس الدولة القاجارية في إيران (ت ١٢١١هـ)، والسلطان فتح علي شاه، ثاني سلاطين السلالة القاجارية (ت ١٢٥٠هـ). وقد بذلنا جهودنا للحصول علىٰ ترجمة وافية له؛ ومع الأسف لم نعثر علىٰ اسم هذا الفاضل وتاريخ مولده سوىٰ أنّه كان يدعىٰ بـ: (أبي طالب) حيث صرّح به في **حاشيته علىٰ البهجة المرضية في شرح الألفية**:

«فيقول الراجي ربَّه الواهب، العبدُ المدعوُّ بـ: أبي طالب»[(١)].

وأيضاً في **حاشيته علىٰ شرح التصريف**:

«فيقول الطالب للقاءِ ربِّه الواهب، العبدُ المدعوُّ بـ: أبي طالب»[(٢)].

وأنّ مولده بإصفهان، حيث قال:

«واصبهان عَلَمٌ لبلدةٍ في إيران. هي موطننا ومحلّ إقامتنا...»[(٣)].

ما قيل فيه:

أوّل من ترجم لأبي طالب الإصفهاني ـ فيما أعلم ـ هو السيّد حسن الصدر الكاظمي (ت ١٣٥٤هـ) في تكملته علىٰ **أمل الآمل**، حيث قال:

«الحاج ميرزا أبو طالب: صاحب **الحاشية علىٰ شرح السيوطي علىٰ ألفية**

---

(١) حاشية أبي طالب الإصفهاني علىٰ البهجة المرضية: ١.

(٢) الحاشية علىٰ شرح سَعْد التُّفتازاني لتصريف الزَّنجاني: ١٩٩.

(٣) حاشية أبي طالب الإصفهاني علىٰ البهجة المرضية: ٢٤٦.

ابن مالك في النحو. فرغ منها في سلخ جُمادىٰ الآخرة عام ثلاث وعشرين ومائتين بعد الألف. عالم، فاضل، بارع، ماهر بالأدب، متكلّم، فقيه، لغوي، نحوي، مفسّر، محدّث، من أجلّاء تلامذة السيّد صاحب **الرياض**. وله مصنّفات كثيرة لايحضرني تفصيلها ولاتفصيل أحواله»[1].

وقد ترجم له الشيخ عبّاس القمّي (ت ١٣٥٩هـ) نقلاً من كلام السيّد الصدر، بدون ذكر المرجع:

«الميرزا أبو طالب: صاحب **الحاشية علىٰ شرح السيوطي علىٰ ألفية ابن مالك**. عالم، فاضل، بارع، ماهر، أديب، متكلّم، فقيه، لغوي، نحوي، مفسّر، محدّث، من أجلّاء تلامذة السيّد صاحب **الرياض**. له مصنّفات، فرغ من الحاشية (سنة ١٢٢٣ هـ)»[2].

وكذلك ذكر له السيّد محسن الأمين العامِلي (ت ١٣٧١هـ) ترجمته نقلاً عن السيّد حسن الصدر بدون أيّ تصريح بذكر المرجع.

ومع كلّ هذا، فقد فصّل في ترجمته الشيخ آقا بزرك الطهراني (ت ١٣٨٩هـ) أكثر ممّا تقدّم حيث حدّد تاريخ وفاة المحشّي وكيفيتها ولقبه (الإصفهاني) في كتابه المسمّىٰ بـ: **الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة**:

«الحاشية عليها [أي: **البهجة المرضية في شرح الألفية**] للميرزا أبي طالب الإصفهاني. الفاضل الأديب، المتوفّىٰ في طريق الحجّ سنة (١٢٣٧ هـ). فرغ من

---

(١) تكملة أمل الآمل ٦ / ٣٠٦.

(٢) الكنىٰ والألقاب ٣ / ٢٢٠.

التأليف في آخر (ج ٢ ـ ١٢٢٣ هـ). وطبعت مكرّراً، منها في (١٢٩٧)»[1].

ثمّ ذكر في **طبقات أعلام الشيعة** عن كيفيّة اطّلاعه علىٰ تاريخ وفاة الإصفهاني:

«الميرزا أبو طالب (... ـ ١٢٣٧ هـ): من العلماء الأجلّاء الأدباء. تلمّذ [كذا] علىٰ السيّد علي مؤلّف **الرياض**. له **حاشية البهجة المرضية في شرح الألفية**، فرغ منها سلخ (ج ٢ ـ ١٢٢٣). وله تصانيف أخر؛ ذكره في **التكملة**. وتوفّي في طريق الحجّ (١٢٣٧)، كما أرّخه معاصره السيّد حسن الموسوي الإصفهاني. فقد استنسخ حاشيته المذكورة في (١٢٣٩) وكتب علىٰ ظهرها تاريخ وفاة المؤلّف أنّه قبل ذلك بسنتين. والنسخة بإصفهان عند حفيد كاتبها السيّد مصلح الدين بن محمّد تقي المعروف بالمهدوي»[2].

وأورد كلّ من الميرزا محمّد علي المدرّس (ت ١٣٧٣هـ) والميرزا محمّد علي المعلّم الحبيب آبادي (ت ١٣٩٦هـ) ترجمته آخذاً من المراجع التي ذكرت، بدون أيّ إضافة وزيادة[3].

وفي النهاية ذكر السيّد مصلح الدين المهدوي (ت ١٤١٦ هـ) أنّ الإصفهاني كان قد اشتغل بتدريس العلوم العربية في إصفهان وكان ساكناً بمحلّة (خواجُوي)[4].

---

(١) الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة ٦ / ٢٩.

(٢) طبقات أعلام الشيعة (الكرام البررة في القرن الثالث بعد العشرة) ١٠ / ٣٩.

(٣) ريحانة الأدب ٦ / ٦٢؛ مكارم الآثار ٤ / ١٠٦١.

(٤) أعلام إصفهان ١ / ٢٨١.

الظاهر من التراجم أنّ الإصفهاني قضىٰ عمره في إصفهان ولم يسافر لبلد آخر؛ والغالب علىٰ الظنّ أنّه سافر في أوان شبابه إلىٰ كربلاء وتتلمذ علىٰ السيّد علي الطباطبائي وأتمّ دراسته في العراق علىٰ أشهر علماء عصره ولأسباب لا نعرفها علىٰ وجه الدقّة، رجع إلىٰ موطنه إصفهان علىٰ أنّه كان من أجلّاء تلامذة السيّد علي الطباطبائي، ولعلّ سبب رجوعه هو لما كان يراه من خدمة علوم الدين وتسلّطه علىٰ اللغة العربية حتّىٰ يأخذ طلّاب العلم ما لديه من العلوم. وبما أنّ لقب (الحاجّ) يطلق عرفاً علىٰ من أدّىٰ فريضة الحجّ، فيحتمل سفره إلىٰ مكة. هذا، ولم تمدّنا كتب التراجم ـ التي ترجمت للإصفهاني ـ بأكثر من هذا[١].

ولادته:

لم يذكر المترجمون شيئاً عن سنة ولادة الإصفهاني وعلىٰ ما يبدو من القرائن المذكورة في كتب التراجم يمكن أن نخمّن أنّه ولد أواخر الثمانينات أو أوائل التسعينات من القرن الثاني عشر الهجري.

عائلته:

ما بين أيدينا من التراجم لم تذكر شيئاً عن عائلة الإصفهاني، سوىٰ أنّ محمّد حسن خان اعتماد السلطنة وزير المطبوعات والترجمة في العصر الناصري

---

(١) أيضاً انظر: چهل سال تاريخ ايران (المآثر والآثار) ١ / ٣٠٤؛ دائرة المعارف تشيّع ١ / ٣١٣؛ دانشمندان وبزرگان إصفهان ١ / ١٦٢.

يقول: إنّ أحفاد الميرزا أبي طالب هاجروا من إصفهان مع السيّد زين العابدين الخاتونآبادي[(١)] (ت ١٣٢١هـ) ـ إمام جمعة طهران ـ في عصر السلطان ناصر الدين شاه القاجاري، ويذكر أنّ الميرزا محمّد حسين الإصفهاني الملقّب بـ: (معتمد الشريعة) كان من أحفاد أبي طالب. عدّه محمّد حسن خان من علماء العصر الناصري[(٢)]. ويقول عنه آقا بزرك الطهراني: «عالم فاضل كامل»[(٣)].

الميرزا محمّد حسين كان من كتّاب ومُحرّري السيّد زين العابدين الخاتون آبادي. كان حاذقاً في فنّ الصكوك والسِّجلّات، وفي غالب الأوقات كان يخطب في المسجد السُّلطاني[(٤)] بطهران من جانب إمام الجمعة. والظاهر أنّ الميرزا محمّد حسين توفّي بعد سنة (١٣١٣هـ) في طهران؛ لأنّ الشيخ آقا بزرك الطّهراني يقول: «لمّا هاجرتُ إلى العراق في (١٣١٣) كان حيّاً. رأيته كِراراً في منزل إمام الجمعة. وتوفّي بعد ذلك»[(٥)].

---

(١) كان جدّه الأعلى محمّد صالح الخاتون آبادي صهر محمّد باقر المجلسي. والسيّد زين العابدين يعدّ ثالث أئمّة الجمعة في طهران وكان أبو زوجة محمّد مصدّق رئيس وزراء إيران في (سنة ١٩٥١م).

(٢) المآثر والآثار: ٢٢٦. أيضاً انظر: علماي عهد ناصرالدين شاه قاجار (باب دهم المآثر والآثار): ٢٨٩.

(٣) طبقات أعلام الشيعة (نقباء البشر في القرن الرابع عشر) ١٤ / ٥١٣.

(٤) هو أحد المساجد التاريخية في مدينة طهران. بني هذا المسجد خلال العهد القاجاري بأمر السلطان فتح على شاه. نُقل اسمه من (مسجد شاه) إلى (مسجد امام) بُعَيد نجاح الثورة الإسلامية في إيران.

(٥) طبقات أعلام الشيعة (نقباء البشر في القرن الرابع عشر) ١٤ / ٥١٣.

لم يوجد غير هذا في التراجم[١].

وفاته:

في تحديد سنة وفاته قولان:

الأوّل: ما ورد في **الذريعة** بأنّ وفاته وقعت في (سنة ١٢٣٨هـ) ثمّ ورد في تصحيح أغلاط الكتاب بأنّ الصحيح (سنة ١٢٣٧هـ) ومن هنا وقع في الخطأ بعض المترجمين كالميرزا محمّد علي المدرّس حيث ذكر وفاته (١٢٣٨هـ)[٢] وكذا الميرزا محمّد علي المعلّم الحبيب آبادي[٣].

الثاني: أنّه توفّي (سنة ١٢٣٧ هـ). وهذا التاريخ صحيح، لكن لم تذكر كتب التراجم شيئاً عن مكان وفاته واكتفت بذكر أنّه توفّي بطريق الحجّ[٤].

شيوخه:

تتلمذ على يد السيّد علي بن محمّد علي الطباطبائي؛ وهذا جلّ ما استطعنا الحصول عليه من كتب التراجم.

---

(١) لعلّ عند أحفاد الميراز محمّد حسين توجد رسائل تدلّنا على المزيد من أحوال جدّهم وعائلته.

(٢) ريحانة الأدب ٦ / ٦٢.

(٣) مكارم الآثار ٤ / ١٠٦١.

(٤) في الثقافة الإسلامية الموت في طريق الحجّ علامة على حسن الخاتمة كما تشير إلى ذلك الآية القرآنية والأحاديث.

تلامذته:

نستنتج من خلال استعراضنا لحاشيته على **البهجة المرضية وشرح التصريف** للتفتازني، أنّه كانت له حلقة درس وعنده تلاميذ وقد أفادهم، والمفروض أنّه قد تخرّج على يده أُناس كثيرون في إصفهان، غير أنّا لانعرف الذين استفادوا عنه و حضروا عليه؛ حيث لم تذكر لنا كتب التراجم شيئاً من ذلك وأغفلت الحديث عن تلامذته.

مؤلّفاته:

من خلال تحقيقنا على هذه الحاشية وتفحّص الفهارس، وجدنا مؤلّفاته على الترتيب التالي:

١ ـ الحاشية على البَهجة المرضية في شرح الألفية[١]: هي تعدّ من إحدى عشرات الحواشي التي كتبت على **شرح السيوطي للألفية**. كتبها في سلخ جُمادى الآخرة سنة (١٢٢٣هـ) حيث صرّح بذلك في نهاية الحاشية[٢]. توجد نسخة منها بخطّ السيّد محمّد حسن بن محمّد تقي الموسوي الإصفهاني، كتبها في سنة

---

(١) طبعت هذه الحاشية دون مراعاة لأصول التحقيق وقواعده. والشيء بالشيء يذكر وهنا يجب أن أنبّه بأنّ الصحيح في تسمية شرح السيوطي على الألفية: (النهجة المرضية) لا (البهجة المرضية) كما في نسخة كتبت في حياة السيوطي سنة (٨٨٤هـ) من نسخة عليها خطّه وبها (النهجة) بالنون. لكن كتبنا هنا (البهجة المرضية) لأنّ الإصفهاني في حاشيته عليها ذَكَرَها كذلك ولذلك مشينا على مشيه.

(٢) حاشية الميرزا أبي طالب الإصفهاني على البهجة المرضية: ٢٩٦.

(١٢٣٩هـ) من نسخة المؤلّف وأورد الكاتب في نهاية النسخة بأنّ:

«وقد فاز إلى رحمة الله الغنيّ مصنّفه قبل ذلك بسنتين [يعني ١٢٣٧هـ ق] في طريق مكّة رحمة الله عليه».

وهذا مرجع وحيد في تعيين وفاة المحشّي أخذه الشيخ آقا بزرك الطّهراني في **طبقات أعلام الشيعة والذّريعة**.

٢ ـ الحاشية على شرح سَعْد التَّفتازاني لتصريف الزَّنجاني ـ وهي التي قمنا بتحقيقها ـ لعلّ كتابتها وقعت في سنة (١٢٣٧ هـ)، وسيجيء الحديث عنها.

٣ ـ رسالة في التَّعدية واللُّزوم: هي ما وعد به المؤلّف في الحاشيتين المذكورتين ولكن أكبر الظنّ أنّه لم يمهله الأجل في طريق الحجّ.

٤ ـ رسالة في الصرف: ذكر السيّد مصلح الدين المهدوي عن مخطوطة في علم الصرف بالفارسية في مكتبة جامع گوهرشاد بالرقم (١ / ٦٠٠) وظنّ أنّ مؤلّفها هو الميرزا أبو طالب الإصفهاني صاحب **الحاشية على البهجة المرضية**[(١)].

هذا ما وصلت إليه يد البحث.

تصريف الزَّنجاني:

إنّ أحد النصوص القيّمة والجديرة بالاهتمام في علم الصَّرف، هو كتاب **التصريف** لعزّ الدّين أبي المعالي عبد الوهّاب بن إبراهيم بن عبد الوهّاب الزَّنجاني الشافعي[(٢)]، المعروف بـ: (العِزّي).

---

(١) أعلام إصفهان ١ / ٢٨٢؛ فهرست گوهرشاد: ١٤٧.

(٢) هذا هو الصحيح المشهور في ضبط اسمه. وفي تلخيص مجمع الآداب ١ / ٢٣٤ ومعجم

وقد ألّف الزَّنجاني كتابه المسمّىٰ بـ: **التصريف**[١] في أواسط القرن السابع الهجري[٢]، ويعدّ هذا الكتاب الأثر الوحيد له في علم الصرف، حيث اهتمّ المؤلّف في هذه الرسالة المختصرة ببيان اشتقاق صيغ الأفعال بعضِها من بعض وإسناد الأفعال إلىٰ الضمائر. وقد اعتنىٰ العلماء قديماً وحديثاً بهذا الكتاب وكتبوا عليه الشروح والحواشي، ومن أشهرها[٣]:

ﻫ المؤلّفين ٦ / ٢١٦ ورد: «عبدالوهّاب بن إبراهيم بن محمّد». وفي كشف الظنون ٢ / ١١٣٩: «إبراهيم بن عبدالوهّاب بن عمادالدين بن إبراهيم». وفي اكتفاء القنوع: ٣٠١: «إبراهيم بن عبدالوهّاب بن إبراهيم». وفي أبجد العلوم ٣ / ٣٠ ومعجم المطبوعات العربية ١ / ٩٧٧: «عبدالوهّاب بن إبراهيم بن أبي المعالي». وفي موسوعة أعلام العلماء والأدباء ١١ / ٢٨٧: «عزّالدين بن إبراهيم بن عبدالوهّاب».

(١) يسمّىٰ أيضاً (العِزّي) أو (تصريف العِزّي) أو (التصريف العِزّي) أو (العِزّي في التصريف) أو (مختصر العزّي) أو (مقدّمة العِزّية في علم التصريف) أو (تصريف الزّنجاني) أو (الزّنجانية) أو (المبادئ في التصريف) أو (مبادئ التصريف). انظر: بغية الوعاة ٢ / ١٠٤؛ تاريخ الأدب العربي ٥ / ١٧٩ ـ ١٨٤؛ معجم المطبوعات العربية ١ / ٩٧٧؛ اكتفاء القنوع: ٣٠١؛ فتح الخبير اللطيف علىٰ متن الترصيف في علم التصريف: ٥. موسوعة أعلام الأدباء ١١ / ٢٨٨؛ التّفتازاني وآراؤه البلاغية: ٤٩.

(٢) ذكر كارل بروكْلْمان: «أكمله في بغداد سنة ٦٥٥هـ. ق ـ ١٢٥٤م». تاريخ الأدب العربي ٥ / ١٧٩. ويعتقد بعض الباحثين أنّه ألّف كتابه في (سنة ٦٥٤هـ) في بغداد. تاريخ مغول: ٥٠٠؛ مجلّة العلوم الإنسانية الدولية، العدد السابع، (بين تصريف الزنجاني وتصريف منسوب إلىٰ الزمخشري): ٣٤.

(٣) لقد قامت جهود مشكورة بجمع وحصر شروح (التصريف) وشروح (شرح السّعْد). يذكر منها: جهود أنوَر بن أبي بكر الشيخي الداغِستاني الذي حصر أكثر من ستّين شرحاً وحاشية ﻫ

شرح سَعْد التَّفتازاني لتصريف الزَّنجاني:

سَعْد الدين أبو سعيد مسعود بن عمر بن عبد الله التَّفتازاني[١]. ولد سنة (٧٢٢هـ). برع في مختلف العلوم وفاق أقرانه؛ بحيث كتب شرحه على **تصريف الزّنجاني** وهو في السادسة عشرة من عمره، وهو أوّل تصنيف له كما ذكر في الخطبة[٢]، وقد فرغ منه بقرية (فَرْيومَد / فَرُومَد) في (شهر شعبان سنة ٧٣٨ هـ)[٣]. يعدّ هذا الشرح ـ مع أنّه مؤلَّف متوسط الحجم ـ من أهمّ الشروح التي ظهرت لكتاب **التصريف**. قد صدر هذا الشرح مطبوعاً محقّقاً لأكثر من دار من دور النشر، بحيث أعيدت طباعته مرّات عديدة.

على (التصريف) و(شرح السّعْد). وقد قمتُ ـ قدر استطاعتي ـ بتتبّع شروح (التصريف) و(شرح السّعْد) من كتب الفهارس والتراجم ذكرتُها في مقالة مسمّاة بـ: (حول شروح التصريف وأفضلِها المسمّاة بـ: شرح السّعْد).

(١) لم تقع للسّعْد ترجمةٌ واسعةٌ مجتمعةٌ فيما تحت اليد من كتب قريبة العهد به، غير أنّ النزر الذي جاء فيها واتساعَ ترجمته في بعض ما تأخّر من الكتب، وكثرةَ ما تناثر عنه من أخبارٍ وذكرٍ أعانَ بعض الباحثين على صُنْع ترجمات له تكشف بعض جوانبه، جاء بعضُها حافلاً يدلّ على جُهْدٍ عظيم لصاحبه وهو جُهْد يحْمَدُ لهم. انظر: التَّفتازاني وآراؤه البلاغية: ٢١.

(٢) «المرجوُّ ممّن اطّلَعَ فيه على عَثْرةٍ أن يدرأ بالحسنة السيئةَ فإنّه أوّل ما أفرغتُه في قالَب الترتيب والترصيف مُختصِراً في هذا المختصَر بل قِراءةً في علم التصريف». شرح التصريف العزّي: ٢.

(٣) لم يطلق سَعْد الدين على هذا الشرح تسمية على ما يظهر من مقدّمته ولكن يعتقد بعض الباحثين أنّ اسمه (الروض المُنيف شرح مختصر التصريف) فهرس المخطوطات اليمنية لدار المخطوطات والمكتبة الغربية بالجامع الكبير صنعاء ٢ / ١١١٢. ويسمّى هذا الشرح في الهند: السّعْدية في شرح الزنجانية. التفتازاني وآراؤه البلاغية: ٤٩.

منزلة هذا الشرح من بين شروح التصريف:

يقول القنوجي: «وعلىٰ مختصره [أي: الزَّنجاني] في التصريف شروح مفيدة مشهورة عند أبناء الزمان، أفضلها وأحسنها: شرحا السعد التفتازاني، والسيّد الشريف الجرجاني رحمهما الله تعالىٰ»[١].

الحواشي علىٰ شرح سَعْد التَّفتازاني لتصريف الزَّنجاني:

إتماماً للفائدة نشير إلىٰ بعض الشروح والحواشي لشرح السعد التفتازاني علىٰ الترتيب الزمني:

١ ـ شرح تصريف التفتازاني: لسَعْد الدين سَعْد الله البَردَعي[٢] المحمودي[٣]، وتوجد نسخة منه في مكتبة (ملك) بطهران، تحت الرقم ١٥٨٩. لم يطبع.

٢ ـ حاشية علىٰ شرح السعد التفتازاني لتصريف الزَّنجاني[٤]: لسراج الدّين

---

(١) أبجد العلوم ٣ / ٣٦.

(٢) (بَرْذَعة) اليوم هي مدينة ومركز مُقاطَعة (بَرْدَعة) في جمهورية أذربيجان. و(بَرْذعة) لغة في (بَرْدَعة). المسالك والممالك ص١٢٢؛ الأغاني ١٨ / ٣٣٦؛ معجم البلدان ١ / ٣٧٩؛ تاج العروس ٢٠ / ٣١٤.

(٣) كشف الظنون ٢ / ١١٤٠؛ جامع الشروح والحواشي ١ / ٥٩٤.

(٤) كشف الظنون ٢ / ١١٤٠؛ هدية العارفين ٢ / ١٩٦؛ تاريخ الأدب العربي ٥ / ١٨٠؛ الأعلام ٦ / ٣١٥؛ جامع الشروح والحواشي ١ / ٥٩٤.

محمّد بن عمر الحَلَبي (ت ٨٥٠ هـ). لم تطبع.

٣ ـ حاشية على شرح التَّفتازاني على العِزّي[1]: لمصلح الدين مصطفى بن يوسف بن صالح البُرُوسَوي، المعروف بـ: (خواهر زاده) (ت ٨٩٣ هـ). لم تطبع.

٤ ـ الترصيف (حاشية على شرح التصريف للسَّعْد التفتازاني)[2]: لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ). منه نسخة في مكتبة برلين (ألمانيا) بالرقم غ ١٦٦٤[3]. لم يطبع.

٥ ـ حاشية محمّد بن قاسم بن محمّد الغَزِّي المعروف بـ: (ابن قاسم الغزّي) (ت ٩١٨هـ)[4]. لم تطبع.

٦ ـ خلاصة التعريف بدقائق شرح التصريف: للشيخ ناصرالدّين محمّد بن حسن اللقاني (ت ٩٥٨هـ) كتب هذا الشرح في سنة (٩٢٤هـ)[5]. لم يطبع.

٧ ـ شرح كمال الدّين إبراهيم بن يحيى، المشهور بـ: (دَدَه خليفة) وبـ: (قَرَه دده) (ت ٩٧٣ هـ)[6]. طبع بمصر في مطبعة بولاق (سنة ١٢٥٥ هـ).

---

(١) جامع الشروح والحواشي ١ / ٥٩٤؛ الأعلام ٧ / ٢٤٧.

(٢) كشف الظنون ٢ / ١١٣٩؛ جامع الشروح والحواشي ١ / ٥٩٤.

(٣) دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها: ١٨٠.

(٤) الضوء اللامع ٨ / ٢٨٦ ـ ٢٨٧؛ الأعلام ٧ / ٦.

(٥) تاريخ الأدب العربي ٥ / ١٨٠.

(٦) العِقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم (ذيل الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية): ٣٧٤؛ شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب ١٠ / ٥٤٧؛ كشف الظنون ٢ / ١١٣٩؛ معجم المؤلّفين ٢ / ٦٧١؛ معجم المطبوعات ٢ / ١٥٠٥؛ فهرستگان نسخه هاي خطّي ايران (فنخا) ١١ / ٩٣٢.

٨ ـ حاشية لعبد الحكيم بن محمّد السّيالكوتي، المتوفّىٰ بعد سنة (١٠٤٩هـ)[١]. لم تطبع.

٩ ـ حاشية الميرزا أبي طالب الإصفهاني (ت ١٢٣٧ هـ) (وهي التي أمام ناظريك).

١٠ ـ تدريج الأداني إلىٰ قِراءة شرح السَّعْد التَّفتازاني علىٰ **تصريف الزَّنجاني**: لعبد الحقّ بن عبد المانّ الجاوي (ت ١٣٢٤هـ). طُبع.

توثيق نسبة الحاشية لمحشّيها:

الأوّل: نسبت هذه **الحاشية في** فهرس النسخ الخطّية لمكتبة آية الله الكلبايكاني في قم لأبي طالب الإصفهاني[٢].

الثاني: أورد المحشي اسمه في المقدّمة هكذا: «فيقول الطالب للقاءِ ربّه الواهب، العبد المدعو بـ: أبي طالب»[٣]. وهذا يشبه ما ورد في **مقدّمة الحاشية علىٰ البهجة المرضية**: «وبعد فيقول الراجي ربّه الواهب، العبدُ المدعوُّ بـ: أبي طالب»[٤].

الثالث: أنّه أحال في **حاشيته** هذه عند ذكر مسألة علىٰ **حاشية شرح السيوطي**:

---

(١) معجم المؤلّفين ٣ / ٦٠.

(٢) فهرست نسخههاي خطّي كتابخانة آية الله العظمىٰ گلپايگاني ١ / ٢٤٣.

(٣) الحاشية علىٰ شرح سَعْد التَّفتازاني لتصريف الزَّنجاني: ١٩٩.

(٤) حاشية الميرزا أبي طالب الإصفهاني علىٰ البهجة المرضية: ٢.

«قد ينقل الكلمة إلىٰ هذا الباب؛ لتدلّ علىٰ حدثٍ هو قبول مفعول فعله المجرّد الأثر الصادر عن فاعله، فيصير بهذا أنقص من مجرّده بمفعول واحد إذا كان متعدياً، وإذا كان لازماً فالفرق بينه وبين مجرّده دقيق تطلب في حواشينا علىٰ السيوطي»[1].

الرابع: ممّا يؤكّد صحّة نسبة هذه الحاشية لأبي طالب الإصفهاني أسلوبه المميّز من حيث المناقشة والاستدلال. وهذا من أهمّ الدلالات علىٰ صحّة نسبتها إليه. منهج المحشّي واضح لمن تأمّله فأهمّه غلبة الاختصار والإغلاق في الكتابة. وأحياناً نشاهد تشابه بعض العبارات في الحاشيتين، علىٰ سبيل المثال جاء في هذه الحاشية: «والمبالغة موضوعة للأفراد في الكيف، والتكثير موضوع للأفراد في الكمّ»[2].

وفي **حاشية البهجة**: «اعلم أنّ المبالغة ازدياد بحسب الكيف، والكثْرة ازدياد بحسب الكمّ. وقد يستعمل كلّ منهما بمعنىٰ الآخر»[3].

وبيّن نيّته في الحاشيتين عن تآليفه في المستقبل، مثلاً في هذه **الحاشية** يقول:

«ومباحث التعدية واللزوم وكيفية تعلّق حروف الجرّ بمتعلّقاتها ممّا لا يصدر حقّ تحقيقها عن أحدٍ إلىٰ الآن، وفّقني الله تعالىٰ لأن أصنّف رسالة بمنّه في

---

(١) الحاشية علىٰ شرح سَعْد التُّفتازاني لتصريف الزَّنجاني: ٢٦٠.

(٢) الحاشية علىٰ شرح سَعْد التُّفتازاني لتصريف الزَّنجاني: ٢١٩.

(٣) حاشية الميرزا أبي طالب الإصفهاني علىٰ البهجة المرضية: ٢٠٢.

ذلك»[١].

وفي **حاشية البهجة** يقول: «اعلم أنّ بيان معاني حروف الجرّ وتعيين متعلّقاتها من مهمّات هذا الفنّ لم أرَ أحداً تَعَرَّضَ لتحقيقها حقَّ التحقيق؛ ونحن نشير إليه ههنا علىٰ سبيل الإجمال ونسأل الله أن يوفّقنا لوضع رسالة منفردة نفصّل فيها هذا التحقيق مع سائر تحقيقات لأبواب هذا الفنّ ممّا ننفرد به»[٢].

اعتماداً علىٰ هذه القرائن نسطيع أن نقول إنّ هذه **الحاشية** للميرزا أبي طالب الإصفهاني صاحب **الحاشية علىٰ البهجة المرضية**.

اسم الحاشية وعنوانها:

الظاهر أنّ الإصفهاني ليس لديه اهتمام بتسمية تآليفه. حيث لم يضع لهذه **الحاشية** اسماً، كما لم يضع أيضاً **لحاشيته** السابقة اسماً، علىٰ الرغم من أنّها يمكن أن تكون أوّل تأليفه. ومهما كان فإني لم أجد في النسخة اسماً لهذه **الحاشية**، لكن كُتبت في أوّل النسخة ثلاثة أسطر بالفارسية بخطٍّ خفيف:

«**حاشيه بر شرح تصريف مع حاشيه أبو طالب اصفهاني بر سيوطي** بكا».

(كذا).

---

(١) الحاشية علىٰ شرح سَعْد التَّفتازاني لتصريف الزَّنجاني: ٢٨٥.

(٢) حاشية الميرزا أبي طالب الإصفهاني علىٰ البهجة المرضية: ١٨٦. وقد أشرنا إلىٰ تشابهات أخرىٰ في تحقيقنا هذا.

وأخيراً قد اخترت اسم هذه الحاشية: **الحاشية علىٰ شرح سَعْد التَّفتازاني لتصريف الزَّنجاني**؛ لقول المحشّي في مقدّمتها:

«لمّا دعاني بعضُ إخواني أن أملي لشرح **تصريف الزَّنجاني**، المصنَّفِ لسَعْد التَّفتازاني...»[(١)].

تاريخ تأليف الحاشية:

بما أنّ هذه النسخة ناقصة الآخر، فليس فيها تاريخ الكتابة ولا اسم الكاتب.

كذلك لم يشر الإصفهاني إلىٰ زمن التأليف في خلال الأوراق، ولم أقف في التراجم علىٰ مَن نصّ لوقت تأليفه هذه **الحاشية**، حيث لم يذكر أحدٌ وجود هذه **الحاشية**، فضلاً عن تاريخ تأليفها، فالشيء الوحيد الذي نستطيع أن نقوله هو أنّ الإصفهاني ألّفها بعد تأليف **حاشيته علىٰ البهجة المرضية**؛ حيث أحال في هذه **الحاشية علىٰ حاشية البهجة المرضية** عند بيان مجي (تَفَعَّلَ) لمطاوعة (فَعَّلَ)؛ بقوله:

«أي: قد ينقل الكلمة إلىٰ هذا الباب؛ لتدلّ علىٰ حدثٍ هو قبول مفعول فعله المجرّد الأثر الصادر عن فاعله، فيصير بهذا أنقص من مجرّده بمفعول واحد إذا

---

(١) الحاشية علىٰ شرح سَعْد التَّفتازاني لتصريف الزَّنجاني: ١٩٩. ورد عنوان المخطوطة في (فنخا) هكذا: «حاشية شرح التصريف العزّي». فهرستگان نسخه هاي خطّي ايران (فنخا) ١١ / ٩٣٣. وليعلم أحياناً يسمّىٰ الكتاب في ثنايا الكتاب، لذلك يمكن أيضاً أن تسمّىٰ هذه الحاشية بـ: «إيضاح الخفي ومفتاح الخبي في شرح السَّعْد لتصريف العِزّي» لقول المحشّي في المقدّمة: «لمّا دعاني بعضُ إخواني أن أملي لشرح تصريف الزَّنجاني، المصنَّف لسَعْد التفتازاني؛ بَياناً لمُشكلاته وتبياناً لمُعضِلاته وإيضاحاً لخَفياته المستورة ومفتاحاً لخَبيئاته المسطورة»: ٢١.

كان متعدّياً، وإذا كان لازماً فالفرق بينه وبين مجرّده دقيق تطلب في **حواشينا على السيوطي**»[1].

وبما أنّنا نعلم أنّ تاريخ تأليف **حاشية الإصفهاني على البهجة المرضية** كان سنة (١٢٢٣هـ)[2] ووفاته وقع في سنة (١٢٣٧ هـ) فالنصّ المذكور يدلّنا على أنّ زمان تأليف هذه **الحاشية** كان بعد سنة (١٢٢٣هـ) وقبل سنة (١٢٣٧هـ)[3].

منهج التحقيق ووصف النسخة التي اعتمدت عليها:

من المؤسف لم تكن بأيدينا إلّا نسخة واحدة من هذه **الحاشية** ولم أوفّق في العثور على نسخة أخرى مع التفحّص في فهارس المخطوطات والمصوّرات من هنا وهناك؛ لذلك اعتمدت على نسخة فريدة.

وصف هذه المخطوطة[4] على النحو التالي:

هي محفوظة في خزانة مكتبة الكلبايكاني بقم تحت الرقم (١ / ١٨١٢ ـ

---

(١) الحاشية على شرح سَعْد التَّفتازاني لتصريف الزَّنجاني : ٢٦٠.

(٢) نصّ الإصفهاني على ذلك في نهاية حاشيته على البهجة المرضية : «وقد وقع التوفيق للإتمام ، إلى تمام الشرح كما كان المرام ، والمسؤول من الله العلّام ، في سلخ جُمادى الآخر من هذا العام ، أعني عام ثلاثة وعشرين بعد المائتين والألف من الهجرة على هاجرها ألف سلام». حاشية الميرزا أبي طالب الإصفهاني على البهجة المرضية : ٢٩٦.

(٣) ربما يمكن القول بأنّها ألّفت قُبَيل وفاته في سنة (١٢٣٧ هـ) بزمن يسير ولذلك نراه لم يكمل الحاشية وترك الكلام مبتوراً.

(٤) بإمكاننا استخدام مصطلح (مخطوط) بالتذكير إن كان المخطوط مؤرّخاً بمعنى مكتوباً عليه سنة النسخ. واستخدام مصطلح (مخطوطة) بالتأنيث إن كانت النسخة غير مؤرّخة؛ لأنّ النساء يحاولن إخفاءَ أعمارهنّ!

١٢٢ / ١٠). كتبت بخطٍّ نسخ جيّد وخطّها واضح مقروء إلّا أنّها كثيرة الأخطاء والأغلاط. على جلد تيماج أسود، قياسها ١٥ × ٢١. شاملة للرسالتين: الأولى: حاشية على **البهجة المرضية**. والثانية: حاشية على **شرح التصريف**، كلتاهما للميرزا أبي طالب الإصفهاني. كلتا الرسالتين ناقصة الآخر، وتبتدأ النسخة بحاشية **البهجة** إلى قول الشارح السيوطي في مبحث كان وأخواتها:

«المرء مجزي بعمله إن خيراً فخير»[1].

وفي شرح هذه الفقرة، تتوقّف الجملة على «و الأخيران متوسّطان» وبعد ذلك تبدأ **حاشية شرح التصريف**. عدد صفحات **حاشية شرح التصريف** (٣٢) صفحة، ويختلف سطورها وعدد كلماتها حسب بعض الصفحات. مكتوب على عطف النسخة:

(حاشيه اصفهاني بر سيوطي).

النسخة عريّة من أيّ تعليقات في الحواشي. وكتب بالفارسية على ظهر الورقة الأولى من النسخة:

«از حضرت امام زين العابدين نقل است هر كه اين دعاء در پشت كتاب خود نويسد هر چه بشنود فرا گيرد: بسم الله الرحمن الرحيم لهم دار السلام عند ربّهم هو وليهم بما كانو[ا] يعملون».

وتحته، كُتب عنوان **الحاشية** بخطٍّ خفيف:

(١) البهجة المرضية ١ / ٢٠٤.

(حاشيه بر شرح تصريف مع حاشيه أبو طالب اصفهاني بر سيوطي بكاء).

(كذا).

لا تخفىٰ صعوبة التحقيق علىٰ مخطوطة وحيدة لا سيّما إذا كانت كثيرة الخطأ؛ لهذا اعتمدت في التعليق علىٰ المواضع المشكلة من النصّ علىٰ أمّهات كتب الصرف، خاصّةً **حواشي شرح التصريف**. وأيضاً ذيّلت في تحقيقي هذا متن **شرح التّفتازاني** اعتماداً علىٰ نسخة مطبوعة بإشراف محمّد محيي الدّين عبد الحميد طبعة القاهرة في سنة (١٣٥٣ هـ) وهي تحتوي علىٰ (٧٢) صفحة.

كما أشرت آنفاً أنّ النسخة كثيرة الأغلاط ورسم بعض الحروف علىٰ غير المألوف في قواعد الرسم وربّما كان من عجلة الناسخ أو عدم دقّته.

فبذلت وسعي في إخراج النصّ وحاولت نفض الغبار عن واحد من الحواشي المدوّنة في علم التصريف المغيّبة في دور المخطوطات ليأخذ مكانه اللائق به وبصاحبه[(١)].

سرت علىٰ النحو التالي في تحقيق **الحاشية**:

١ ـ طَبع هذه **الحاشية** حسب قواعد الكتابة الحديثة.

٢ ـ إبدال بعض الكلمات علىٰ حسب القياس الصرفي، كـ: (نقائص) بدل (نقايص).

٣ ـ وضع نصّ **شرح التفتازاني** بالتعليقات في أسفل النصّ بخطٍّ أسود

---

(١) قدّر المرحوم عبد السلام محمّد هارون عدد المخطوطات الإسلامية في مكتبات العالم نحو ٢٦٢ مليون مجلّداً. قُطوف أدبية: ٣١.

وواضح. وأشرت في الحواشي إلى الاختلاف بين نصّ **شرح السعد** في المخطوطة ونصّه باعتناء محمّد محيي الدين عبد الحميد.

٤ ـ ذُكر بعض التشابهات بين نصّ **هذه الحاشية وحاشية البهجة المرضية** بالتعليقات اعتماداً على النسخة المحفوظة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي تحت الرقم (٢٠٧٠٩٩)، كتبت لسنة (١٢٦٢ هـ. ق).

٥ ـ إبدال بعض الكلمات المشكلة بما ظُنّ أنّه الصواب ووضع علامة (؟) تلميحاً لذلك.

٦ ـ اقتصر الناسخ على الرمز في بعض الألفاظ، فأبدلت هذه الرموز بأصلها، كـ: (مط) بمعنى (مطلقاً).

٧ ـ تمييز الآيات القرآنية بوضعها ضمن قوسين مزهرين وتخريجها.

٨ ـ وضع الحاصرتين، هكذا: [ ] في بعض المواضع من المتن؛ مساعداً لفهم ألفاظه.

٩ ـ تخريج الأشعار الواردة وذكر أهمّ المراجع التي وردت فيها.

١٠ ـ ترجمة الأعلام بشكل مختصر مع ذكر أهمّ المراجع.

١١ ـ التعليق على بعض المواضع من **الحاشية** ممّا رأيت بأنّ التعليق عليها أو التعقيب عليها أمر ضروري.

١٢ ـ ألحقت بالخاتمة، فهرساً لمصادر التحقيق.

وأخيراً:

هذا، وبعد مُضيّ مائتين وأربع سنوات من وفاة المحشّي طبعت رسالته

هذه لأوّل مرّة، عسىٰ أن يكون هذا الجهد مفيداً لطلبة العلوم المكترثين بدراسة اللغة العربية الذين وهبوا أنفسهم لخدمة التراث الإسلامي.

أتوجّه بخالص الشكر وفائق الاحترام لمجلّة تراثنا.

بيده إنجاح كلّ مأمول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن تجرد عن الاعلال والتصريف والشكر لمن تقدس عن النقصان والتضعيف والصلوة على نبيه الاجوف من النواقص وعلى آله السالم عن النقائص والسلام على آلهما اللفيف المقرون باحسن الخصائص فيقول الطالب للقاء ربه الواهب العبد المدعو بابي طالب لما دعاني بعض اخواني الى ان املي لشرح تصريف الزنجاني المصنف لسعد التفتازاني بيانا لمشكلاته وتبيانا لمعضلاته وايضاحا لخفياته المستورة وتحقيقا لما خفي من المسطورة فاجبته مع تفرق البال وكثرة الاشتغال متوسلا الى الله ومتوكلا على الله [illegible] الاشياء او [illegible] الابتداء والاقتداء اي ابتدأ كتابه بعد البسملة بحمد الله ثم [illegible] حمد الله ثم لان [illegible] الحمد من افراد الحمد وحاصل ما اراد افادته ان خير الالفاظ لفظ حمد الله وخير المعاني معنى حمد الله وخير النفوس نفس حمد الله فعبر عن الاول بقوله ان [illegible] الى [illegible] من الاحكام وعن الثاني بقوله [illegible] ببيان البيان وعن الثالث [illegible] باسنان الاقلام اما بيان [illegible] الاول على ما ذكرنا فلانه [illegible] اسم تفضيل من [illegible] وهو بالفارسية [illegible] شدن ونزهر بفتح الزاء المعجمة وسكون الهاء بالفارسية شكوفه [illegible] ولا يبعد ان يقرأ بضم الاول وفتح [illegible] على ان يكون جمعا للزهر بالفتح والسكون والثاني من جمع [illegible] وهي بالفارسية [illegible]

الصفحة الأولى من المخطوطة

في ضمن اي معنى من معانيه ولا استثنى من ذلك الا افرادها در امثا لا فعال الاصطلاح لان
يكون طرفا لبعض من تلك النسب فانه لا يتعدى بحرف يدل على تلك النسبة
لكن جواز تعديته بكل فعل لازم بحرف باي معنى من معانيه لا يستلزم وقوعها
اذ وقوعها موقوف على ارادة المتكلم فكل تعدية ارادها المتكلم اوقعها و كلما
لم يردها لم يوقعها وهذا لا يدل على عدم جواز ذلك وبملاحظة التعدية واللزوم
وكيفية تعلق حرف الجر بمتعلقاتها مما لا يصدر دعوى تحقيقها عن احد الا الا
وقضى الله لي لان اضع رسالة مفردة في ذلك الا اذا كان تعلق حد
فانه غير جائز الا بالعطف بل بالتوابع جميعا فانه جائز وليعلم انه لو ورد او احد
اذا تعلق بزيد وعمر فالعبارة الاتية ان يقول مررت بزيد وعمر من غير تكرار
الحرف على المعطوف واذا تعلق بكل منهما على حدة فالعبارة اللائقة
ان يقول مررت بزيد وبعمرو بتكرار على ما عليه الا بعض الابواب المستعبة تقيد
بالبعض اذ تقيد ما يدل على اللون والعيب الا باب الافعلال والافعيلال
كذا قال بعض المحققين اي من قوله ولا بعد الى هنا كلام بعض المحققين وهو
الشيخ الرضي. و الحق انه لا بد في المتعدي المتعدي لطلب المعاني الاول
ما قد يتعلق بهما سواء كان مفعولا اولا وسواء كان بواسطة

الصفحة الأخيرة من المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحاشية على شرح سعد التفتازاني

لتصريف الزنجاني

[المقدّمة]

الحمد لمن تجرَّد عن الإعلال والتصريف، والشكر لمن تقدَّس عن النُّقصان والتضعيف. والصلاة على نبيه الأجوف من النواقص، وعلى وليّه السالم عن النقائص، والسلام على آلهما اللفيف المقرون بأحسن الخصائص[(١)].

فيقول الطالب للقاءِ ربِّه الواهب، العبدُ المدعوُّ بـ: (أبي طالب)[(٢)]: لمّا دعاني بعضُ إخواني أن أملي **لشرح تصريف الزَّنجاني**[(٣)]، المصنَّفِ لسَعْد

---

(١) لا يخفى ما في هذه الفِقرة من لطائف مرعية، فمنها إبداع المحشّي في براعة الاستهلال بنوعيها من ذكر (الإعلال) و(الخصائص)...

(٢) هكذا في بداية حاشيته على البهجة المرضية: ٢: «وبعد فيقول الراجي ربّه الواهب، العبدُ المدعوُّ بـ: أبي طالب».

(٣) هو أبو المعالي عزّ الدين عبد الوهّاب بن إبراهيم بن عبدالوهّاب الزَّنجاني، من علماء العربية. توفّي ببغداد بعد سنة (٦٥٥ هـ) على الراجح. له تصانيف، منها: عمدة الحساب، معيار النُّظام في علوم الأشعار، الهادي، الكافي في شرح الهادي، التصريف (أكمله في بغداد سنة ٦٥٥ هـ) ينظر عنه: بغية الوعاة ٢ / ١٠٤؛ تاريخ الأدب العربي ٥ / ١٧٩؛ الأعلام ٤ / ١٧٩.

التَّفتازاني[١]؛ بَياناً لمُشكلاته، وتِبياناً لمُعضِلاته، وإيضاحاً لخَفيّاته المستورة مفتاحاً لخَبيئاته المسطورة، فأجبتُه مع تفرُّق البال وتكثُّر الاشتغال، متوسّلاً إلىٰ اللّه ومتوكّلاً علىٰ اللّه.

(إنّ أروىٰ زَهْرٍ)[٢]:

أقول: أراد ـ لورود حديث الابتداء[٣] ووجوبِ الاتّباع[٤] والاقتداء ـ أن ابتدأ كنايةً بعد البَسْملة بحمد اللّه تعالىٰ فمَدَحَ حمد اللّه تعالىٰ؛ لأنّ مَدح الحمد من أفراد الحمد.

وحاصل ما أراد إفادته: أنّ خير الألفاظ لفظ (حمد اللّه)، وخيرَ المعاني معنىٰ (حمد الله)، وخيرَ النُّقُوش نقش (حمد الله)، فعَبَّرَ عن الأوّل بقوله: (إنّ

---

(١) هو أبو سعيد سَعْد الدين مسعود بن عمر التُّفتازاني، المدعوّ بـ: (سَعْد التُّفتازاني) اختصاراً نسبةً إلىٰ تَفتازان التي ولد فيها سنة (٧٢٢هـ) وهي قرية من نواحي نَسا مدينة بخراسان. برع في العديد من العلوم وصنّف كتباً كثيرة، فمنها: شرح تصريف الزنجاني، شرحان علىٰ التلخيص مشتهران بالمطوّل والمختصَر، شرح الشمسية، شرح العقائد. توفّي سنة (٧٩٢هـ) بسَمَرقند. ينظر عنه: الدرر الكامنة ٥ / ١١٩ ـ ١٢٠؛ بغية الوعاة ٢ / ٢٣٧؛ الأعلام ٧ / ٢١٩.

(٢) النصّ: ٢: «**إنّ أروىٰ زَهْرٍ يخرُج في رياض الكلام من الأكمام وأبهىٰ حِبَرٍ تُحاك ببنان البيان وأسنانِ الأقلام، حمدُ اللّه سبحانَه وتعالىٰ علىٰ تواتُر نَعْمائه الزاهرة وترادُف آلائه المتوافرة المتظاهرة**».

(٣) في الأصل: الابتدا. روي عن النبي ﷺ أنّه قال: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بالٍ لايبْدَأُ فِيه بِالْحَمْدِ أَقْطَعُ». سنن ابن ماجة ٢ / ٦٠٥. هذه الرواية وردت بألفاظ مختلفة، وقد ضعّفها بعض المحقّقين. ينظر: المعجم الكبير ١٩ / ٧٢؛ جمع الجوامع ٥ / ٣٧٤؛ إرواء الغليل ١ / ٣٠ ـ ٣٢.

(٤) في الأصل: الابتاع.

أروىٰ) إلىٰ قوله: (من الأكمام)، وعن الثاني بقوله: (وأبهىٰ حِبَرٍ تُحاك ببنان البيان)، وعن الثالث [بقوله]: (وأبهىٰ حِبَرٍ تُحاك بأسنان الأقلام).

أمّا بيان قوله الأوّل علىٰ ما ذكرنا:

فاعلم أنّ (أروىٰ) اسمُ تفضيل من (الرّيّ)[١] وهو بالفارسية: سيراب شدن.

و(زَهْر) ـ بفتح الزاء المعجم وسكون الهاء ـ بالفارسية: شِكوفه، ولا يبعد أن يقرأ[٢] بضمّ الأوّل وفتحِ الثاني؛ علىٰ أن يكون جمعاً للزَّهْر بالفتح والسكون[٣].

(الرِّياض) جمع (رَوضة) وهي بالفارسية: باغ. و(الأكمام) جمع (كمّ) ـ بكسر الكاف وتشديد الميم ـ[٤] وهو: الغِلاف.

ثمّ اعلم أنّ (الزَّهر) استعارةٌ مصرَّحةٌ عن (الألفاظ)، وذكر (أروى) و(الرِّياض) و(الأكمام) ترشيحٌ لها، و(أروىٰ) تبعيةٌ أيضاً، و(الكلام) تجريدٌ[٥].

---

(١) في الصحاح: «رَوِيتُ من الماء بالكسر أروَىٰ رَيّاً ورِيّاً ورِوىً». ٦ / ٢٣٦٤. و(الرّيّ) هنا كناية عن النضارة والطراوة؛ لأنّ (الزَّهْر) إذا رويت، ظهرت نضارتها وزادت طراوتها.

(٢) في الأصل: ان يقراء.

(٣) لم أجده في المعاجم بل ورد جمع (الزَّهْر) علىٰ (أزهُر) و(أزهار) و(زُهُور). المعجم المفصّل في الجموع: ٢٠٩.

(٤) في المُغْرِب: ٤١٦: «الكَمّ: السّتْر. ومنه كَمّ الثّمْرة. وبالكسر والضمّ: غِلافها». وجمعه: أكِمّة وأكْمام وكِمام وأكاميم. تاج العروس ٣٣ / ٣٧٧.

(٥) ذُكر (الزهر) وأريد به (الألفاظ) وهي استعارة تصريحية. وهكذا في الفقرة الثانية والثالثة ذُكر (الحبر) وأريد به (المعاني) و(النقوش). وذِكر (أروىٰ) و(الرِّياض) و(الأكمام) ترشيحٌ؛ لأنّها من ملائمات المشبّه به وهو (الزهر). و(أروىٰ) ـ الذي يكون اللفظ المستعار ـ اسم تفضيل

والمراد: أنّ أحسنَ لفظٍ ـ والألفاظِ يظهر في مسافةٍ هي بين الحسّ المشترك[١] إلىٰ مخارج الفم التي هي محلٌّ الكلام ويخرج من تلك المخارج ـ فهو لفظ (حمد اللّه).

فإن قلت: هذه المسافة روضةٌ واحدةٌ فلمَ ذكرها جمعاً؟

قلت: الجمعية مبنية:

إمّا علىٰ تعدّد تلك المسافة بتعدّد الأشخاص.

وإمّا علىٰ تعدّدها في شخص واحدٍ بتعدّد الأزمان.

وإمّا علىٰ تعدّدها باعتبار تعدّد الحيثيّات؛ فإنّ هذه المسافة في شخص معيّن باعتبار أنّها محلٌّ لألفاظ علم الصرف روضةٌ، وباعتبار أنّها محلٌّ لمسائل النحو روضةٌ أُخرىٰ، وعلىٰ هذا القياس. وكذا الوجه في جمعية (الأكمام).

وأمّا بيان قولَيه الأخيرين:

فاعلم أنّ (أبهىٰ) اسمُ تفضيل من (البَهاء) وهو: الضّياء. و(الحِبْر) ـ بكسر

فتبعية. وإيراد (الكلام) تجريدٌ؛ لأنّه ملائم للمشبّه وهو (الألفاظ).

انظر: مفتاح العلوم: ١٥٦؛ شرح عقود الجُمان في علمَي المعاني والبيان: ٢٧٨ ـ ٢٨٨؛ البلاغة الواضحة: ٧٥ ـ ٩١؛ معجم المصطلاحات العربية في اللغة والأدب: ٢٧ ـ ٢٩.

(١) هو القوّة التي تَرتسم فيها صُوَر الجزئيات المحسوسة، فالحواسّ الخمسة الظاهرة كالجواسيس لها فَتَطّلع عليها النفس من ثَمّة فتدركها، ومحلّه مُقدَّم التجويف الأوّل من الدِّماغ كأنّها عين تنشعب منها خمسة أنهار. يسمّىٰ في اللغة اليونانية فَنطاسيا (معرَّبه بِنطاسيا). الإشارات والتنبيهات، القسم الثاني: ٣٥٥.

الحاء المهملة وسكون الباء الموحَّدة ـ ثوبٌ يمني[١]. ولايبعد أن يقرأ بفتح الباء؛ جمعاً على قياس ما تقدّم[٢]. و(تُحاك) مجهولٌ من (الحِياكة) وهي بالفارسية: بافتن. و(البَنان) ـ بالباء والنون ـ بالفارسية: سرانگشت[٣]. و(البَيان) مصدرُ (بَيَّنَ) بمعنى إظهار الطلب[٤]. و(الأسنان) جمع (السِّنّ) ـ بكسر السين المهملة وتشديد [النون] ـ وهي بالفارسية: نيش[٥].

ثمّ اعلم أنّ (الحبر) استعارة مصرَّحة عن (المعاني) أو (النقوش)[٦]، والبواقي على قياس ما تقدّم[٧].

---

(١) لم يستعمل (حِبْر) بالمعنى الذي ذكره المحشّي بل هو يكون بمعنى المِداد الذي يكتب به. تاج العروس ١٠ / ٥٠٢.

(٢) راجع: الصحاح ٢ / ٦٢١؛ لسان العرب ٣ / ١٦؛ تاج العروس ١٠ / ٥٠٧؛ المعجم المفصّل في الجموع: ١٣٣.

(٣) والصحيح بالفارسية: سرانگشتان أو انگشتان؛ لأنّ (البنان) جمع (البَنانة)، وهي الأصابع أو أطرافها أي: رؤوسها. الصحاح ٥ / ٢٠٨١؛ بصائر ذوي التمييز ٢ / ٢٧٦. قيل: يستعمل (البنان) بمعنى المفرد. منتخب اللغات: ٨٨؛ منتهى الأرب ١ / ١٠٧.

(٤) (البَيان) إمّا مصدر (بانَ الشيء) وهو لازم ومعناه الظهور، أو مصدر (بَيَّنَ) وهو قد يكون لازماً وقد يكون متعدّياً بمعنى الإظهار. كشّاف اصطلاحات الفنون ١ / ١٥٣.

(٥) (سِنّ) بالفارسية: دندانه. هو في الأصل بمعنى جريان الشيء واطّراده في سهولة، والسِّنان للرُّمح من هذا؛ لأنّه مسنون، أي ممطول محدَّد. سنّ الإنسان وغيره مشبّه بسنان الرُّمح. انظر: مقاييس اللغة ٣ / ٦٠.

(٦) الأوّل في الفقرة الثانية والثاني في الفقرة الثالثة.

(٧) يعني ذِكر (أبهى) و(الحياكة) ترشيحٌ لـ: (الحبر)، و(أبهى) تبعيةٌ أيضاً، و(البيان) تجريدٌ. هكذا في الفقرة الثالثة، إلّا أنّ (الأقلام) تجريدٌ.

ولك: أن تحمل الأقوال الثلاثة علىٰ الاستعارة بالكناية في (الكلام) و(البيان) و(الأقلام) باعتبار تشبيهها بـ: (الشَّجَر) و(الحِياكة) و(الأيدي)، والتجريديةِ في (الأسنان)، والتخييليةِ في (الرياض) و(البنان)، وفي (الحياكة) للأقلام، والترشيحِ في البواقي[١].

وأن تحمل كلّاً[٢] منها علىٰ الاستعارة التمثيلية[٣].

لكن لا يخلو هذان الحملان عن شيءٍ يظهر بالتأمّل.

واعلم أنّ أصل قوله (أروىٰ زَهْرٍ): (زَهْرٌ أروىٰ من جميع الأزهار)[٤]. تقدّم الوصف وأضيف إلىٰ الموصوف وحُذف المفضَّل عليه؛ اختصاراً. وكذا قوله: (وأبهىٰ حِبَرٍ) وأمثاله ممّا وقع في العبارات.

---

(١) هنا ذُكر المشبّه (الكلام)، (البيان)، (الأقلام) وأريد به المشبّه به (الشَّجَر)، (الحياكة)، (الأيدي) مع ذكر شيء من لوازمه فهذا استعارة بالكناية، و(الرياض) و(البنان) و(الحياكة) من لوازم (الشجر) و(الحياكة) و(الأيدي) فهذا تخييلية. وإيراد (الأسنان) تجريدٌ؛ لأنّه ملائم للمشبّه وهو (الأقلام). و(أروىٰ) و(الزهر) و(الأكمام) ترشيحٌ للشجر، و(الحبر) ترشيحٌ للحياكة.

(٢) في الأصل: كل.

(٣) الاستعارة التمثيلية هي التركيبُ المستعمَل في غير معناه الحقيقي؛ لعلاقة المشابهة بين المعنىٰ الأصلي والمعنىٰ المجازي، مع قرينةٍ مانعةٍ من إرادة معناه الأصلي. ولابدّ أن يكون كلٌّ من المشبّه والمشبّه به في الاستعارة التمثيلية صورةً مُنْتَزَعةً من متعدِّد. الكلّيات: ٨٣؛ البلاغة الواضحة: ٩٨.

(٤) في الأصل: الإظهار.

(حـمدُ اللّه سبحانَه اه):

خبر (إنّ). و(سبحانَه) في الأصل: (سَبَّحْتُ سبحانَه) فحُذف الفعل وأُقيم المصدر مُقامه. و(التواتُر) بالفارسية: پي در پي درآمدن. و(النَّعماء) جنس النَّعْمة ـ بفتح النون ـ أي: الإنعام، أو بكسرها بمعنىٰ: ما ينْعَم به[1]؛ والأوّل أحسن. و(الزاهرة) ـ بالزاء المعجمة الغير المؤلَّفة ـ أي: الغير المكدَّرة بالمنّة؛ فإنّ منّة اللّه تعالىٰ لمّا كانت في موقعها لم تُكدِّر نعمتَه تعالىٰ. وبالمعجمة المؤلَّفة: مقابل الخفية. وهي صفةٌ كاشفةٌ للنَّعْماء إن كان وضعه للنِّعَم الظاهرة فقط،مخصِّصةٌ إن كان وضعه لأعمّ منه ومن الباطنة[2]. وفائدة تخصيصها بها أن لا يصير مقابلة الآلاء بها من جَعْل قسم الشيء قسيماً له؛ فإنّ الآلاء جمع (الىٰ) ـ بفتح الهمزة وكسرها وضمّها ثمّ[3] اللام ثمّ الألف ـ[4] وهي النعمة الباطنة. المراد بالظاهرة والباطنة: إمّا ما يدرك بالحواسّ الظاهرة والباطنة، أو ما يدرك أوّلاً وثانياً، أو ما يدرك وما لايدرك. و(الترادُف) في الأصل: ركوب شخصٍ عقبَ آخَر بلا مُهْلةٍ علىٰ مَركب واحدٍ في زمان واحدٍ، ثمّ استعير لمجيء شيء عقب آخَر بلا مهلةٍ. والمراد به

---

(١) في حواشيه علىٰ البهجة المرضية: ٥: «نِعْمة ـ بكسر النون ـ أي: ما ينعم به.. [و] بفتحها مصدر نَعِمَ ينْعَمُ».

(٢) في حواشيه علىٰ البهجة المرضية: ٥: «والمراد بها [أي: النِّعَم]: النعم الظاهرة بقرينة تقابلها بالآلاء التي هي النعم الباطنة».

(٣) تكرّرت كلمة (ثمّ) في الأصل.

(٤) مجمع البحرين ١ / ٢٩. في حواشيه علىٰ البهجة المرضية: ٥: «وهي [أي: الآلاء] جمع إلى بكسرة الهمزة وفتحها، وجمع كثرتها غير مسموع». ورد في هامشها: «والفتح أكثر من الكسر، وفي غريب اللغة واحدها الى بالحركات الثلاث. منه».

ههنا: الآلاء المتكثّرة المتتالية والمتظاهرة الجائية كلٌّ علىٰ ظَهر أُخرىٰ، أو القوية، أو كثيرة الظهور ولو بعد الفكر. وعلىٰ المعنىٰ الأخير لابدّ من حمل الباطنة علىٰ أحد الأوّلين[1].

(ثمّ الصلاة)[2]:

المناسب أن يجعل فاعل الصلاة ـ وهو فاعل الحمد بعينه[3] ـ مختصّاً بالخلق أو بالشارح. وإرادة العموم في الصلاة[4] وإن كانت أنسب بمقام المبالغة المطلوبة ههنا إلّا أنّه يستلزم استعمالَ اللفظ في المعنىٰ الحقيقي والمجازي معاً؛ لأنّ الصلاة من اللّه هو الرحمة مجازاً ومن غيره طلبها حقيقةً[5]، وجوازه غير معلوم علىٰ ما بُيّن في موضعه[6] و(الجَرائيم) جمع (جُرثُومة) وهي: القبيلة[7]، والمراد من أشرفهم: إمّا الإنس أو العرب أو القريش أو بنوهاشم أو الأنبياء. و(الأنام): الخلائق[8]. و(أئمّة) جمع (إمام) ـ بكسر الهمزة ـ بمعنىٰ: پيشوا، وأمّا

---

(١) مراده (ما يدرك بالحواسّ الظاهرة والباطنة) و(ما يدرك أوّلاً وثانياً).

(٢) النصّ: ٢: **«ثمّ الصلاة علىٰ نبيه محمّد المبعوثِ من أشرف جَرائيم الأنام وعلىٰ آله وأصحابه الأئمّة الأعلام وأزِمّة الإسلام».**

(٣) لاحظ حاشيته علىٰ البهجة المرضية: ٩.

(٤) يعني: كان فاعل الصلاة شاملاً للخلق والخالق أو الشارح والخالق.

(٥) انظر: الكلّيات: ٤٦٥. نتائج الفكر في النحو: ٤٧. أيضاً انظر: الروض الأُنُف ٣/٢ ـ ٥.

(٦) انظر: معارج الأصول: ٥٠؛ معالم الدين: ١٩٠ ـ ١٩٥؛ أصول الفقه ١ / ٤٢. وفيها وردت تفاصيل لأقوال بهذا المضمار.

(٧) الجُرثُومة: الأصل. وجُرثُومة كلّ شيء: أصلُه ومُجْتَمَعُه. تهذيب اللغة ١١ / ٢٥٤. والمراد هنا: القبيلة.

(٨) في الأصل: والانام والخلايق.

بفتحها فهو بالفارسية: پيشرو. و(الأعلام) جمع (عَلَم) ـ بفتحتين ـ وهو: الراية[(١)]، والمراد بها: العلامة. ولفظ (الأئمّة) في بعض النسخ بالألف واللام فاعلاً وصف له، أي: أئمّةٌ هم علامات طريق الهُدىٰ. وفي بعضها بالإضافة كـ: أزِمّة، فالمراد بـ: (الأعلام): العلماء، فكون الأئمّة أئمّةً لغير العلماء يعلم بالأولوية. و(أزِمّة) كـ: (أئمّة) وزناً[(٢)] جمع (زِمام) وهو بالفارسية: مِهار، يعني كما أنّ الأشياء تُجلب بزمامها، كذلك الإسلام تجلب لواسطة الأئمّة ﷺ. فـ: (أزِمّة الإسلام) استعارة مكنية وتخييلية[(٣)].

(أمّا بعدُ)[(٤)]:

أصله: مَهْما يكنْ مِن شيء، أي: كلّما وقع عن الشيء ممّا صدق عليه

---

(١) وهو الراية أو الجَبَل، فهو من التشبيه البليغ بحذف الأدات ووجه الشبه حاشية الناصر اللقاني علىٰ شرح التصريف، ورقة ١٤ /خ بمكتبة جامعة الرياض؛ تدريج الأداني: ٤.

(٢) في الأصل: وازمة كائمه وزماء.

(٣) ذُكر المشبّه (الإسلام) وأريد به المشبّه به (المَرْكَب) مع ذكر شيء من لوازمه فهذا استعارة مكنية، و(الزّمام) من لوازم (المَرْكَب) فهذا تخييلية.

(٤) النصّ: ٢: «**أمّا بعدُ فيقول الفقيرُ إلىٰ اللّه الغني مسعود بن عمر القاضي التَّفتازاني بَيَّضَ اللّه غرّة أحوالِه وأوْرَقَ أغصان آمالِه**». في المطبوع: «**وبعدُه**». وعلىٰ الأخير قال الزُّرْقاني فيه: «ما أدري ما وجه اقتصار كثيرين علىٰ الظرف [أي: وبعدُ]... ولا يكفي الاعتذار بأنّ المدار عليه أو رَوْماً للاختصار؛ لأنّ المطلوب اتّباع ما جاءت به السنّة [أي: أمّا بعدُ] لا سيّما والإطناب مطلوب في الخُطَب». شرح المواهب اللَّدُنّية ١ / ٢٧. إذن استعمال (و بعدُ) خلاف السنّة وخلاف الفصيح. شرح المقدّمة الأدبية لشرح المرزوقي علىٰ ديوان الحماسة: ٥١. لا يرىٰ بعض فرقاً بينهما. انظر: إحراز السَّعْد بإنجاز الوَعْد بمسائل أمّا بعد: ٣١.

الشيء بعد الحمد والصلاة فهو قوله: (يقول)[١]، أو كلّما وقع ممّا[٢] صدق عليه الشيء بعدهما سواء كان مانعاً لقوله أو مقتضياً له أو غير ذلك فـ:(يقول). فالمراد على الأوّل أنّ قوله: (يقول) متّصلٌ بآخر الحمد والصلاة لاينفصل عنه بشيء. على الثاني أنّ قوله: (يقول) يصدُر منه بعد الحمد والصلاة لامَحالةَ من غير اشتراطِ شرطٍ، فحُذف فعل الشرط مع بعض ما يتعلّق به[٣].

وقيل: (أصله ما زيد عليه مثله للتوكيد ثمّ فُعِل به على قياس ما ذُكر).

وقيل: (كلمةٌ برأسها أُقيمت مُقام اسم الشرط وفعلِه)[٤] وهو الحقّ.

(الفقيرُ إلى الله الغنيّ):

هذا ناظرٌ إلى قوله تعالى: ﴿**وَاللّهُ الغَنِيُّ وَ أَنْتُمُ الفُقَرَاءُ**﴾[٥].

(بيّض الله إلخ):

هذه جملة معترضة دعائية. و(الغُرَّة) بضمّ الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة، والمراد بها ههنا: الجَبهة البيضاء للفَرَس[٦] أو بياضُ جبهة الفَرَس[٧].

---

(١) في الأصل: تقول.

(٢) في الأصل: من ما.

(٣) انظر ما جاء في هذا المضمار في حواشيه على البهجة المرضية: ٦.

(٤) شرح مغني اللبيب المسمّى بـ:(شرح المزج): ١.

(٥) محمّد: ٣٨. وكذا قوله تعالى: ﴿يا أَيـهَا النّـاسُ أَنْـتُمُ الفُـقَراءُ إلى اللّـهِ وَ اللّـهُ هُـوَ الغَـنِيّ الحَمِيدُ﴾ فاطر: ١٥.

(٦) في الأصل: الجبهة لبيضاء للفرس.

(٧) فقه اللغة وسرّ العربية: ١٢٢.

و(أوْرَقَ) أي: صار ذا ورقٍ[1]، والمعنى: صار أغصانُ آمالِه ذا ورقٍ بسبب التبييض[2] أو بسببٍ من الله تعالى، ويحتمل أن يكون بمعنى: جَعَلَها ذاتَ ورقٍ[3]. و(الأغصان) جمع (غُصْن) ـ بضمّ الغين المعجمة وسكون الصاد المهملة ـ وهو بالفارسية: شاخ درخت.

و(الأحوال) و(الآمال) استعارةٌ بالكناية باعتبار تشبيههما[4] بـ: (الأفراس) و(الأشجار)، و(الغرّة) و(الأغصان) تخييلية، و(بَيّضَ) و(أوْرَقَ) ترشيحية تخييلية.

فإن قلت: تبييض[5] الغرّة ـ وهي البياض أو المستلزمُ له ـ طلب الحاصل.

قلت: هذا مبنيّ إمّا على القول بتجريد الغرّة عن البياض، أو على كون المراد بقاءَ بياضها، أو على طلب زيادة البياض فيها كما مقتضى باب التفعيل[6]، أو على كون المعنى: أوجد اللّه الغرّة المتخيّلة في الخارج مُبقِياً إيّاها على بياضها، أو على كونها من المجاز بالمُشارَفة[7]، نحو: (مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً)[8].

---

(١) لاحظ حاشيته على البهجة المرضية: ١٤٣.

(٢) في الأصل: التلبيض.

(٣) حاصل ما ذكره أنّ (الأغصان) إمّا مفعولٌ به لـ: (أوْرَقَ) لأنّه بمعنى: جعلها ذا ورقٍ، أو فاعل له على تقدير أنّه لازم وهمزته للصيرورة كـ: (أغدَّ البعيرُ) أي: صار ذا غُدّةٍ، و(أمشَ الرجالُ) أي: صار ذا ماشيةٍ. وعلى كلا الاحتمالين فهو مضاف إلى (آماله).

(٤) في الأصل: تشبيهها.

(٥) في الأصل: تلبيض.

(٦) مال إليه محمّد بن عمر الحلبي في حواشيه على شرح التصريف، ورقة ٧/خ بمكتبة مدرسة البروجردي ـ كرمانشاه

(٧) أي: مشارفة وقوع الفعل. في الأصل: بالمشارقة.

(٨) لاحظ حاشيته على البهجة المرضية: ٢١٧. روي عن النبي ﷺ أنّه قال: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً فله

(قُدْوة)[١]:

المراد به: مَن يقتدىٰ به[٢].

(عِزّة المِلّة):

بكسر العين المهملة وتشديد الزاء المعجمة، المراد به: ما به عـزّة المـلّة الدّين، أو: العزيز بتقدير مضافٍ، أي: عزيز أهل الملّة والدّين. و(الدّين) يختصّ بالحقّ و(الملّة) أعمُّ منه ومن الباطل[٣].

وقد غلِط من قرأ[٤] (الغُرّ)[٥] ـ بضمّ الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة ـ وأراد به الغُرَّة؛ إذ الغُرّ جمعٌ ولا يحمل علىٰ الواحد.

(ينطوي):

أي: يشتمل[٦]. وكذا قوله: (يحتوي).

سلبُه). الموطأ ١ / ٣٧٠؛ المسند ٣٧ / ٢٩٣. أي: مَن قَتَلَ شخصاً حياً مِن أهل الحَرْب فله سلاحه وثوبه فالمراد: المُشرف علىٰ القتل؛ لأنّ القتيل لايقتل. وأيضاً روي: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً فَإنّه لايرِثُ وَإنْ لَمْ يكُنْ لَه وارِثٌ غَيرُه، وَ إنْ كانَ وَلَدَه أو والِدَه». كنز العُمّال ١١ / ١٧.

(١) النصّ: ٢: **«لمّا رأيتُ مختصَر التصريف الذي صنّفه الإمام الفاضل العالم العـامل قُـدْوة المحقّقين عِزّة الملّة والدّين عفيف الدّين عبدُ الوهّاب بن إبراهيم الزَّنجاني رحمة الله عليه مختصراً ينطوي علىٰ مباحثَ شريفةٍ ويحتوي علىٰ قواعدَ لطيفةٍ». في المطبوع: «غرّة الملّة والدّين».**

(٢) العين ٥ / ١٩٥؛ الصحاح ٦ / ٢٤٥٩؛ القاموس المحيط ٤ / ٣٧٨.

(٣) انظر: كشّاف اصطلاحات الفنون ٢ / ١٣٤٦.

(٤) في الأصل: قراء.

(٥) تكرّرت كلمة (الغرّ) في الأصل.

(٦) انظر: حاشية دده جونكي علىٰ شرح سعد الدين التفتازاني علىٰ التصريف العزّي: ١٩.

(يذَلِّل من اللّفظ صِعابَه)[١]:

الظرف متعلّق بقوله: (يذَلِّل) باعتبار تضمينه لمعنى الإخراج؛ فإنّ تـذليل الشيء إخراج العِزّة منه واللام فيه عوض عن الضمير والمضافِ إليـه[٢]، وهـذا الضمير مع ما يضاف إليه (الصعاب)، عائدٌ إلى (المختصَر).

شبّه (لفظ الكتاب) بـ: (الشيء المشتمل على العزّة والذِّلّة) فـهو اسـتعارة مكنية، وإثبات (الصـعاب) ـ الكـناية[٣] عـن أفـراد العـزّة ـ له تـخييلية، وقـوله: (يذَلِّل)[٤] ترشيح لها. ويحتمل أنّه شبّه (الصعاب) بـ: (أفراد العزّة) فهي استعارة مكنية، وقوله: (يذَلِّل) تخييلية، و(اللفظ) تجريدية.

ثمّ المراد بـ: (تذليل الصعاب من اللفظ): إمّا حلُّ عُقَده وهـو الظـاهر، أو تعيين مشكلاته وتمييزه[٥] عن غيره بحيث لا تشتبه[٦] مشكلاته بواضحاته.

(ويكشف عن وجه المعاني نقابَه):

شبّه (المعاني) بـ: (الصوَر الحسنة) فهو استعارة بالكناية، وإثبات (الوجه)

---

(١) النصّ: ٢: **«سَنَحَ لي أن أشرحه شرحاً يذَلِّل من اللّفظ صِعابَه ويكشف عن وجه المعاني نقابَه ويستكشف مكنونَ غوامضه ويستخرج سرَّ حُلوِه وحامِضِه». في المطبوع: «ويستخرج سرَّ حُلوِه من حامِضِه».**

(٢) انظر: الكتاب ١٥٨/١؛ الجنى الداني: ١٩٨؛ مغني اللبيب ١ / ٣٣٨ ـ ٣٤١. وفيها اختلاف النحاة في جواز نيابة (أل) عن الضمير.

(٣) في الأصل: الكتابة.

(٤) في الأصل: يزلل.

(٥) في الأصل: تميزه.

(٦) في الأصل: لا تشبيه.

له تخييلية[١]، وقوله: (يكشف نقابَه) ترشيح لها. ويحتمل أنّه شبّه (ألفاظ الكتاب) بـ: (النِّقاب)، و(النِّقاب) استعارة مصرَّحة، [و] (الكشف) و(الوجه) ترشيح، و(المعاني) تجريد.

(ويستكشف مكنونَ غوامضه):

المراد بالاستكشاف ههنا: مبالغة في الكشف لا طلبُه[٢] و(المكنون): المستور، وإضافته إلىٰ (الغوامض) من قبيل الإضافة في: (سلطان السلاطين) (شمس الشموس)، فالمراد به: أغمض الغوامض[٣]. ويحتمل أن يراد به الغامض الذي خَفِيَ غُموضه علىٰ الأذهان بحيث تعرّفه واضحاً غير مشكل. ويحتمل أن يكون من إضافة الصفة إلىٰ الموصوف[٤]، وفيه أنّه يجب أن يقال علىٰ هذا: (مكنونة غوامضه) أو (مكنونات غوامضه)، ويمكن أن يعتذر عنه بأنّ وجوب مطابقة الوصف لموصوفه ما دام كونه وصفاً[٥] اصطلاحياً لا مطلقاً.

وأصل (الغامض) بمعنىٰ: (المُغْلَق) ثمّ استعير لما عَسُرَ فهمُه.

(ويستخرج سرَّ حُلوِه وحامِضِه):

شبّه (واضحات المختصر) بـ: (الحلو) في الالتذاذ به أوّلاً والاستمرار عنه

---

(١) تكرّرت العبارة من العنوان إلىٰ هنا في الأصل.

(٢) أو زيادة المبالغة في الكشف، باعتبار حصول أصل المبالغة من زيادة حرف واحد فبزيادة الأكثر تحصل زيادة المبالغة. انظر: ص: ٢٦٩ من هذا التحقيق.

(٣) تعليقة البارفروشي علىٰ شرح التصريف: ٥١.

(٤) كما قال محمّد بن عمر الحلبي في حواشيه علىٰ شرح التصريف، ورقة ٧ /خ بمكتبة مدرسة البروجردي ـ كرمانشاه.

(٥) في الأصل: وصف ما.

آخَر، أو (خفياته) بـ: (الحامض) في عكس ذلك.

والمراد بـ: (السرّ): ما فيهما من الدقائق، على أن يكون المراد بـ: (الحلو): الواضح في بادئ النظر.

أو المراد: السرّ في إيراد الحلو حلواً والحامض حامضاً.

أو المراد: تمييز[1] كلّ منهما عن الآخر بحيث لا يشتبه على الأذهان.

ويحتمل أن أراد بـ: (الحلو) و(الحامض): الطعم مركباً منهما وهو المَزّ، أراد بحلوه وحامضه مجموعَ المختصر أو بعضَه، فشبّه على هذا (مختصَرَه) بـ: (المزّ) في التوسّط بين الأمرين. والمراد بـ: (السرّ): أحد المعنيين الأوّلين، أو: تمييز[2] المختصر بحيث لا يشتبه بعضه بالحلو والحامض وبعضه بالحامض الخالص[3].

(مُضِيفاً)[4]:

حالٌ من فاعل (الشرح) لا من مفعول (سَنَحَ).

(عَثَرَ):

هذا على وزن (شَرُفَ)، بمعنى: اطَّلَعَ[5].

---

(١) في الأصل: تميز.

(٢) في الأصل: تميز.

(٣) في الأصل: الخالض.

(٤) النصّ: ٢: **«مُضِيفاً إليه فوائدَ شريفةً وزوائدَ لطيفةً ممّا عَثَرَ عليه فكري الفاترُ ونظري القاصرُ بعون الملك القادر. والمرجوُّ ممّن اطَّلَعَ فيه على عَثْرةٍ أن يدرأ بالحسنة السيئةَ». في المطبوع: «بعون الله القادر».**

(٥) والصحيح على وزن (قَتَلَ)، يقال: عَثَرَ عليه عَثْراً وعُثُوراً بمعنى: اطّلع عليه. الصحاح ٢ / ٧٣٦؛ المصباح المنير: ٣٩٣.

(والفاتر):

الهَيِّن.

(بعون الملك القادر):

الظرف متعلّق بمقدّر، أي: متمسّكاً، أو متلبِّساً، أو بقوله: (عَثَّرَ)، أو (مُضِيفاً)، أو (أشرحه). والأقرب فالأقرب، أقرب لفظاً ومعنىٰ.

(علىٰ عَثْرةٍ):

بفتح العين المهملة وسكون الثاء المثلّثة، من العِثار وهو بالفارسية: لغزش.

(أن يدرأ بالحسنة السيئةَ):

اقتباسٌ من قوله تعالىٰ في سورة الرعد: ﴿**وَيَدْرَؤُنَ بِالحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ**﴾[1].

والدَّرْء: الدَّفع. والتاء[2] في (الحسنة) و(السيئة) إمّا للمبالغة كـ: (الناقلة)، أو للتأنيث بناءً علىٰ أن يكونا وصفين للخصال والأفعال ونحوهما[3]. والمراد بـ: (السيئة) ههنا: (الخطأ الواقع في ألفاظ الشرح ومعانيها في الواقع). وأمّا المراد بـ: (الحسنة):

فـ: (الصواب الواقع فيها) إن كان المعنىٰ بالنظر إلىٰ (الحسنة).

و(الخصلة الحسنة) لو كان المعنىٰ لواسطة الخصلة الحسنة الثابتة للمطَّلع هي إخفاء العيوب علىٰ الناس.

---

(١) الرعد: ٢٢.

(٢) في الأصل: والتا.

(٣) تجيء التاء لأربعة عشر معنىً. انظر: المقرّب: ٤٢٦؛ شرح الكافية ٣ / ٣٢٤ ـ ٣٣٢.

أو (الإزالة الحسنة) لو كان المعنىٰ بـالإزالة التـي لم يـبق أثـر مـن السـيئة بواسطتها.

فالمراد بالدَّرء على الأوّلين: الإغماض، وعلىٰ الأخير: الإصلاح بـالوجيه الحسن. ويحتمل أن يريد بـ: (الحسنة): المعاني الصحيحة الحاصلة بعد التأمّل، وبـ: (السيئة): المعاني الباطلة الحاصلة في بادئ النظر، لكن هذا لايلائم تعليله لذلك.

(فإنّه اه)[1]:

عَلَّلَ رجاءَه بأمرين:

الأوّل: إنّ هذا الشرح أوّلُ تصنيفٍ صدر منه، فلاعيب في العيب الواقع فيه إلّا يسيراً غير قابل للشفيع؛ فإنّ ذنب العامل كالعامل.

الثاني: في عدم قرائته من هذا العلم إلّا هـذا الكـتاب، فـلا اعـتراض فـي الاعتراض الوارد إلّا قليلاً[2] غير قابل للتنقيح؛ فإنّ ذنب العالم كالعالم.

فالتعليل الأوّل باعتبار قلّة العمل والثاني باعتبار قلّة العلم.

و(الإفراغ) بالفاء والغين المعجمة: التَّخْلية[3]. شبّه (شـرح المـصنّف) بـ: (الذَّهَب المُذاب) فالضمير المنصوب استعارة مكنية، وإثبات (الإفراغ) تخييلية،

---

(١) النصّ: ٢: **«فإنّه أوّل ما أفرغتُه في قالَب الترتيب والترصيف مُنحصِراً في هذا المـختصَر بل قِراءةً في علم التصريف. ومن اللّه الاستعانة وإليه الزُّلْفىٰ وهو حَسْبُ مَن تـوكَّلَ عـليه وكفىٰ». في المطبوع: «مختصراً».**

(٢) في الأصل: قليل.

(٣) انظر حاشيته على البهجة المرضية: ١٧٥.

(القالَب) ـ بمعنىٰ: ما يقلَب فيه ـ ترشيحٌ[١]، و(الترتيب) تجريدٌ، أو كذا (الترصيف) الذي هو ضمّ شيء بشيء. والباعث علىٰ ذكر (الترصيف)، اشتمالُ كلامه علىٰ لطفٍ بديعيّ باعتبار تقابله بـ: (التصريف)، كتقابل (المُختصَر) بـ: (المُنحصِر).

(الزُّلفىٰ):

وهو: القُرب، أي: المطلوب القرب إليه لا إلىٰ غيره؛ أو: الرجوع، فيكون حصرُ الرجوع إليه تعليلاً للحصر المستفاد من تقديم الظرف السابق.

(فها أنا)[٢]:

لفظ (ها) لتنبيه المخاطب[٣]. ويدخل علىٰ أسماء الإشارة والمضمرات؛ لإبهامهما في الجملة[٤]، سيّما في كلّ منهما عند الانتقال من نوع الكلام إلىٰ نوع الآخر، كالانتقال من الدِّيباجة إلىٰ المقصود؛ فإنّهما في مثل هذا الموضع أحوج إلىٰ التنبيه.

---

(١) في الأصل: ترشيحا.

(٢) النصّ: ٢: **«فها أنا أشرع في المقصود بعون الملك المعبود، فأقول: لمّا كان من الواجب علىٰ كلّ طالب لشيء أن يتصوّر ذلك الشيء أوّلاً؛ ليكون علىٰ بصيرة في طلبه، وأن يتصوّر غايته؛ لأنّه هو السبب الحامل علىٰ الشروع في الطلب».**

(٣) أي: لتنبيه المخاطب علىٰ ما يُلقىٰ إليه، أو لإزالة الغفلة عنه.

(٤) أنظر: الجنىٰ الداني: ٣٤٦ ـ ٣٥٠؛ مغني اللبيب ٤ / ٣١٧ ـ ٣٢٣. وقد جاءت فيهما أوجه دخول (ها) التنبيه علىٰ أسماء الإشارة والمضمرات.

(لمّا كان من الواجب):

ذكر الحاجة إلى التعريف والغاية دون الموضوع[١] إشارةٌ إلى أنَّ الحاجة إليهما أشدُّ من الحاجة إليه[٢].

(لأنّه هو السبب):

الضمير الأوّل للشأن والثاني للغاية، وتذكيره باعتبار تذكير الخبر[٣].

(بدأ المصنِّف)[٤]:

فإن قلت: على ما ذكره الشارح، وجب على المصنِّف أن يبدأ بتعريف علم التصريف الذي هو: (علمٌ بأحوال الأبنية صحةً واعتلالاً)، لا بتعريف التصريف بمعنى الاشتقاق الذي هو جزءٌ من العلم[٥].

---

(١) في الأصل: الموضع.

(٢) (العلل الغائية شديدة المناسبة للتعريف). منطق المشرقيين: ٤٢.

(٣) أو باعتبار تأويل الغاية بـ: (الغرض)، أو يحتمل باعتبار عوده للتصوُّر المستفاد من (أن يتصوّر). حاشية الناصر اللقاني على شرح التصريف، ورقة ١٣ /خ بمكتبة جامعة الرياض.

(٤) النصّ: ٢: «**بدأ المصنِّف ﷺ بتعريف التصريف على وجه يتضمَّن فائدته، متعرِّضاً لمعناه اللغوي؛ إشعاراً بالمناسبة بين المعنيين، فقال مخاطِباً بالخطاب العامّ (اعلم أنَّ التصريف) وهو تفعيل من الصَّرف للمبالغة والتكثير (في اللغة: التغيير) تقول: صرّفتُ الشيء، أي: غيّرتُه**».

(٥) قال ابن بابشاذ: «التصريف أعمّ من الاشتقاق؛ لأنَّ كلّ اشتقاق تصريفٌ وليس كلّ تصريف اشتقاقاً». مقدّمة في أصول التصريف: ٣٤. ومن الجدير أن يذكر هنا بشكل مجمل أنّ مصطلح التصريف يستعمل عند علماء العربية للدَّلالة على معنيين متكاملين، أحدهما عَمَلي، وثانيهما عِلمي. فأمّا الأوّل فهو: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان

قلت: لمّا كان مقصود الأهمّ في هذا الكتاب ذكر مسائل الاشتقاق وأمّا غيرها فمذكور بالتبع، فلا إشارة إلىٰ هذا ففعل ذلك[1].

والمراد بقوله (بدأ المصنّف): أراد الابتداء[2]، كما في قوله تعالى: ﴿**إذَا قُمْتُمْ إلىٰ الصَّلوٰةِ فَاغْسِلُوا**﴾[3] فلا يرد عليه أنّ زمان الحال وهو قوله: (متعرّضاً) مقدّمٌ علىٰ زمان عامله[4]، وهذا غريب. وقد يقال: (المراد بتعريف التصريف تعريفه بكلٍّ من المعنىٰ اللغوي والعرفي فلا يرد ذلك)[5]، وفيه تعسُّف.

(إشعاراً):

علّةٌ لقوله: (متعرّضاً).

فإن قلت: فعلىٰ هذا ينبغي أن يؤخّر المعنىٰ اللغوي عن المعنىٰ العرفي؛ لأنّ ذكره بالتبع.

قلت: وجه تقديمه عليه بالزمان وبالطبع؛ لتقدّم العام علىٰ الخاص.

(بالخطاب العامّ):

الخطاب العامّ هو أن يقصِد المتكلّم الخطاب إلىٰ كلّ مَن يصلح للخطاب

مقصودة لاتحصل إلّا بها. وأمّا الثاني فهو: علمٌ بأحوال الأبنية صحّةً واعتلالاً. المقرّب: ٤٣٣؛ ارتشاف الضرب ٣ / ٢٢؛ شذا العرف: ١٩.

(١) في الأصل: فعل وذلك.

(٢) يُعَبَّر بالفعل عن أمورٍ كثيرة، منها: إرادته. مغني اللبيب ٦ / ٦٨٥.

(٣) المائدة: ٦. انظر: تفسير البيضاوي ١ / ٤١٢. وما ذكره من تفسير الآية من المعنىٰ الذي أشار إليه المحشّي.

(٤) والعامل (بدأ).

(٥) حاشية الناصر اللقاني علىٰ شرح التصريف، ورقة ١٤ /خ بمكتبة جامعة الرياض.

حاضراً عنده أم لا، موجوداً في زمان الخطاب أو بعده[١] وقد استشكله بعضُ أصحاب الأصول، وههنا ليس موضع تحقيقه[٢].

(من الصَّرف الخ):

أي: مأخوذ منه[٣].

(للمبالغة والتكثير):

لا لسائر معاني التفعيل. وفيه إشارة إلىٰ أنّ تعريف (التصريف) يغني عن تعريف (الصرف)؛ فإنّ (التصريف) هو (الصرف) من حيث المعنىٰ إلّا أنّ فيه مبالغة ليست في (الصرف)[٤].

و(المبالغة) موضوعة للأفراد[٥] في الكيف، و(التكثير) موضوع للأفراد في

---

(١) قد يترك الخطابُ مع معيّنٍ إلىٰ غير المعيّن؛ ليعُمَّ الخطابُ كلَّ مخاطبٍ علىٰ سبيل البدل. المطوّل: ١٥٠.

(٢) انظر: القوانين المحكمة في الأصول المتقنة ١ / ٢٢٩؛ كفاية الأصول: ٢٦٦ ـ ٢٦٧.

(٣) يريد أنّ الظرف متعلّق بـ: (مأخوذ) ولم يتعلّق بـ: (مشتقّ)؛ إذ المشتقّ هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل وأسماء الزمانالمكان والآلة، ودائرة (الأخذ) أوسع من دائرة (الاشتقاق). انظر: حاشية الناصر اللقاني علىٰ شرح التصريف، ورقة ١٨ /خ بمكتبة جامعة الرياض.

(٤) أنظر: اصطلاحات الفنون ١ / ١٧؛ أبجد العلوم ٢ / ٣٤٧. ما جاء فيهما من معنىٰ الصرف والتصريف وللمزيد انظر: مجلّة جامعة الملك سعود، المجلّد العشرين، الصرف والتصريف وتداخل المصطلح: ٤٨.

(٥) في الأصل: للافراط.

الكمّ[١].

(وهو ما وضعه له إلخ)[٢]:

الموصول عبارة عن (المعنى)، والضمير الأوّل للتصريف والثاني للموصول. و(واضع) فاعل الفعل[٣].

(واللغة: هي الألفاظ الموضوعة):

هذا معناها[٤] الاصطلاحي، وأمّا معناها[٥] اللغوي فهو ما أشار إليه بقوله: (مِن لَغِي)، يعني أنّها في اللغة مصدرٌ بمعنى (التلفُّظ).

(مِن لَغِيَ):

أي: مأخوذٌ ومشتقٌّ منه.

فإن قلت: لعلّ قوله: (مِن لَغِي)[٦] مبنيٌّ على مذهب الكوفيين[٧] القائلين

---

(١) هكذا في حواشيه على البهجة المرضية: ٢٠٢: «اعلم أنّ (المبالغة) ازدياد بحسب الكيف، و(الكثْرة) ازدياد بحسب الكمّ. وقد يستعمل كلّ منهما بمعنى الآخر».

(٢) النصّ: ٢: «**يعني أنّ للتصريف معنيين: لغويّ: وهو ما وضعه له واضعُ لغة العرب. واللغة: هي الألفاظ الموضوعة للمعاني، مِن لَغِي بالكسر يلغى لَغىً إذا لَهِجَ بالكلام وأصلها لُغَيٌ أو لُغَوٌ. والهاء عوض وجمعه لُغىً، كـ: بُرَة وبُرىً». في المطبوع: «مِن لَغِي بالكسر يلغى لغياً إلخ» و: «والتاء عوض وجمعها إلخ».**

(٣) يعني (وضع).

(٤) في الأصل: معنيها.

(٥) في الأصل: معنيها.

(٦) تكرّرت العبارة من العنوان إلى هنا في الأصل.

(٧) في الأصل: الكوفيون.

بأنّ المصدر مشتقٌّ من الفعل، وإلّا فالبصريون قائلون بعكس ذلك[١].

قلت: قد يطلق (الاشتقاق) على التناسب بين اللفظين في الحروف والمعنى من غير ملاحظةِ كون أحدهما أصلاً والآخَر فرعاً، فمرجِّح تسمية أحدهما أصلاً حينئذٍ هو كونه أقرب عند المخاطب من حيث المعنى فقس الآخر عليه، فيجوز أن يصير الأصل في موضعٍ؛ فرعاً في موضع آخَر، بواسطة كونه أقرب في الأوّل دون الثاني.

فأصل (اللغة) بمعنى (التلفُّظ) ثمّ جُعل بمعنى (المتلفَّظ به) ثمّ نقل إلى المتلفَّظ الموضوع للمعنى. والظاهر أنّها اسم جنس يطلق على القليل والكثير لا اسمُ جمعٍ كما يشعر به قولُه: (و هي الألفاظ الموضوعة).

(إذا لَهِجَ بالكلام):

أي: مِن لَغِيَ القولُ إذا لَهِجَ بالكلام.

(والهاء):

تسميته هذا التاء هاءاً باعتبار ما يؤول[٢] إليه في الوقف[٣].

(وجمعه لُغىً):

هذا يدلّ على أنّ وزن كلٍّ من[٤] (اللُّغة) و(البُرَة) في الأصل: (فُعْلَة)، كـ:

---

(١) انظر: الإنصاف ٢ / ١٩٠ ـ ١٩٦؛ ائتلاف النصرة: ١١١ ـ ١١٢. قال الزَّمْلَكاني: «مأخذ الخلاف بين البصريّين والكوفيّين في أنّ المصدر مشتقّ من الفعل أو عكسه، الخلاف في حدّ الاشتقاق». الأشباه والنظائر ١ / ٨٣.

(٢) في الأصل: يؤل.

(٣) انظر: شرح الكافية ٣ / ٣٢٢؛ الجنى الداني: ٥٨.

(٤) تكرّرت كلمة (من) في الصفحتين من المخطوطة.

(قُرْبَة) والتاء ثابتةٌ فيهما قبل حذف اللام وليست لمحض التعويض؛ فإنّ ما جمع بـ: (فُعَل) هو (فُعْلَة)[1]. اللهمّ إلّا أن يعمّ (فُعْلَة) بين التحقيقية كـ: (قُرْبَة) التقديرية كـ: (اللُّغَة) و(البُرَة) حلقةُ أنفِ البعير[2].

(وهي العلم الحاصل)[3]:

المراد بـ: (العلم): المَلَكة الحاصلة، لا استحضار المسائل.

(وهي العلم الحاصل اه):

هذا معناها في الاصطلاح، وأمّا في اللغة فبمعنىٰ[4] (الصنْع). و(التمرّن): الممارسة والمُداومة. وإذا كان (الصناعة) بهذا المعنىٰ فقوله (وفي الصناعة)

---

(١) من أمثلة جموع الكثرة (فُعَل):

أ ـ القياسي منه ما كان لـ(فُعْلَة) اسماً، كـ: (غُرْفة) و(غُرَف).

ب ـ وشذّ فيما سوىٰ ذلك، كـ: (فُقْر) و(فُقَر).

شرح الكافية الشافية ٢ / ١٩٠.

(٢) «[الحلقة التي تُجْعَلُ في أنف البعير] إذا كانت مِن خَشَبٍ فهي خِشابٌ، و إذا كانت مِن صُفْرٍ فهي بُرَةٌ، فإذا كانت مِن شَعْرٍ فهي خِزامةٌ، فإذا كانت مِن بقيّة حَبْلٍ فهي عِرانٌ». فقه اللغة وسرّ العربية: ٢٨٣. أيضاً: الصحاح ٦ / ٢٢٨٠. لكن أكثر اللغويين ذهبوا إلىٰ إطلاق معناها. انظر: العين ٨ / ٢٨٥؛ كتاب الأفعال: ١٣٣؛ لسان العرب ١ / ٣٩٥.

(٣) في الأصل: وهي علم الحاصل. النصّ: ٢: «**وصناعي: وهو ما وضعه له أهل هذه الصناعة، وإليه أشار بقوله: (وفي الصناعة) بكسر الصاد وهي العلم الحاصل من التَمرُّن علىٰ العمل. والمراد ههنا: صناعة التصريف، أي: التصريف في الاصطلاح (تحويل الأصل الواحد) أي: تغييره والأصل: ما يبنىٰ عليه شيء، والمراد ههنا: المصدر (إلىٰ أمثلة) أي: (أبنية وصيغ**». **في المطبوع: «والمراد بها ههنا صناعة التصريف»**.

(٤) في الأصل: فمعنىٰ.

بتقدير قولنا: (و في اصطلاح أهل هذه الصناعة). وقد أشار الشارح إلىٰ هذا؛ حيث قال: (معنىٰ التصريف في الاصطلاح).

(والمراد ههنا صِناعة التصريف)[1]:

إشارةٌ إلىٰ أنّ اللام في (الصناعة) للعهد عوضاً عن المضاف إليه.

(الأصل الواحد):

قيّد بـ:(الواحد)؛ احترازاً عن قول مَن يقول بأصولٍ متعدّدةٍ ويجعل كلّاً من الصيغ أصلاً برأسه وقيل: (المراد بالواحد، الواحد من حيث المفهوم وهذا إشارة إلىٰ المصدر واحترازٌ عن الفعل؛ فإنّ مفهومه واحد ومفهوم الفعل متعدّد[2] ووجه اختيار هذه العبارة علىٰ المصدر مع كونه أحذر؛ هو الإشارة إلىٰ علّة أصالته للفعل بأنّ الواحد قبل التعدُّد)[3]. وفيه نظر؛ لأنّ مفهوم المصدر هو الحدث مع نسبته إلىٰ فاعلٍ ما، وبدلالته علىٰ النسبة يمتاز عن اسم المصدر؛ فإنّه يدلّ علىٰ الحدث

---

(١) في الأصل كانت العناوين علىٰ هذا الترتيب: (والهاء)، (و هي العلم الحاصل)، (و المراد ههنا صناعة التصريف)، (و جمعه لُغي)، (وهي العلم الحاصل اه)، (الأصل الواحد) لكن نقّيناها لتناسب العناوين ترتيب الكتاب.

(٢) في الأصل: المتعدد.

(٣) ارتضاه بعض المحقّقين من المتأخّرين حيث قال: «وقد يقال: إنّه اختار (الأصل الواحد) مع أنّ المختار عنده هو المصدر، كما هو مذهب البصريّين و محقّقي الكوفيّين؛ إشعاراً بأنّ حقّ العلّة أن تكون واحداً... ولا يخفىٰ أنّ مفهوم المصدر واحدٌ بالنسبة إلىٰ مفهوم الفعل... فهذا الكلام ضعّف مذهب المخالفين، لا يخفىٰ لطفه». تعليقة البارفروشي علىٰ شرح التصريف: ٩٠.

فقط[١]، وأمّا وجه الاختيار فهو ما سيذكره الشارح.

(إلىٰ أمثلة):

(الأمثلة) جمع (المِثال)، والفرق بينه وبين (المِثل) ـ بسكونٍ ـ أنّ (المثل) لِما يتّحد بالشيء في الذات، و(المثال) لما يتّحد معه في بعض الصفات[٢]، ولهذا قالوا[٣]: (إنّ اللّه مثالاً) و﴿لَيسَ كمِثلِهِ شَيءٌ﴾[٤]. وإنّما قيل للأبنية: (المثال) إمّا لأنّها أمثلة لموازينها في الوزن، وإمّا لأنّها أمثلة لما يمثل بها، وإمّا لمساواتها مع ما يوازنها من الموزونات في الوزن. فالمثال بمعنىٰ المُماثل، أي: اللفظ المُماثل.

(أي: أبنية وصيغ):

المراد بـ: (الأبنية) و(الصيغ): الألفاظ المبنيّة والمصُوغة[٥]، علىٰ أن يكون المصدرين[٦] بمعنىٰ اسم المفعول المطلق علىٰ الموصوف الخاصّ. شبّه (الألفاظ) بـ: (العِمارات المبنيّة) في اجتماع المتفرّقات، وبـ: (الفلز المذاب المُفْرَغة[٧] في القالَب)[٨] في التشكّل بشكل خاصّ، فاستعير لفظ المشبّه به

(١) في حواشيه علىٰ البهجة المرضية: ١٦٩: «الغرض إن وضع له اللفظ باعتباره في نفسه يسمّىٰ اسم مصدر، وإن وضع له باعتبار صدوره عن غيره أو وقوعه عليه أو قيامه به يسمّىٰ مصدراً».

(٢) لاحظ: الكلّيات: ٧١٨؛ دستور العلماء ٣ / ٢٠٨.

(٣) في الأصل: قالو.

(٤) الشورىٰ: ١١.

(٥) في الأصل: المصنوعة.

(٦) يعني: البناء والصيغة.

(٧) في الأصل: المفرعه.

(٨) في الأصل: الغالب.

للمشبّه وفي هذا التفسير إشارة إلى أنّ (الأمثلة) ليست جمعاً للمَثَل ـ بالتحريك ـ مستعمل في نحو قوله: ﴿نَقَضَتْ غَزْلَها﴾[1].

(باعتبار الحركات والسكنات)[2]:

متعلّق بالاختلاف المفهوم من (الكلم)، والتقدير: وهي الكلم المختلفة فقط باعتبار. وقيل: (التقدير: وهي الكلم الحاصلة باعتبار الحركات والسكنات[3]، كـ: ضَرَبَ من الضَّرب).

والتفصيل أنّ الاختلاف المقصود في الاشتقاق يحصل بأحد من خمسة

---

(١) النحل: ٩٢. قال ناصرالدين اللقاني: «لمّا كان (المِثال) غالباً يفسَّر بالجزئي الذي يذكر إيضاحاً للقاعدة ويقابل بـ: (الشاهد) المفسَّر بالجزئي الذي يذكر حجّة للقاعدة، فَسَّرَ (الأمثلة) هنا بما يدفع أن يتوهّم كون المراد به هنا ذلك، فقال: أي: أبنية». حاشية الناصر اللقاني على شرح التصريف، ورقة ٢٢ /خ بمكتبة جامعة الرياض.

(٢) في الأصل: باعتبار الحركات وسكنات. النصّ: ٣: «**وهي الكَلِم باعتبار الهَيئات التي تعرض لها من الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه (مختلفة) باختلاف الهيئات كـ: (ضَرَبَ) و(يضْرِبُ) ونحوهما من المشتقّات (المعانِ) جمع معنىٰ وهو في الأصل مصدر ميمي من العِناية، نُقِل إلى معنى المفعول وهو ما يراد من اللفظ، أي: التصريف تحويل الأصل، أي: المصدر، إلى أمثلة مختلفة لأجل حصول معانٍ (مقصودة لا تحصل) تلك المعاني (إلّا بها) أي: بهذه الأمثلة. وفي هذا الكلام تنبيه على أنّ هذا العلم محتاجٌ إليه، مثلاً: (الضَّرْب) هو الأصل الواحد فتحويله إلى (ضَرَبَ) (يضْرِبُ) وغيرهما؛ ليحصل المعنى المقصود من الضَّرب الحادث في الزمان الماضي أو الحالي أو غيرهما هو التصريف في الاصطلاح؛ والمناسبة بينهما ظاهرة. والمراد بالتصريف ههنا غير علم التصريف الذي هو معرفة أحوال الأبنية**».

(٣) في الأصل: سكنات.

عشر أمراً؛ لأنّه إمّا باختلاف الحركة، أو السكون، أو بزيادة الحرف الزائد، أو بنقصانه، أو باثنين منها، أو بالثلاثة، أو بالأربعة؛ وأمّا التعدّد الحاصل بغير ما ذُكر، فليس ممّا نحن فيه؛ نعم قد يحصل التعدّد والاختلاف في غير الاشتقاق الصغير باختلاف ترتيب الحروف الأصلية، كـ: جَبَذَ من الجَذْب؛ أو بتبديل الحرف الأصليّ، نحو: (نَعَقَ) من (النَّهْق) إلّا أنّ المقصود هٰهنا التعدّد والمقصود في الاشتقاق وهذان[1] القسمان ليسا منه وعليك باستخراج الأمثلة الخمسة عشر. إذا عرفت هذا فنقول عبارة الشارح قاصرة عن إفادة الأقسام المذكورة؛ لعدم شمولها لما نقص عنه الحرف مطلقاً ولما اختلف فيه حركة وسكون مطلقاً. ولو قال: (باعتبار الحركة والسكون وزيادة الحرف الزائد ونقصانه)، لكان أحذر واشتمل.

ثمّ اعلم أنّ تلك الأقسام هي أقلّ ما يرتقىٰ إليه ويمكن ارتقاؤها إلىٰ أكثر من ذلك بأن يقال: كلٌّ من الأربعة إمّا في الأوّل أو في الوسط أو في الآخر. اختلاف الحركة إمّا بحركةٍ أُخرىٰ أو بالسكون إلىٰ غير ذلك من الاحتمالات لكنّ أكثر[ها] غير متحقّق الوقوع.

(وتقديم بعض الحروف):

المراد بـ: (الحروف): (الحروف الزائدة)، وبقوله (علىٰ بعضٍ): الأصلية؛ أو بالعكس. وكذا في قوله: (و تأخيرِه عنه).

(وتأخيرِه عنه):

قيل: (هذا تصريح لما عُلم ضمناً؛ إذ قوله: تقديم بعض الحروف علىٰ

---

(١) في الأصل: هذاان.

بعضٍ، مستلزمٌ لذلك)[١]. أقول هذا القائل جَعَلَ المفعول الأوّل للتأخير عينَ ما جعله مفعولاً ثانياً للتقديم، والمفعولَ الثاني له عين ما جعله مفعولاً أوّلاً للتقديم من حيث المعنىٰ[٢].

(وحَوَّلَ أيضاً يتعدّىٰ)[٣]:

عطفٌ علىٰ قوله: (فتَحَوَّلَ) يعني أنّ (حَوَّلَ) قد يجي بمعنىٰ (تَحَوَّلَ)، كـ: (قَدَّمَ) بمعنىٰ (تَقَدَّمَ) فكما يقال: حوَّلتُه فتَحَوَّلَ، يقال: حوَّلتُه فحَوَّلَ أيضاً. وقوله: (بنفسه يتعدّى اه) جملة مستأنفة، أو حال عن الجملة السابقة باعتبار كونها مفعولاً للقول المقدّر. وعلىٰ التقديرين يكون في موضع التعليل؛ لمجيء (حوَّلَ) للمطاوعة، كـ: (تحوَّلَ). ويحتمل أن يكون قوله: (بنفسه) متعلّقاً بقوله: (حوَّلَ) والمعنىٰ: حوَّلتُه فتحوَّل بتحويلي، وحوّل بنفسه أيضاً، أي: تحوَّل بي وبنفسه معاً، ويكون جملة (يتعدّىٰ اه) كما ذكر، لكنّه بعيد. ومن أراد أن يجعل (حوّل) مبتدأً[٤] وجملة (بنفسه يتعدّىٰ) خبره، والجملة عطفاً علىٰ الجملة السابقة فقد

---

(١) السَّعْدية: ٩.

(٢) في الأصل: ... من حيث المعنىٰ وهو.

(٣) النصّ: ٣: «واختار التحويل علىٰ التغيير لما في التحويل من معنىٰ النَقْل، قال في المُغْرِب: التحويل نَقْل الشيء من موضع إلىٰ موضع آخر. وقال في الصحاح: التحويل: التنقيل من موضع إلىٰ موضع آخر. وحوَّله فتحوَّل وحَوَّلَ أيضاً يتعدّىٰ بنفسه ولا يتعدّىٰ. والاسم منه: الحِوَل، قال الله تعالىٰ: ﴿لا يبْغُونَ عَنْها حِوَلاً﴾ فهو أخصُّ من التغيير. ولا يخفىٰ أنّك تَنقل حروف الضَّرْب إلىٰ ضَرَبَ ويضْرِبُ وغيرهما فيكون (التحويل) أولىٰ من (التغيير). ولايجوز أن يفسَّر (التصريف) لغةً بـ: (التحويل)؛ لأنّه أخصُّ من (التصريف)».

(٤) في الأصل: مبتداه.

أَشكل عليه لفظُ (أيضاً) وارتكب لرفعه توجيهات[1] ركيكة [لا] تستحقّ الذكر.

(والاسم منه):

أي: اسم المصدر منه، واسم المصدر: (ما دلّ علىٰ الحدث من غير ملاحظة صدوره علىٰ الفاعل ووقوعه علىٰ المفعول)[2]، فمعناه من الضَّرْب بالفارسية: كُتَك، ومن القَتْل: كُشندگي، ومن الحِوَل: گردِش، وأمثال ذلك، كما أشرنا إليه آنفاً.

(الحِوَل):

بكسر الأوّل وفتح الثاني، وأمّا بفتح الأوّل وسكون الثاني فمصدرٌ[3].

(يشتمل علىٰ العِلَل الأربع)[4]:

المعلول المجرَّد الصادر عن الفاعل الموجب لابدّ له من علّة فاعلية فقط، وعن المختارِ لابدّ له معها من العلّة الغائية. والمادّي الصادر عن الموجب [لابدّ] له من العلّة الفاعلية المادّية والصورية، وعن المختارِ لابدّ له من العلل الأربع.

---

(١) في الأصل: توجيهاة.

(٢) انظر حاشيته علىٰ البهجة المرضية: ١٦٩.

(٣) «اعلم أنّ بعضهم جعل (الحِوَل) مصدر (حالَ) [أي: نقل] وجعل عدم الإعلال شاذاً، ومَن جعل اسم المصدر خرج عن عهدة عدم الإعلال». حاشية سعد الله البردعي علىٰ شرح التصريف، ورقة ٦ /خ بمكتبة ملك.

(٤) النصّ: ٣: «**ثمّ التعريف يشتمل علىٰ العِلَل الأربع. قيل: التحويل هي الصورة، ويدلّ بالالتزام علىٰ الفاعل وهو المحوِّل، والأصل الواحد هو المادّة، و حصول المعاني المقصودة هي الغاية». في المطبوع: «قيل: التحويل هو الصورة».**

والمادّة والصورة داخلتان في المعلول بخلاف الفاعل والغاية[١]. والعلل الأربع التي يشملها التعريف المذكور، العللُ لمصداق المعرَّف لا لمفهومه.

(قيل: التحويل هي الصورة):

نسبه إلى القيل[٢]؛ إذ الصورة هي الهيئة الحاصلة من التحويل لا نفس التحويل، وإلّا لكان المعرَّف المركب نفس صورته فقط. فالصواب أن يقال: إنّ التحويل يدلّ على الصورة أيضاً بالالتزام كالفاعل. فعلى هذا يكون المراد بـ: (الاشتمال): الانتقال في الجملة صريحاً على بعضٍ[٣]، وضمناً على بعضٍ آخَر. وأحسن التعريفات ما يشتمل على العلل الأربع للمعرَّف؛ فقوله: (ثمّ التعريف اه) إشارةٌ إلى هذا[٤].

(لكنّه في التحقيق اه)[٥]:

لأنّ الواضع هو المخترع لذلك والباقون سلكوا[٦] سبيله.

---

(١) أنظر: شرح المقاصد ٢ / ٧٨ جاء فيه: «علّة الشيء إمّا أن تكون داخلة في المعلول أو خارجة عنه:...».

(٢) في الأصل: نسبة إلى القبل.

(٣) في الأصل: على بعضا.

(٤) في الأصل: إلى حنه.

(٥) النصّ: ٣: **«فإن قلت: المحوِّل للأمثلة أ هو الواضع أم غيرُه؟ قلت: الظاهر أنّه كلُّ من يصلح لذلك، كما يقال في العرف: صرّفت الكلمة؛ لكنّه في التحقيق هو الواضع؛ لأنّه هو الذي حوّل الأصل الواحد إلى الأمثلة. وإنّما قلنا إنّه حوّل الأصل الواحد إلى أمثلة، أي: اشتقّ الأمثلة منه، ولم يجعل كلّاً من الأمثلة صيغةً موضوعةً برأسها؛ لأنّ هذا أدخلُ في المناسبة وأقربُ إلى الضَّبط». في المطبوع: «لأنّه الذي إلخ».**

(٦) في الأصل: سلكو.

(لأنّه هو الذي حوّل):

أي: اخترع التحويل.

(ولم يجعل كلّاً من الأمثلة):

أي: لم يحكم بجعل كلّ واحد منها صيغةً برأسها كما جعلوا كلّاً من لفظ (زيد) و(عمرو)[1] و(بكر) مثلاً صيغةً برأسها بدون اشتقاق.

(أدخلُ في المناسبة):

لاتّحاد حقيقة معانيها ومادّة ألفاظها فالأولىٰ أن يجعل كلّاً منها متولّداً عن الآخر.

(وأقربُ إلىٰ الضَّبط):

إذ لو لم يكن ذلك لاحتَجنا لكلّ لفظ من ذلك المشتقّات إلىٰ سماعه (سماع) معناه من العرب فعسُر الضبط. وأمّا إذا كان كذلك، فلا؛ لأنّا إذا سمعنا لفظ المصدر ومعناه، نفهم منه ألفاظ البواقي ومعانيها بالقياس، فتأمّل.

(ليصحَّ علىٰ المذهَبين)[2]:

---

(١) في الأصل: عمر.

(٢) النصّ: ٣: «واختار الأصل الواحد علىٰ المصدر ليصحَّ علىٰ المذهَبين؛ فإنّ الكوفيّين يجعلون المصدر مشتقّاً من الفعل. فالأصل الواحد عندهم هو الفعل والعمدة في استدلالهم أنّ المصدر يعَلّ بإعلال الفعل فهو فرع الفعل يدور معه في الإعلال وجوداً في: يعِدُ عِدَةً، وعدماً في: وَجِلَ يوْجَلُ وَجَلاً، و مداريّته تدلّ علىٰ أصالته والجواب بأنّه لايلزم من فرعيته في الإعلال فرعيته في الاشتقاق، كما أنّ نحو: أعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ فرع يعِدُ في الإعلال مع أنّه

قيل: (لايشْمَلُ هذه العبارةُ المذهبين؛ لأنّ مفهوم الفعل متعدِّد). أقول[1] قد عرفتَ معنى الوحدة التي أراد من ذلك، فلا يرد هذا الإيراد.

(فإنّ الكوفيين):

لمّا فُهم من قوله: (على المذهبين) أنّ للمذهب المشهور، أي: مذهب البصريّين، مخالفاً[2] وكان غيرَ مشهورٍ بل ربما لم يسمعه المبتدئ؛ عَلَّلَ ثبوت المخالف بقوله: (فإنّ الكوفيّين اه).

(كما أنّ اه):

الأولى أن يقال: كما أنّ الأب قد يتَعَلَّم من ابنه مع أنّه غير مأخوذ وحاصل من الإبن، لكنّه لمّا أراد التمثيل بالأمثلة والصيغ، مثَّل بما ذكر[3].

(وتأخير الفعل اه):

كأنّه قدّر أنّ قائلاً من قِبَل الكوفيّين سأل عن البصريّين: أنّ الفعل لو كان مؤخَّراً عن ذات المصدر ـ كما زعمتُم ـ لكان مؤخَّراً عن إعلاله أيضاً؛ إذ ذاته ملزوم للإعلال، فكيف يمكن أن يكون إعلال المصدر مؤخَّراً عن إعلال الفعل؟ فأجاب بأنّ تأخير الفعل عن نفس المصدر لاينافي كون إعلال المصدر مؤخَّراً عن إعلاله؛ لأنّ إعلال المصدر غير لازمٍ لذاته بل يجوز أن يوجد المصدر بلا إعلال ثمّ

ليس بمشتقٍّ منه وتأخير الفعل في الاشتقاق عن نفس المصدر لاينافي كون إعلال المصدر متأخَّراً عن إعلال الفعل، فتأمّل».

(١) في الأصل: اقوال.

(٢) في الأصل: مخالف.

(٣) في الأصل: مما ذكر.

أوجد منه الفعل وأعلّ، ثمّ أعلّ المصدر؛ تبعاً لإعلاله.

(فتأمّل):

إشارةٌ إلىٰ ما ذكرنا من التعليل للجواب. ويحتمل أن يكون إشارة إلىٰ ضعف الجواب بأنّ المصدر المُعَلّ لم يستعمل إلّا مُعَلّاً فيكون إعلاله لازماً لذاته فلم يرتفع السؤال بهذا الجواب. ويمكن أن يقال: المراد بالتقدُّم والتأخُّر في الاشتقاق والإعلال، ما وقع في الذهن بحسب الملاحظة لا ما وقع في الخارج، فزال الضعف المذكور. ويدلّ علىٰ هذا، حكمهم بأنّ عدم إعلال المصدر[1] فرعٌ لعدم إعلال الفعل أيضاً.

(المصدر المجرَّد)[2]:

في بعض النسخ لفظ (المصدر) بالإضافة[3]، والمعنىٰ: (مصدر الفعل الذي هو المجرَّد) وإن كان نفس المصدر مزيداً فيه، وفي بعضها باللام[4]، والمعنىٰ:

---

(١) في الأصل: عدم الاعلال المصدر.

(٢) النصّ: ٣: «واعلم أنّ مرادنا بـ: (المصدر): المصدر المجرَّد: لأنّ المزيد فيه مشتقّ منه لموافقته إيّاه بحرفه ومعناه فإن قلت: نحن نجد بعض الأمثلة مشتقّاً من الفعل، كالأمر واسم الفاعل واسم المفعول ونحوها. قلت: مرجِع الجميع إلىٰ المصدر والكلّ مشتقّ منه إمّا بواسطة أو بلا واسطة. ويجوز أن يقال: اختار (الأصل الواحد) ليكون أعمَّ من المصدر وغيره فيشتمل تحويل الاسم إلىٰ المثنّىٰ والمجموع والمصغّر والمنسوب ونحوِ ذلك، فهذا أقرب. فإن قيل: لم اختير (التَّصْريف) علىٰ (الصَّرْف) مع أنّه بمعناه قلنا: لأنّ في هذا العلم تصرّفاتٍ كثيرةً فاختير لفظ يدلّ علىٰ المبالغة والتكثير». في المطبوع: «و هذا أقرب».

(٣) يعني: مصدر المجرَّد.

(٤) يعني: المصدر المجرَّد.

(المصدر المجرَّد فعلُه)، أو: (المصدر المجرَّد إصطلاحاً) فلايخرج منه المصادر المشتملة على الزيادة، كـ: (غُفران)[1].

(فإن قلت):

منشأ[2] هذا السؤال توهّم كون المصدر أصلاً لجميع المشتقّات بلا واسطة.

وحاصل الجواب: أنّه أصل لها مطلقاً.

(فهذا أقرب):

أي: أقرب من التعليل الأوّل؛ لابتنائه إمّا على كون المصنّف شاكّاً بين المذهبين، أو مفيد لما هو الحقّ عنده على نحو الإبهام من غير فائدة ظاهرة مع عدم شمول الأصل الواحد لمطلق المشتقّ منه. اللهمّ إلّا أن يراد بالمصدر المعبَّر عنه بـ: (الأصل الواحد): المصدر بالمعنى الأعمّ، لكن لو صحّ هذا، لوَرَدَ عليه أنّه ينبغي أن يقول في أوّل الأمر بلفظ المصدر وأراد به المعنى الأعمّ. هذا ولا يبعد أن يكون وجه الاختيار هو الإشارة على المذهبين والتعميم المذكور معاً.

(فهذا أوان)[3]:

---

(١) يمكن أن يراد به [أي: المصدر] الفعل المجرَّد، سواء كان المصدر أيضاً مجرَّداً، كالضَّرْب أو مزيداً فيه، كالقِيام والقُعُود. وأن يراد به المصدر الذي جُرِّد، كالقِيام والقُعُود مشتقّان من القَوم والقَعد وإن لم ينطبق بهما. حاشية الناصر اللقاني على شرح التصريف، ورقة ٣٠ /خ بمكتبة جامعة الرياض.

(٢) في الأصل: منشاء.

(٣) النصّ: ٤: «فهذا أوان أن نرجع إلى المقصود فنقول: معلومٌ أنّ الكلماتِ ثلاثٌ: اسمٌ وفعلٌ

الأوان[1]، وجمعه آوِنة[2].

(ثمّ الفعل):

الجملة عطفٌ علىٰ جملة (أنّ)، فيكون لفظ (الفعل) منصوباً، أو علىٰ (أنّ) مع جملتها فيكون مرفوعاً. ولا يصحّ عطفها علىٰ جملة (اعلم)؛ لامتناع عطف الإخبار علىٰ الإنشاء علىٰ المشهور[3]. وإنّما عطف بـ: (ثمّ) دون (الواو)؛ إشارةً إلىٰ أنّ الحقيق بعد تعريف التصريف هو بيان انقسام الكلمة إلىٰ أقسامها الثلاثة ثمّ بيان انقسام الفعل الذي هو قسمٌ منها[4].

وحرفٌ. ولمّا كان بحثه في بيان الفعل وما اشتُقَّ منه، شرع في بيان تقسيمه إلىٰ ما له من الأقسام، فقال (ثمّ الفعل) بكسر الفاء؛ لأنّه اسم لكلمة مخصوصة، وأمّا بالفتح فمصدرُ فَعَلَ يفعَلُ (إمّا ثلاثي وإمّا رباعي) لأنّه لا يخلو من أن تكون حروفه الأصلية ثلاثة أو أربعة فالأوّل: الثلاثي، والثاني: الرباعي؛ إذ لم يبْنَ منه الخماسي والثنائي بشهادة التتبع والاستقراء؛ وللمحافظة علىٰ الاعتدال؛ لئلّا يؤدّي الخماسي إلىٰ الثِقَل والثنائي إلىٰ الضَّعْف عن قبولِ ما يتطرَّق إليه من التغييرات. ولم يمنع الخماسي في الاسم؛ حَطّاً لرتبة الفعل عن رتبة الاسم؛ لكونه أثقل من الاسم لدلالته علىٰ الحدث والزمان والفاعل». في المطبوع: «وهذا أوان إلخ».

(١) في الأصل: الاولان.

(٢) الصحاح ٥ / ٢٠٧٥.

(٣) هذا هو المشهور عند الجمهور. وانظر: اختلاف الأقوال إلىٰ كلّ من مغني اللبيب ٥ / ٥٠٥ ـ ٥١٧؛ والبحر المحيط ٨ / ٣٤٢؛ ومفتاح العلوم: ٢٥٨.

(٤) ومن عادة أرباب التأليف أن يعقّبوا الحدود بالتقسيمات، وفائدته إمّا تكميل معرفة المحدود وإمّا تحصيل مفهومات الأقسام؛ لأنّها مهمّة لبيان ما يختصّ بكلّ من الأحكام. شرح الكافية لعصام الدّين الأسفراييني، ورقة ٥ /خ بمكتبة مجلس الشورىٰ الإسلامي.

(وأمّا بالفتح):

في الصحاح: (الفَعْل بالفتح مصدرُ فَعَلَ، وبالكسر اسمٌ) انتهى[١].

(عن قبول ما يتطرّق)[٢]:

متعلّق بقوله: (الضَّعْف) على تضمين معنى العجز، أو بمقدّر حال عن (الضَّعْف)، أي: ناشياً عن قبول.

(حَطّاً):

أيُّ: انحطاطاً. وخسّةً، أو حطّ الواضع لرتبته، أو المعنى إفهاماً لحطّها وخسّتها. والمفعول له حصوليّ أو تحصيليّ.

(والفاعل):

أي: فاعلٍ ما. ودلالته عليه بواسطة دلالته على النسبة الدالّة عليه.

(هذا تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره)[٣]:

---

(١) الصحاح ٥ / ١٧٩٢.

(٢) في الأصل: ان قبول ما يتطرق.

(٣) النصّ: ٤: **«لايقال: هذا تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره؛ لأنَ مَورد القِسمة فعلٌ، وكلُّ فعل إمّا ثلاثي وإمّا رباعي فمورد القسمة أيضاً أحدهما، أيّاً ماكان يكون تقسيمه إلى الثلاثي والرباعي تقسيماً للشيء إلى نفسه وإلى غيره؛ لأنّا نقول: الفعل الذي هو مورد القسمة أعمّ من الثلاثي والرباعي؛ فإنّ المراد به مطلق الفعل من غير نظر إلى كونه على ثلاثة أحرف أو أربعة، وهكذا جميع التقسيمات. و التحقيق أنّ مورد القسمة هو مفهوم الفعل لا ما صدق عليه مفهوم الفعل، المحكومَ عليه في قولنا: كلُّ فعل إمّا ثلاثي وإمّا رباعي، ما صدق عليه مفهوم الفعل لا نفسُ مفهومه فلا يلزم النتيجة». في المطبوع: «وتحقيق ذلك».**

قيل: (أو تقسيم الشيء إلىٰ غيره وإلىٰ نفسه)[1].

(لأنّ مورد القسمة فعل):

(المَوْرِد) بفتح الميم اسم مكان، فمورد القِسمة بمعنىٰ المَقْسَم[2]. وهذا الإيراد شبهةٌ يمكن أن يورد علىٰ كلّ تقسيمٍ ولا اختصاصَ له بتقسيم المصنِّف[3].

(وكلُّ فعلٍ اه):

فإن قيل: هذه المقدّمة باطلة؛ لأنّها تستلزم تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره بعين ما ذكره المعترض، وببطلانها يبطل الاعتراض وتصير التقسيم سالماً منه.

قلت: كلام المعترض قياس جدليّ لا برهان، فله أن يقول: (عندي كلّ تقسيم باطل، فعندكم إن كان كذلك فقد اعترفتم ببطلان تقسيمكم، وإن كان بعض التقاسيم صحيحاً فصحّته مستلزمة لتقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره فيلزم أن يكون باطلاً أيضاً).

(لأنّا نقول):

بناء هذا الكلام إلىٰ قوله: (والتحقيق) علىٰ بيان إثبات المطلوب المستلزم لبطلان دليل المعترض من غير تعرّض؛ لأنّ فساد دليل المعترض من أيّ

(١) إذا كان مورد القسمة رباعياً. انظر: حاشية محمّد بن عمر الحلبي علىٰ شرح التصريف، ورقة ٧ /خ بمكتبة مدرسة البروجردي ـ كرمانشاه ـ.

(٢) شوارق الإلهام ١ / ٥١١؛ شرح الكافية لعصام الدّين الأسفراييني، ورقة ٥ /خ.

(٣) كما قال الشارح: «هكذا جميع التقسيمات».

وجه ،بناء قوله: (والتحقيق) على بيان وجه فساد دليل المعترض أوّلاً وبالذات، وعلى بيان إثبات المطلوب ثانياً وبالعرض.

(والتحقيق):

حاصله: أنّ الأوسط في القياس[1] غير مكرّر؛ لأنّ المراد منه في الصغرى المفهوم[2] وفي الكبرى المصداق[3]، فلا يلزم النتيجة[4].

أقول: فيه نظر؛ لأنّ المعبَّر في تكرار الأوسط اتّحاده في المقدّمتين مفهوماً ومصداقاً، لا من حيث الإرادة وإلّا لزم:

أن يكون الشكل الأوّل والرابع بجميع ضروبهما عقيمين؛ لأنّ المراد من الموضوع في كلّ قضية هو المصداق ومن المحمول المفهوم، كما تُقُرّر في محلّه[5].

ولزم أن يكون كبرى قياس المعترض باطلة؛ لأنّ المراد من (الفعل) فيها إنّما هو المصداق؛ لما ذكرنا، فينبغي أن يتفرّع عدم لزوم النتيجة على بطلان الكبرى الذي هو أشدّ فساداً من عدم تكرار الأوسط.

---

(١) انظر: معيار العلم في المنطق: ١١٤. وما ذهب إليه كلّ من مناطقة الغرب ومناطقة العرب في هذا المضمار.

(٢) يعني ما دلّ على معنىً مستقلّ في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

(٣) بقرينة دخول (كلّ).

(٤) وهي: مورد القسمة إمّا ثلاثي وإمّا رباعي.

(٥) لاحظ: شرح الشمسية: ٢٤٨؛ شرح المطالع ٢ / ٥٧ ـ ٦١.

وأنا[١] أقول: قياس المعترض منتج بلا شبهة، وليس وجه فساده عدم لزوم النتيجة، بل خبطٌ وقع له حيث خَلَطَ المفهوم المردَّد الذي هو النتيجة بالمفهوم المعيّن؛ فإنّ النتيجة[٢] مفهوم مردَّد ذهني لايتحقّق في الخارج إلّا بعد اتّحاده، والمعترض خلط الأوّل بالثاني[٣]، حيث قال: (و أياً ما كان اه).

ثمّ لا يخفىٰ عليك أنّ المفهوم المردّد المذكور أخصّ من (مطلق الفعل)[٤] الذي ذكره الشارح أنّه المراد من المقسم؛ لاعتبار الأقسام علىٰ نحو الإبهام في هذا دون ذلك، لكنّه أعمّ ممّا خلط المعترض به من الأقسام. نعم يصحّ التقسيم علىٰ حمل المقسم علىٰ كلّ من المعنيين لكنّ نتيجة قياس المعترض إنّما هو المفهوم المردَّد لا المطلق، فافهم فإنّه دقيق.

(أي: من الثلاثي والرباعي)[٥]:

التفسير إشارة إلىٰ أنّ المراد: نفس الثلاثيّ والرباعيّ لا من حيث أنّه ذو ثلاثة أحرف أو أربعة أحرف كما هو مقتضىٰ إيراد الضمير دون اسم الإشارة لما ذكرنا آنفاً، وإلّا لزم أن يكون مخصوصين بالمجرّد ويكون تقسيمهما إلىٰ المجرّد

---

(١) في الأصل: وانّا.

(٢) يعني (مورد القسمة أيضاً أحدهما).

(٣) يعني خلط المفهوم المردَّد ببعد اتّحاده.

(٤) أي: مطلق ماهية الفعل.

(٥) النصّ: ٤: «**(وكلّ واحد منهما) أي: من الثلاثي والرباعي (إمّا مجرّد أو مزيد فيه) لأنّه لا يخلو إمّا أن يكون باقياً علىٰ حروفه الأصلية أو لا، فالأوّل هو: المجرّد، والثاني: المزيد فيه». في المطبوع: «الأوّل: المجرّد، والثاني: المزيد فيه».**

والمزيد فيه تقسيماً للشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره.

(إمّا أن يكون باقياً):

أي: ليس زائداً علىٰ حروفه الأصلية، سواء كان ناقصاً عنها أم لا، فلايخرج نحو: (قُلْ) و(بِعْ) من المجرّد.

(فالأوّل هو: المجرّد):

فيه نظر؛ إذ يلزم علىٰ هذا التعليل أن يكون المجرّد منحصراً بصيغة واحدة، نحو: (ضَرَبَ). وأجيب[1] بأنّ المراد بـ: (الإبقاء علىٰ الحروف الأصلية): عدمُ انضمام حرف مغيّر بجوهر معنىٰ مصدره، وإلّا أقول مرادهم بـ: (المجرّد): المجرّد في الجملة، أي: في بعض الصيغ. وبـ: (المزيد فيه): المزيد فيه في جميع الصيغ، فيكون المراد من قوله (باقياً علىٰ حروفه الأصلية): الباقي في الجملة، فلا إشكال.

(أي: من هذه الأربعة)[2]:

التفسير لما تقدّم ولئلا يتوهّم أنّ الضمير مثنّىٰ عائدٌ إلىٰ المجرّد والمزيد فيه

فإن قلت: لم لايجوز أن يكون الضمير مثنّىٰ عائداً[3] إلىٰ المذكورَين؟

قلت: لأنّه لو كان كذلك لم يلزم انقسامُ كلٍّ من الثلاثيّ والرباعيّ إلىٰ السالم

---

(١) انظر: السَّعْدية: ٢٠.

(٢) النصّ: ٤: «**(وكلّ واحد منها) أي: من هذه الأربعة (إمّا سالم أو غير سالم) لأنّه لو خَلَتْ أصوله من حروف العلّة والهمزة والتضعيف فسالمٌ وإلّا فغير سالم. فصارت الأقسام ثمانيةً، والأمثلة نحو: نَصَرَ، وَعَدَ أكْرَمَ، أوْعَدَ، دَحْرَجَ، وَسْوَسَ، تَوَسْوَسَ، زَلْزَلَ، تَزَلْزَلَ**».

(٣) في الأصل: عايد.

و غيره؛ إذ لم ينقسم[(١)] أحدهما إلىٰ القسمين دون الآخر؛ لصدق أنّ كلّ واحد من المجرّد والمزيد فيه إمّا سالم أو غير سالم، مع احتمال أنّ الضمير وجد بلفظ المؤنّث في نسخة الأصل.

(فسالمٌ):

ويرادفه (الصحيح)[(٢)]. وقد يطلق (الصحيح) علىٰ السالم من حروف العلّة مطلقاً، فيكون أعمّ من السالم[(٣)].

(ونعني بالسالم)[(٤)]:

لمّا لم يكن في المقصود من (الثلاثيّ) و(الرباعيّ) و(المجرّد) و(المزيد) فيه خفاء[(٥)] بخلاف (السالم) وغيره، صرّح بالمقصود من (السالم) ليزول الخفاء عنهما[(٦)].

---

(١) في الأصل: لم انقسم.

(٢) هذا هو الموافق لما ذهب إليه المحقّقون حيث لم يفرّقوا بين الصحيح والسالم. تعليقة البارفروشي علىٰ شرح التصريف: ١١٣.

(٣) انظر: ديوان الأدب ١ / ٧٦؛ همع الهوامع ٢ / ١٦٣.

(٤) النصّ: ٤: **«(ونعني) أي: في صِناعة التّصريف (بالسالم: ما سَلِمَتْ حروفه الأصلية التي تُـقابَل بـالفاء والعين واللام من حروف العلّة) وهي الواو والياء و الألف (والهمزة والتضعيف)».**

(٥) في الأصل: خلاءا.

(٦) لم يقل (السالم) بدون (نعني)؛ ليعلم أنّ السالم عند الصرفيّين غير ما عند النحويّين. وإنّما قال: (نعني) ولم يقل: (أعني)، مع أنّه مفيد للمقصود؛ لأنّه يفهم منه عدم الخلاف بين أهل

(في صِناعة التّصريف):

أي: لا في اللغة[1]؛ فإنّ السالم في اللغة بمعنى (الخالي) مطلقاً، كما في قوله فقط (سَلِمَتْ)؛ فإنّه بمعنى: خَلَتْ. وعلى هذا لايلزم مِن أخذ قوله: (سَلِمَتْ) في تعريف السالم، تعريف الشيء بالمجهول[2].

(وهي... الألف):

أي: الألف المنقلبة عن الواو والياء؛ فإنّ مطلق الألف ليس حرفَ علّةٍ كما صرّحوا به[3].

(ليَخرِجَ به اه)[4]:

الصرف. حاشية الشريف الجرجاني على تصريف الزنجاني: ١١؛ حاشية دده جونكي على شرح سعد الدين التفتازاني على التصريف العزّي: ٥٥؛ السَّعْدية: ٢١.

(١) إنّما قال: (في صِناعة التصريف)؛ لأنّ المراد بالسالم في صناعة النحو: ما ليس آخره حرف علّة، سواء سلمت حروفه الأصلية أو لم يسلم. فـ: (رمى) غير سالم في الصناعتين، و(قالَ) سالم في صناعة النحو وغير سالم في صناعة الصرف، و(إسْلَنْقَى) غير سالم في صناعة النحو وسالم في صناعة الصرف، فالنسبة بينهما عموم من وجه، وقد يقال: سالم النحاة ما ليس لامه حرف علّة فيكون (إسْلَنْقَى) سالماً عند الطائفتين، فالنسبة بينهما عموم مطلق. حاشية الشريف الجرجاني على تصريف الزنجاني: ١١؛ حاشية سعد الله البردعي على شرح التصريف، ورقة ٦ /خ بمكتبة ملك؛ حاشية ابن القره داغي على تصريف الأشنوي: ١٢.

(٢) يقصد: تعريف الشيء بنفسه.

(٣) قال ابن الحاجب: «ولا يكون الألف أصلاً في متمكّنٍ ولا في فعلٍ، ولكن عن واوٍ أو ياءٍ». الشافية: ٦٧. لاحظ: المقتضب ١ / ٥٦؛ المنصف ١ / ١١٨.

(٤) النصّ: ٤: «**وإنّما قيّد الحروف بـ: الأصلية؛ ليخرجَ به نحوَ: مَسْتُ وظَلْتُ بحذف أحد**

الأحسن في العبارة أن يقول: (ليُخرِجَ عنه نحوَ: كُلْ ومُرْ وقُلْ وبِعْ ومَسْتُ وظَلْتُ بحذف أحد حرفَي التضعيف؛ فإنّها غير سالمة لوجود الهمزة وحرف العلّة والتضعيف فيها في الأصل، وليُدخِلَ) إلىٰ آخر ما ذكره.

(وكذا ما أُبدِلَ أحدُ حروفه):

هذا كـ: (فَلْيٍ) إن قلنا أنّ أصله: (فَلْذٌ).

(عن التغييرات الكثيرة)[1]:

احترازٌ عن (التغييرات القليلة) إذ هي تجري في السالم أيضاً.

(وأشار بقوله اه)[2]:

جعل الشارح قولَ المصنّف: (تُقابَل) تفسيرَ (الحروف الأصلية)، وعلىٰ هذا يحدث الإشكال في كلام المصنّف من وجهين:

الأوّل: إنّ تعريف الحروف الأصلية غير مانع؛ لدخول الزائد في نحو: (جَلْبَبَ) و(فَرَّحَ) و(اِعْشَوشَبَ)، ممّا عبّر عنه بالعين أو اللام في التعريف.

حرفَي التضعيف؛ فإنّه غير سالم لوجود التضعيف في الأصل الذي هو مَسِسْتُ وظَلِلْتُ، وكذا نحو: قُلْ وبِعْ وأمثال ذلك. وليدخِلَ فيه نحو: أكْرَمَ واعْشَوْشَبَ واحْمارَّ؛ فإنّها من السالم لخلوّ أصولها عمّا ذكر. وكذا ما أبدِلَ أحدُ حروفه الصحيحة حرف علّة ممّا هو مذكور في المطوّلات». في المطبوع وأكثر النسخ: «ليخرج عنه».

(١) النصّ: ٤: «ويسمّىٰ سالماً؛ لسلامته عن التغييرات الكثيرة الجارية في غير السالم».

(٢) النصّ: ٤: «وأشار بقوله: التي تقابل إلىٰ آخره، إلىٰ تفسير حروف الأصول لكن ينبغي أن يستثني الزائد الذي للتضعيف أو للإلحاق، وإلىٰ أنّ الميزان هو الفاء والعين واللام؛ لأنّه أعمّ الأفعال معنىً؛ لأنّ الكلّ فيه معنىٰ الفعل وهو أليق من (جعل)؛ لخفّته؛ ولمجيء (جعل) بمعنىٰ آخر، مثل: (خَلَقَ) و(صَيرَ)؛ ولما فيه من حروف الشفة والوسط والحلق».

الثاني: تعريف السالم غير جامع؛ لخروج أمثال تلك الأمثلة عنه.

والشارح قد أعرف بورود بعض هذين[١] الأمرين وأنكر بعضاً آخر حيث حكم أن التقييد بالأصلية؛ ليدخل في السالم نحو: (أكرَمَ) و(إِعْشَوْشَبَ) (إِحْمارَّ)، غافلاً عن أنّها يخرج عن السالم بسبب تفسيره الحروفَ الأصلية بما ذكر. اللهمّ إلّا أن يقال مراده أنّ دخول هذه الأمثلة في تعريف السا[لم] بقيد الحروف بالأصلية بالمعنى الذي لها في الواقع لا بالتفسير الذي ذكره المصنّف.

وأنا أقول ليس قوله: (تقابل) لتفسير (الأصلية)[٢] بل هو وصف مخصِّص آخر للحروف كـ: (الأصلية)[٣] فإنّ المراد بـ: (الأصلية): ما يقابل (المزيدة). ولمّا كان هذا شاملاً لحروف ثلاث قبل الاعتلال وبعده، خصّصه بقوله: (تقابل اه) بالثابت قبل الإعلال؛ لأنّه المراد ههنا. فبقيد (الأصلية) خرج نحو: (وَعَدَ) و(قالَ) و(رمىٰ). ودخل نحو: (إِعْشَوْشَبَ) و(إِحْمَرَّ) و(جَلْبَبَ). وبقيد (التقابل) خرج نحو: (قُلْ) و(بِعْ) وما أبدل حرفه العلّة بحرف الصحيح بحرف العلّة، فلا إشكال في كلام المصنّف.

(لأنّه أعم):

يعني لمّا أرادوا أن يوضعوا ميزاناً يشترك[٤] بين جميع الموزونات، اختاروا

---

(١) في الأصل: هذاين.

(٢) في الأصل: اللاصليه

(٣) في الأصل: اللاصليه

(٤) في الأصل: يشرك.

لأجزائه حروفاً يحصل من تركيبها معنىٰ يشترك بين أكثر الموزونات الواقعة.

(لخفّته):

أي: بالنسبة إلىٰ (جعل) فإنّ التلفّظ بالفاء أسهل من التلفّظ بالجيم[1].

(وفي بعض اه)[2]:

هذه النسخة غير ملائمة من وجوه:

الأوّل: ما ذكره الشيخ[3] من المنافات[4].

---

(١) لأنّ الفاء حرف رِخْو يجري فيه النفس حالَ خروجه عن مخرجه، بخلاف الجيم؛ فإنّه حرف شديد يحتبس فيه النفس عند خروجه عن مخرجه. حاشية دده جونكي علىٰ شرح سعد الدين التفتازاني علىٰ التصريف العزّي: ٥٨؛ مخارج الحروف: ١٧ و ٢١.

(٢) النصّ: ٥: **«ثمّ الثلاثي المجرّد هو الأصل؛ لتجرّده عن الزوائد وكونه علىٰ ثلاثة أحرف فلهذا قدّمه وقال (أمّا الثلاثي المجرّد) وفي بعض النسخ: السالم؛ وينافيه التمثيل بمثال (سَأَلَ يسْأَلُ). ولايخلو من أن يكون ماضيه علىٰ وزن (فَعَلَ) مفتوح العين أو (فَعِلَ) مكسورها أو (فَعُلَ) مضمومها؛ لأنّ الفاء لايكون إلّا مفتوحاً؛ لرفضهم الابتداءَ بالساكن؛ وكونِ الفتحة أخفَّ. واللام مفتوحة لما سنذكره إن شاء الله تعالىٰ. والعين لاتكون إلّا متحرّكة؛ لئلّا يلزم التقاء الساكنين في نحو: (ضَرَبْتَ) و(ضَرَبْنَ) والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضمّ. وأمّا ما جاء من نحو: نعْمَ وشهْدَ بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فمُزالٌ عن الأصل؛ لضربٍ من الخفّة والأصل فيهما فَعِلَ بكسر العين. وفيه أربع لغات: كسر الفاء مع سكون العين، وكسرها، وفتح الفاء مع سكون العين، وكسرها. وهذه جارية في كلّ اسم أو فعل علىٰ فَعِل مكسور العين وعينه حرف حلق».**

(٣) يعني الشارح. فـ: (الشيخ) يطلق علىٰ مَن تقدّم في العلم، وإن لم يبلغ حدّ الشيخوخة في السنّ. نخب الأفكار ١ / ٣٧.

(٤) وهي التمثيل بـ: (سأل يسأل). قد يقال: إنّ مقصود المصنّف بتمثيله إشعارٌ بمجيء مضارع

الثاني: عدم اختصاص الأبواب الستّة بالسالم.

الثالث: عدم ذكر الأقسام الأربعة الأخر في الكتاب؛ إذ على تقدير هذا القيد يكون المقصود ذكر الأقسام الثمانية والمذكور أربعة أقسام منها.

(لما سنذكره):

وهو ما ذكره في مبحث المبنيّ للفاعل من الماضي بقوله: (أمّا الحركة)، أي: أمّا بناء الماضي على الحركة [فـ]لمشابهته[1] الاسمَ مشابهةً ما في وقوعه موقعه، نحو: (ضَرَبَ زيدٌ) و(زيدٌ ضارِبٌ)، وأمّا الفتح فلخفّته[2] فقوله: (لما سنذكره) تعليل لاختيار[3] الفتح من بين السكون والحركات لا لاختيار من بين الحركات فقط حتّى يرد عليه: أنّه لو قال بدل[4] قوله (لما سنذكر[ه]): (لخفّته)، لكان أنفَذ وأخصَر.

(لضربٍ من الخفّة):

وذلك لثِقَل حرف الحلق.

(فَعَلَ) بفتح العين على (يفْعَلُ) بوجود حرف الحلق من غير قصد إلى أنّه سالم أو غيره، فلا ينافيه. حاشية الناصر اللقاني على شرح التصريف، ورقة ٦٤ /خ بمكتبة جامعة الرياض؛ تعليقة البارفروشي على شرح التصريف: ١٢٠.

(١) في الأصل: للمشابهته

(٢) في الأصل: (و لخفّته). والمذكور في النسخ المطبوعة بالفاء.

(٣) في الأصل: الاختيار.

(٤) في الأصل: يدل.

(ويجيء)[1]:

في بعض النسخ: (وقد يجيء) بلفظ (قد)، وعلىٰ هذه النسخة لو جعل الفعل مع (قد) بمنزلة الجزاء للشرط لم يتوهّم ورود النقص بـ: (دَخَلَ) وأمثاله أصلاً.

(ليقاوِمَ حرفُ الحلق فتحةَ العين):

(حرف الحلق) فاعل (يقاوم) و(فتحة العين) مفعوله[2]، وحاصل التعليل:

---

(١) النصّ: ٥: «(فإن كان ماضيه علىٰ وزن فَعَلَ مفتوح العين فمضارعه يفعُلُ أو يفعِلُ بضمّ العين أو كسرها، نحو: نَصَرَ يَنْصُرُ) مثالٌ لضمّ العين. يقال: نَصَرَه، أي: أعانه؛ ونَصَرَ الغيثُ الأرضَ، أي: أعانها. قال أبو عبيدة في قوله تعالىٰ: ﴿مَنْ كانَ يظُنُّ أَنْ لَنْ ينْصُرَهُ اللهُ﴾ أي: أَنْ لَنْ يرْزُقَهُ اللهُ (و ضَرَبَ يضْرِبُ) مثالٌ لكسر العين. يقال: ضَرَبَه بالسَّوط وغيره؛ وضَرَبَ في الأرض، أي: سار فيها؛ ضَرَبَ مثلاً كذا، أي: بَيَّنَ. (ويجيء) مضارع فَعَلَ مفتوح العين (علىٰ) وزن (يفْعَلُ مفتوح العين إذا كان عينُ فعلِه أو لامُه) أي: لامُ فعلِه (حرفاً من حروف الحلق) واشتُرط هذا ليقاوِمَ حرفُ الحلق فتحةَ العين؛ لأنّ حروف الحلق أثقل الحروف. ولا يشكِل ما ذكرناه بمثل (دَخَلَ يدْخُلُ) و(نَحَتَ ينْحِتُ) و(جاءَ يجِيُ) وما أشبهَ ذلك ممّا عينه أو لامه حرف حلق ولم يجئ علىٰ يفْعَلُ بفتح العين؛ لأنّا نقول: إنّه يجيء علىٰ يفْعَلُ إذا وُجِد هذا الشرط فمتىٰ انتفىٰ الشرط لا يكون علىٰ يفْعَلُ بالفتح، لا إنّه إذا وُجِد هذا الشرط يجب أن يكون علىٰ يفْعَلُ بالفتح؛ إذ لا يلزم من وجود الشرط وجودُ المشروط. (وهي) أي: حروف الحلق (ستّة: الهمزة والهاء والعين والحاء) المهملتان (والغين والخاء) المعجمتان (نحو: سَأَلَ يسْأَلُ ومَنَعَ يمْنَعُ) قدّم الهمزة؛ لأنّ مخرجها أقصىٰ الحلق، ثمّ الهاء؛ لأنّ مخرجها أعلىٰ من مخرج الهمزة والبواقي علىٰ هذا الترتيب». في المطبوع: «ونَصَرَ الغيثُ الأرضَ، أي: أغاثها»، والصحيح ما أثبتناه.

(٢) السَّعْدية: ٢٦؛ تعليقة البارفروشي علىٰ شرح التصريف: ١٢٢. فالمعنىٰ: ليقاوم ثقلُ حرف

☜

إنّ اشتراط الفتحة بحرف الحلق للتقوية. وقد يتوهّم من ظاهر معنى (المقاومة) أنّ التركيب على عكس ذلك[1]، وحاصل التعليل أنّ الاشتراط المذكور للتخفيف. وفيه نظر؛ لأنّ هذا إنّما يصحّ لو كان حرف الحلق مشروطاً بالفتحة لا بالعكس كما فيما نحن فيه.

(ثمّ استَشْعَرَ)[2]:

أي: تذكّر.

(فلا يرد نقضاً)[3]:

الحلق خفّةَ فتحة العين. ورُدّ بأنّ حرف الحلق من مادّة الكلمة فالثقل ناشيء منه والحركة (أي: الفتحة) عارضة عليها لتعادل ثقلَ حرف الحلق. شرح التنكابني على شرح تصريف التفتازاني، ورقة ٤٧ /خ بمكتبة مجلس الشورى الإسلامي.

(١) لاحظ: حاشية سعد الله البردعي على شرح التصريف، ورقة ١٦ /خ بمكتبة ملك؛ حاشية الناصر اللقاني على شرح التصريف، ورقة ٦٤ /خ بمكتبة جامعة الرياض؛ شرح التنكابني على شرح تصريف التفتازاني، ورقة ٤٧ /خ بمكتبة مجلس الشورى الإسلامي؛ تدريج الأداني: ١٨. فالمعنى: لتقاوم خفّةُ فتحة العين ثقلَ حرف الحلق.

(٢) كان العنوان في الأصل قبل عنوان (ليقاوِمَ حرفُ الحلق فتحةَ العين). النص: ٥: **«ثمّ استَشْعَرَ اعتراضاً بأنّ أبى يأبى جاء على فَعَلَ يفْعَلُ بالفتح مع انتفاء الشرط. وأجاب بقوله (وأبى يأبى شاذّ) أي: مخالف للقياس لايعتدّ به، فلا يرد نقضاً. فإن قيل: كيف يكون شاذّاً وهو وارد في أفصح الكلام، قال الله تعالى: ﴿وَ يأْبَى ٱللّهُ إلّا أَنْ يُتِمَّ نُورَه﴾؟ قلت: كونه شاذّاً لا ينافي وقوعَه في كلام فصيح؛ لأنّهم قالوا: الشاذّ على ثلاثة أقسام: قسمٍ مخالف للقياس دون الاستعمال، وقسمٍ مخالف للاستعمال دون القياس؛ وكلاهما مقبولٌ، وقسمٍ مخالف للقياس والاستعمال؛ وهو مردود».**

(٣) في الأصل: قال يرد نقضا.

أي: ناقضاً للقاعدة المرتَّبة. و(النقض) مخالفةُ جزئيّ الكلية في حكمه الشامل لجميع جزئياته[١].

(ولهذا لم يذكر)[٢]:

أي: لعدم كونه من حروف الحلق، أو لعدم إمكان وجود الفتح لسببه، أو لكليهما معاً. وقوله: (إذ هي) مع إيراد اسم الإشارة بلفظ القريب يؤيّد الثاني.

(وأمّا فَضِلَ يفْضُلُ اه)[٣]:

---

(١) انظر: معجم التعريفات: ٢٠٦.

(٢) النصّ: ٥ و٦: «لا يقال: إنّ أبىٰ يأبىٰ لامه حرف حلق؛ إذ الألف من حروف الحلق فلذا فُتح عينه؛ لأنّا نقول: لا نسلّم أنّها من حروف الحلق، ولئن سلّمنا أنّها من حروف الحلق لكن لايجوز أن يكون الفتح لأجلها؛ للزوم الدّور؛ لأنّ وجود الألف موقوف علىٰ الفتح؛ لأنّه في الأصل ياءٌ قلبت ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فلو كان الفتح بسببها، لزم الدور؛ لتوقّف الفتح عليها وتوقّفها عليه فهو مفتوح العين في الأصل. ولهذا لم يذكُر المصنّف الألف في حروف الحلق؛ إذ هي لاتكون ههنا إلّا منقلبةً عن الياء أو الواو. وغرضه بيان حرف تفتح العين لأجله وأمّا قَلىٰ يقْلىٰ بالفتح فلغة بني عامر، الفصيح الكسر. وبَقىٰ يبْقىٰ بالفتح لغة طيء والأصل كسر العين في الماضي فقلبوه فتحةً واللامَ ألفاً؛ تخفيفاً. وهذا قياس عندهم. وأمّا رَكَنَ يرْكَنُ فمن تداخل اللغتين، أعني أنّه جاء من باب نَصَرَ ينْصُرُ وعَلِمَ يعْلَمُ فأُخِذ الماضي من الأوّل والمضارعُ من الثاني».

(٣) النصّ: ٦: «(وإن كان ماضيه علىٰ وزن فَعِلَ مكسور العين فمضارعه يفْعَلُ بفتح العين، نحو: عَلِمَ يعْلَمُ. إلّا ما شذّ من نحو: حَسِبَ يحْسِبُ وأخواتِه) فإنّها جاءت بكسر العين فيهما، وقلّ ذلك في الصحيح، نحو: حَسِبَ يحْسِبُ ونَعِمَ ينْعِمُ. وكثُر في المعتلّ، نحو: وَرِثَ يرِثُ ووَرِعَ يرِعُ ويئِسَ ييئِسُ ووَرِمَ يرِمُ وأخواتِها. وأمّا فَضِلَ يفْضُلُ ونَعِمَ ينْعُمُ ومِتَّ يمُوتُ بكسر العين في الماضي وضمّها في الغابر فمن التداخل؛ لأنّها جاءت من باب عَلِمَ

الاحتمالات العقلية للأبواب الثلاثي المجرّد التسعة. حاصله من ضرب حركات عين الماضي في حركات عين المستقبل. ستّةٌ منها هي المذكورة في الكتاب، وأمّا الثلاثة الباقية:

فالأوّل من (فَعِلَ) بالكسر وهو: فَعِلَ يفْعُلُ بالضمّ[١].

والثاني والثالث من (فَعُلَ) بالضمّ، وهما: فَعُلَ يفعَلُ بالفتح أو الكسر[٢].

وقد جاء الأوّلان، مثل: (نَعِمَ ينْعُمُ) و(كُدْتَ ـ بضمّ الكاف ـ تَكادُ)، وأمثالها. ولم يذكرهما المصنّف؛ لكونهما محمولين على التداخل[٣]. ولم يذكر

يعْلَمُ ونَصَرَ ينْصُرُ فأُخِذ الماضي من الأوّل والمضارعُ من الثاني (وإن كان ماضيه على) وزن (فَعُلَ مضموم العين فمضارعه يفْعُلُ بضمّ العين، نحو: حَسُنَ يحْسُنُ وأخواتِه) لأنّ هذا الباب موضوع للصفات اللازمة فاختير للماضي والمضارع حركة لا تحصل إلّا بانضمام الشفتين؛ رعايةً للتناسب بين الألفاظ ومعانيها». في المطبوع: «مَيتَ يمُوتُ» لكن أثبتنا (مِتَّ يمُوتُ) نظراً إلى القياس وأكثر النسخ.

(١) انظر: العين ٣ / ١٠٢ و١٠٣؛ الكتاب ٤ / ٤٠؛ ليس في كلام العرب: ٩٥؛ كتاب أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ٣٣٠؛ شرح الشافية ١ / ١٣٧؛ شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي ١ / ٢٤٩. وما جاء فيها من أمثلة الصحيح وغير الصحيح على هذا الوزن.

(٢) لم تجيء من باب (فَعُلَ يفعِلُ) كلمة. أمّا من باب (فَعُلَ يفْعَلُ) فقد جاءت كلمة واحدة حكاها سيبويه وهي (كُدْتَ تَكادُ). وقال غيره: (دُمْتَ تَدامُ)، (مُتَّ تَماتُ)، (جُدْتَ تَجادُ)، (لَبُبْتَ تَلَبُّ)، (دَمُمْتَ تَدَمُّ). الكتاب ٤ / ٤٠؛ كتاب أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ٣٣٠؛ شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي ١ / ٢٤٩؛ المزهر ٢ / ٣٧.

(٣) انظر: أقوال الصرفيّين في تصاريف أوزان الأفعال (نَعِمَ يَنعُمُ) و(كُدت تكادُ) إلى كلّ من سيبويه في الكتاب ٤ / ٤٠، وابن مسعود في مِراح الأرواح: ١٠٥ ـ ١٠٦، وابن جنّي،

الثالث؛ لعدم كونه مسموعاً وليس كذلك.

(موضوع للصفات اللازمة)[١]:

أي: غير المنفكّة من موصوفها[٢] غالباً. والمراد بـ: (الصفات اللازمة) (أفعال الطبائع) شيءٌ واحد، إلّا أنّه عبّر عنها بالأُولىٰ عند تعليل كون هذا الباب مضموم العين في الماضي والمضارع، وعبّر عنها بالثانية عند تعليل كون هذا الباب لازماً دائماً؛ لأنّ الضمّ في الماضي والمضارع بالاعتبار الأوّل، واللزوم بالاعتبار الثاني[٣].

(للتناسب):

لأنّ انضمام الشفتين مستلزم للزومها.

(والأصل: رَحُبَتْ بك الدّارُ)[٤]:

هذا إمّا[٥] في موقع التعليل المشذوذ، فالشذوذ في حذف الباء حقيقةً[٦].

والإستراباذي واليزدي في المنصف: ٢٥٧؛ شرح الشافية ١ / ١٣٨؛ شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي ١ / ١٤٩. للمزيد: انظر: إيضاح النجاح في شرح مراح الأرواح: ٣٠.

(١) في الأصل: موضوع الصفات الملازمة.

(٢) في الأصل: موصوف ها.

(٣) تدريج الأداني: ٢٢.

(٤) النصّ: ٦: **«وقد يكون لأفعال الطبائع كالحُسْن والكَرَم والقُبح ونحوها، ولايكون إلّا لازماً. وشذّ قوله: (رَحُبَتْكَ الدّارُ)، والأصل: (رَحُبَتْ بك الدّارُ)، فحذفت الباء؛ اختصاراً لكثرة الاستعمال».**

(٥) في الأصل: ما.

(٦) فالضمير منصوب بنزع الخافض.

ويحتمل أن يكون جواباً آخر عن السؤال المقدّر المجاب بقوله: (وشذّ)[١].

(ويلحَقُ به)[٢]:

لابدّ فيما بين الملحق والملحق به من أمر مشترك بينهما وأمر مختصّ بكلّ منهما:

أمّا الأوّل: فهو[٣] اتّحادهما في المصدر[٤] من حيث السكنات وأنواع الحركات، وإن كان المعبّر به في كلّ منهما غير المعبّر به في الآخر؛ ولهذا لم يحكم بإلحاق (أكْرَمَ) و(فَرَّحَ) و(قاتَلَ) بـ:(دَحْرَجَ)[٥]. وحُكم بإلحاق (تَفَعَّلَ) و(تَفاعَلَ) بـ:(تَدَحْرَجَ)[٦].

---

(١) هذا التركيب رواه الخليل عن نصر بن سَيّار الكِناني (ت ١٣١ هـ) العين ٣ / ٢١٥. فاختُلف في تخريجه إلى ثلاثة أقوال: أنّه: شاذّ كما حكاه الخليل في العين وكما ورد في الشافية: ١٧. و: غير شاذّ في شرح الشافية ١ / ٧٥، والقاموس المحيط ١ / ٧٥. و: لا شاذّ ولا غير شاذّ انظر التهذيب ٥ / ٢٦ وشرح شافية ابن الحاجب ١ / ١٩٩.

(٢) النصّ: ٦ و٧: «**(وأمّا الرباعي المجرّد فهو على فَعْلَلَ) بفتح الفاء واللامين وسكون العين (كدَحْرَجَ يدَحْرِجُ) يقال: دَحْرَجَ فلانٌ الشيء، إذا دَوَّره (دَحْرَجَةً ودِحْراجاً) لأنّ الفعل الماضي لا يكون أوّله وآخره إلّا مفتوحين. لا يمكن سكون اللام الأولى؛ لالتقاء الساكنين في نحو: دَحْرَجْتَ ودَحْرَجْنا فحرّكوها بالفتحة لخفّتها وسكّنوا العين؛ لأنّه ليس في الكلام أربعُ حركاتٍ متواليةٍ في كلمة واحدة. ويلحَقُ به نحو: جَوْرَبَ وجَلْبَبَ وبَيطَرَ وهَرْوَلَ وسَرْيَفَ وبَيقَرَ. ودليل الإلحاق اتّحاد المصدرين**».

(٣) في الأصل: وهو.

(٤) في الأصل: في انم غيرح المصدر.

(٥) في الأصل: ويدحرج.

(٦) عند الزمخشري، وتبعه ابن الحاجب وابن عصفور والشارح. انظر: المفصّل: ٣٧٥؛ الشافية: ١٦؛ الممتع ١ / ١١٦؛ شرح التصريف: ٩.

وأمّا الثاني: فهو كون أصول الملحق به أزيد وأصول الملحق أنقص.

(ودليل الإلحاق):

أي: ما يدلّهم وهداهم إلىٰ أنّ هذا يلحق بذاك، وليس باباً برأسه هو مشاهدتهم اتّحاد مصدره معه فيما ذكرنا.

(لئلّا يلزم اه)[١]:

تعليل الحصر المستفاد من السكوت في معرض البيان، أي: (لأنّ الزائد فيه إمّا واحد أو اثنان أو ثلاثة، لا غير)[٢].

(سألتُمُونيها):

قد رُكّب من هذه الحروف كلاماتٌ: (سألتُمُونيها) و(يا أَوْسُ هَلْ نِمْتَ)[٣] و(لم يأتِنا سَهْوٌ) و(هُم يتَسائَلُونَ) و(ما سَأَلْتَ يهُونُ) و(التمسنا هَواي)[٤] و(هَوِيتُ السّمانَ)[٥] و(أمانٌ وتَسهيلٌ)[٦].

---

(١) النصّ: ٧: «**(وأمّا الثلاثي المزيد فيه فهو علىٰ ثلاثة أقسام) لأنّ الزائد فيه إمّا حرف واحد أو اثنان أو ثلاثة؛ لئلّا يلزم في الزنة مزيّةُ الفرع علىٰ الأصل. واعلم أنّ الحروف التي تُزاد لا تكون إلّا من حروفِ (سألتُمُونيها) إلّا في الإلحاق والتضعيف؛ فإنّه يزاد فيهما أيّ حرف كان**».

(٢) تكرّرت هنا عبارة (لئلّا يلزم) في الأصل.

(٣) في الأصل: يا اومن هل نمت. وفي حاشيته على البهجة المرضية: ٢٨٦: يا أوس هل نمت.

(٤) في الأصل: التمسنا هو. هكذا ورد في حاشيته على البهجة المرضية ص٢٨٦.

(٥) قيل: «هو [أي: السّمانُ هَوِيتُ] معيب؛ لإدغام اللام. و(هَوِيتُ السّمان) هو مثله لذلك ولسقوط الهمزة». حاشية ابن جماعة علىٰ شرح الشافية للجاربردي (ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخطّ) ١ / ١٩٣.

(٦) قد جمع أحمد المَقّرِي (ت ١٠٤١ هـ) فيها مائة وستّة وعشرين تركيباً. نفح الطّيب ٣ / ٤٥٥ ـ ٤٥٧. وفي (إتحاف أهل السيادة بضوابط حروف الزيادة) ذكر أكثر ممّا تقدّم.

وههنا أقوال مليحة يناسب ذكرها في هذا المقام:

منها: ما حُكي أنَّ المُبَرِّد[1] سأل المازِني[2] عن (حروف الزيادة)[3] فأنشد المازني هذا البيت:

هَـــوِيتُ السِّـــمانَ فَشَـــيبْنَنِي وَقَد كنْتُ قِدْماً هَوِيتُ السِّمانَا[4]

فقال المبرِّد: أنا سألتُك عن حروف الزيادة وأنت تُنْشِدني الشعر؟! فقال المازني: إنّي أجَبْتُك مرّتين[5].

---

(١) هو أبو العبّاس محمّد بن يزيد الأَزْدي، المعروف بـ: (المُبَرِّد). إمام العربية ببغداد في زمنه وأحد أئمّة الأدب والأخبار. مولده بالبصرة سنة (٢١٠ هـ) ووفاته ببغداد سنة (٢٨٦هـ). له من التصانيف: الكامل في اللغة والأدب، المقتضَب، المذكّر والمؤنّث، نسب عَدْنان وقَحْطان، الاشتقاق. ينظر عنه: إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣ / ٢٤١ ـ ٢٥٣؛ الأعلام ٧ / ١٤٤.
والصحيح في راء لقبه بالفتح لا الكسر. انظر: راء المبرّد بين جدل الكسر وصحّة الفتح.

(٢) هو أبو عثمان بكر بن محمّد المازِني. في النحو أحد الأئمّة ومتّسع في الرواية. من أهل البصرة ووفاته فيها سنة (٢٤٩ هـ). هو أستاذ أبي العبّاس المُبَرِّد قال فيه: (لم يكن بعد سيبويه أعلَمَ بالنحو من أبي عثمان). له تصانيف، منها: الألف واللام، التصريف، العروض، الدِّيباج في جوامع كتاب سيبويه، ما تلحن فيه العامّة. ينظر عنه: إنباه الرواة على أنباه النحاة ١ / ٢٨١ ـ ٢٩١؛ بغية الوعاة ١ / ٣٩١ ـ ٣٩٣؛ الأعلام ٢ / ٦٩.

(٣) انظر ما قيل في معنى (حروف الزيادة) في اصطلاح أهل التصريف إلى كلام ابن جنّي في التصريف الملوكي: ٧. وإلى اصطلاح حروف الزيادة عند الصرفيّين غير ما هو عند النحاة، شرح المفصّل ٨ / ١٢٨، الفوائد الضيائية ٢ / ٣٧٠.

(٤) في الأصل: السمان.

(٥) المنصف ١ / ٩٨؛ التصريف الملوكي: ٥؛ شرح الشافية ٢ / ٣٣١؛ حاشية الميرزا أبي طالب الإصفهاني على البهجة المرضية: ٢٨٦.

ومنها: ما أشار به الشاعر إلىٰ (حروف الزيادة) وقال:

سَألتُ الحروفَ الزائداتِ عن اسمها فقال ولم يبخَلْ:[١] أمانٌ وتسهيل[٢]

ومنها: ما حُكي أنّ تلميذاً سأل شيخه عن (حروف الزيادة)، فقال الشيخ: (سألتُمونيها). فظنّ التلميذ أنّه أحاله[٣] علىٰ ما أجابهم به من قبل. فقال: ما سألناك إلّا هذه الكرّة. فقال الشيخ: (اليوم تَنساه). فقال: والله لا أنساه. فقال الشيخ: يا أحمقُ! قد أجَبْتُك مرّتين وما فهمتَ[٤]!

(بزيادة الهمزة)[٥]:

---

(١) كذا أورد الشعر في حاشيته علىٰ البهجة المرضية: ٢٨٦. لكن ورد في شرح الشافية ٢ / ٣٣١: (فقالت ولم تَبخَلْ: أمانٌ وتسهيل).

(٢) نُقل هذا الشعر عن ابن خَرُوف (ت ٦٠٩ هـ) ويفضّله الرضي علىٰ غيره من سائر التراكيب. شرح الشافية ٢ / ٣٣١. لكن يرىٰ المحشّي شعر ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) أحسن من الشعر الذي نُقل عن ابن خروف، وهو هذا:

هَناءٌ وتسليمٌ تَلا يومَ أُنْسِه نِهايةُ مسؤولٍ أمانٌ وتسهيلُ

حاشية الميرزا أبي طالب الإصفهاني علىٰ البهجة المرضية: ٢٨٦.

(٣) في الأصل: احالة.

(٤) شرح الشافية ٢ / ٣٣١؛ حاشية الميرزا أبي طالب الإصفهاني علىٰ البهجة المرضية: ٢٨٦.

(٥) النصّ: ٧: **«(الأوّل) أي: القسم الأوّل من الأقسام الثلاثة (ماكان ماضيه علىٰ أربعة أحرف) وهو ما يكون الزائد فيه حرفاً واحداً وهو ثلاثة أبواب (أفْعَلَ) بزيادة الهمزة (نحو: أكْـرَمَ إكْراماً) وهو للتعدية غالباً، نحو: أكرمتُه لصيرورة الشيء منسوباً إلىٰ ما اشتُقّ منه الفعلُ، نحو: أغَدَّ البعيرُ إذا صار ذا غُدَّة، ومنه أصْبَحنا وأمْسَينا، أي: دخلنا في الصَّباح؛ لأنّه بمنزلة**

بَيَّنَ الزيادة في كلّ باب مفصَّلاً توضيحاً لمطابقة الجزئيات، فكلّياتها التي هي الأقسام الثلاثة. وكذا ما ذكره في أبواب المزيدة للرباعيّ إلّا أنّه ترك هناك ذِكر كونها على قسمين؛ لوضوح ذلك.

(ولصيرورة الشيء منسوباً إلى ما اشتُقَّ منه الفعلُ):

أي: قد ينقل الكلمة إلى هذا الباب؛ لتدلّ على أنّها منسوبة إلى ما يتحمّل فاعلاً له، نحو: (أغَدَّ البعيرُ)[1] فإنّه مشتقّ من الغُدّة، وهو بالفارسية: پينه؛ ليدلّ على أنّها منسوبة إلى البعير. والأولى أن يقول: (منسوباً إليه ما اشتقّ منه الفعل)؛ لأنّ (المنسوب) كثيراً ما يطلق على الوصف، كـ: (الغدّة) و(المنسوب إليه) على الذات، كـ: (البعير). لكنّه جرى على أنّ (النسبة) أمر بين الشيئين يمكن أن يطلق على كلّ منهما المنسوب والمنسوب إليه باعتبارين. ولايبعد أن يحمل عبارته على القلب فيؤوّل[2] على ما ذكرنا.

ولم يقل: (منسوباً إلى المصدر) لعدم لزوم ذلك؛ فإنّ الاشتقاق على

ﷺ صِرنا ذوي صَباح. و لوجود الشيء على صفةٍ نحو: أحمدتُه، أي: وجدتُه محموداً وللسلب نحو: أعجمت الكتاب، أي: أزلت عُجمته. وللزيادة في المعنى نحو: شَغَلْتُه، وأشْغَلْتُه وللتعريض للأمر نحو: أباع الجارية، أي: عرضها للبيع. واعلم أنّه قد ينقل الشيء إلى (أفْعَلَ) فيصير لازماً وذلك نحو: أكَبَّ وأعرَضَ، يقال: كَبَّه، أي: ألقاه على وجهه فأكبَّ، وعَرَضَه، أي: أظهره فأعرض. قال الزُّوزني: ولا ثالث لهما فيما سَمِعنا». في المطبوع: «ومنه أصْبَحنا، أي: دخلنا في الصَّباح».

(١) في الأصل: اغدا البغير.

(٢) في الأصل: فيؤل.

ضربين:

تحقيقيّ: وهو ما يؤُول[1] إلىٰ المصدر المجرّد، كاشتقاق ما يشتقّ من (الضَّرْب) و(القَتْل) ونحوهما.

وجعليّ: وهو ما يؤُول[2] إلىٰ اسم عين باعتبارٍ وصفٍ من أوصافه، كاشتقاق (تَمَرَ) و(لَبَنَ) و(بَقَلَ) أفعالاً، و(تامِر) و(لابِن) و(باقِل) من التَّمْر واللَّبَن والبَقْل. وكذا اشتقاق (أغَدَّ) و(جَلْبَبَ) و(جَوْرَبَ) ونحو ذلك. وقد نُسِب إلىٰ مولانا ومقتدانا وأوّل إمامنا ووارث نبيّنا عليّ عليه وعلىٰ آله السلام أنّه قال: (ما تسبت سَمَكتُ قطّ، وما تربع لبَنتُ قطّ، وما تعمّم قعدتُ قطّ، وما تسرول قمتُ قطّ)[3]. أي: ما وقع يوم سبت أربعاً أكلتُ السمكة وشرِبتُ اللّبن، وما صدر منّي لُبْس[4] عِمامة وسَراويل في حال القعود والقيام.

والقسم الثاني من الاشتقاق، قياسيٌّ.

(ومنه أصْبَحنا وأمْسَينا):

غيرَ سياق العطف بقوله: (و منه) إشارةً إلىٰ أنّ المعتبر في هذين المثالين نسبة الظرفية والمظروفية وأنّ المشتق منه محلّ للفاعل بخلاف المثال السابق،

---

(١) في الأصل: يؤل.

(٢) في الأصل: يؤل.

(٣) لم أعثر علىٰ رواية بهذا النصّ.

(٤) في حواشيه علىٰ البهجة المرضية: ٨٣: «هو بفتح اللام: الاشتباه. بالضمّ مِن لَبِسَ الثوبَ إذا اكتساه وقيل: بالعكس».

لكنّهما يشاركان في مطلق النسبة[١]، وإلىٰ هذا أشار بقوله: (لأنّه بمنزلة صِرنا ذوي[٢] صَباحٍ).

(ولوجود الشيء علىٰ صفة):

يعني قد ينقل الكلمة إلىٰ هذا الباب؛ لتدلّ علىٰ وجدان فاعله مفعولَه حاصلاً علىٰ معناها، نحو: (أحمَدْتُه)، أي: (وَجَدْتُه محموداً). ومعناه مغايرٌ لمعنىٰ قوله: (حَمَدْتُه) لاحتماله وجده[٣] محموداً بحمد غير المتكلّم مثلاً، ولعدم لزوم كون محموديته في الزمان الماضي، ولأنّه إخبار بالعلم بمحموديته أوّلاً وبالذات، وبمحموديته ثانياً وبالعرض بخلاف (حَمَدْتُه). فعلىٰ ما قرّرنا أراد بـ: (الوجود): الوِجدان[٤].

(وللسلب):

يعني تنقل الكلمة إلىٰ هذا الباب؛ لتدلّ علىٰ سلب معناها عن مفعوله، نحو: (أعجمتُ[٥] الكتاب)، أي: (أزَلتُ عُجمتَه)، أي: لَفظْتُه.

(وللتعريض للأمر):

يعني قد ينقل الكلمة إلىٰ هذا الباب؛ لتدلّ علىٰ أنّ فاعله أبرز مفعوله للغير؛

---

(١) لأنّ مآل الدُّخول في هذين المثالين هو النسبة بحسب الحقيقة.

(٢) في الأصل: ذي صباح.

(٣) في الأصل: وحداة.

(٤) ومن ثمّة عبّر أبو منصور الثعالبي عنه في ذكر الألفات، بـ: (ألف الوِجدان). فقه اللغة وسرّ العربية: ٤٨٤.

(٥) في الأصل: اعجبت.

كي يعرض عليه معناها، نحو: (أباع الجارية)، أي: أظهرها للنّاس ليقع[١] عليها البيع.

(لأنّ الزيادة بالآخر أولىٰ)[٢]:

قيل عليه: (إنّه مستلزم للحكم بزيادة الحرف أو الحركة معاً). وردّ بأنّ حركة العين[٣] قد نقلت إلىٰ هذا الحرف.

(وهو للتكثير في الفعل):

اعلم أنّ تكثير الفعل لايستلزم تكثيرَ الفاعل والمفعول[٤]، وتكثيرهما في الغالب يستلزم تكثيرَه وقد لايستلزم[٥]، كما إذا كسر قومٌ كوزاً بضربهم خشباً

---

(١) في الأصل: لتقع.

(٢) النصّ: ٧: «(وفَعَّلَ) بتكرير العين (نحو: فَرَّحَ تَفريحاً) واختُلف في الزائد هل هي الأولىٰ أم الثانية؟ فقيل: الأولىٰ؛ لأنّ الحكم بزيادة الساكن أولىٰ من المتحرّك عند الخليل. وقيل: الثانية؛ لأنّ الزيادة بالآخر أولىٰ. والوجهان جائزان عند سيبويه وهو للتكثير في الفعل، نحو: جَوَّلْتُ وطَوَّفْتُ أو في الفاعل، نحو: مَوَّتَ الإبلُ أو في المفعول، نحو: غَلَّقْتُ الأبوابَ. ولنسبة المفعول إلىٰ أصل الفعل، نحو: فَسَّقْتُه، أي: نَسَبْتُه إلىٰ الفِسْق وللتعدية، نحو: فرّحته وللسلب، نحو: جلّدت البعير، أي: أزلتُ جِلده ولغير ذلك». في المطبوع: «لأنّ الزيادة بالأخير أولىٰ».

(٣) في الأصل: وردّ بان الحركة حركة العين.

(٤) هنا تكرّر عنوان (وهو للتكثير في الفعل) في الأصل.

(٥) المشهور أنّ «التكثير في الفاعل أو المفعول يستلزم التكثير في الفعل ولا عكس». انظر: شرح شافية ابن الحاجب لنظام الدين ١ / ٤٨؛ شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي ١ / ٢١١؛ المناهج الكافية في شرح الشافية (ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخطّ) ٢ / ٢٧؛ الكافي في التصريف: ٩٩. ولم أقف علىٰ قيد (الغالب) إلّا هنا.

واحداً دفعةً عليه[١] فالتكثير إذ اختصّ بالفعل سمّي بتكثير الفعل، وإذ اشترك بين الفعل والفاعل أو الفعل والمفعول أو اختصّ بأحد الأخيرين سمّي بتكثير الفاعل أو المفعول. وكلّ من تكثير الفاعل والمفعول غير مستلزم للآخر. والحاجة إلىٰ تغيير الفعل من المجرّد إلىٰ المزيد فيه للدلالة علىٰ تكثير الفاعل أو المفعول، إنّما هو فيما إذا كان تكثريهما[٢] مستلزماً لتكثيره[٣]. وأمّا إذا لم يكن كذلك فيدلّ علىٰ تكثيرهما بنقل صيغتهما من الإفراد إلىٰ الجمع فقط. وإنّما سمّي التكثير المشترك بتكثير الفاعل أو المفعول لعروضه عليهما أوّلاً وبالذات، وعلىٰ الفعل ثانياً وبالعرض.

(إلىٰ أصل الفعل)[٤]:

إن كان المراد بـ: (الفعل): الحدث، أي: المصدر؛ فالإضافة بيانية. وإن كان المراد [بـ: (الفعل)]: المعنىٰ المصطلح، فالمراد بـ: (الأصل)[٥]: المصدر؛ والإضافة لامية. وتوجيه النسبة كما مرّ.

(ومَن قال اه)[٦]:

---

(١) مثال لـ: (وقد لا يستلزم).

(٢) في الأصل: بكثرهما.

(٣) في الأصل: لتكثيرهما.

(٤) في الأصل: إلىٰ أصله الفعل.

(٥) في الأصل: بالواصل.

(٦) النصّ: ٧: «(وفاعَلَ) بزيادة الألف (نحو: قاتَلَ مُقاتلةً وقِتالاً) ومَن قال: كَذَّبَ كِذّاباً، قال:

☜

للمفاعلة أربعة مصادر، اثنان منها شائعان وهما ما ذكره المصنّف. والثالث: (فِيعال) بالياء وهو علىٰ لغةِ مَن قال في مصدر التفعيل: (فِعّال) بالتشديد. والرابع: (فِعّال) بالكسر والتشديد، نحو: (مِرّاء). ولم يتعرّض لهما المصنّف لعدم شيوعهما[1].

(تأسيسُه)[2]:

أي: أصله في الوضع.

(يفعل أحدُهما اه):

أي: يكون كلّ منهما فاعلاً ومفعولاً للآخر لكن اعتُبر في اللفظ فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر[3]. ووجه تعبير واحد معين للفاعلية والآخر للمفعولية إمّا غلبته في أخذ الوصفين حقيقةً، أو ادّعاءاً، أو سبقةً فيه، أو نحو ذلك.

(بمعنىٰ فَعَّلَ):

أي: بمعناه المستعمل هو فيه غالباً وهو التكثير[4]، وكذا قوله: (بمعنىٰ

ﷺ قاتَلَ قِيتالاً. ورُوي: مارَيتُه مِرّاءاً وقاتلتُه قِتّالاً. وتأسيسُه علىٰ أن يكون بين اثنين فصاعداً يفعل أحدُهما بصاحبه ما فعل الصاحبُ به، نحو: ضارَبَ زيدٌ عمراً. ويكون بمعنىٰ فَعَّلَ، أي: للتكثير، نحو: ضاعفتُه وضعَّفتُه. وبمعنىٰ أفْعَلَ، نحو: عافاك الله وأعفاك. وبمعنىٰ فَعَلَ، نحو: دافَعَ ودَفَعَ وسافَرَ وسَفَرَ». في المطبوع: «(نحو: قاتَلَ مُقاتلةً وقِتالاً وقِيتالاً)».

(١) في أكثر النسخ المخطوطة والمطبوعة ورد هكذا: (نحو: قاتَلَ مُقاتلةً و قِتالاً وقِيتالاً).

(٢) في الأصل: ما سليته.

(٣) تكرّرت هنا جملة (لكن اعتبر إلخ) في الأصل.

(٤) في الأصل: الكثير.

أفْعَلَ)[١].

(نحو: عافاك الله):

فإنّ العفو لازم بنفسه وصار بنقله إلى المفاعلة متعدّياً[٢].

(وهو لمطاوعة فَعَلَ)[٣]:

أي: قد ينقل الكلمة إلى هذا الباب؛ لتدلّ على حدثٍ هو قبول مفعول فعله المجرّد الأثر الصادر عن فاعله، فيصير بهذا أنقص من مجرّده بمفعول واحد إذا

---

(١) وهو النقل والتعدية.

(٢) والظاهر أنّه يريد أنّ فاعَلَ يجيء للتعدية كما يجيء أفْعَلَ أيضاً. قال الفَسَوي: «وقد جاء فاعَلَ لجعل الشيء ذا أصله، كما يجيء أَفْعَلَ أيضاً لذلك، نحو: عافاك الله، أي: جعلك الله ذا عافية». شرح الشافية لمعين الدين الفسوي: ٥٤. في شرح اليزدي: «واعلم أنّه قد يجيء أيضاً بمعنى أَفْعَلَ أي: للتعدية، كقولك: باعَدْتُه فإنّه بمعنى أبْعَدْتُه». شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي ١ / ٢١٨.

(٣) النصّ: ٧: «**(والثاني) أي: والقسم الثاني من الأقسام الثلاثة (ماكان ماضيه على خمسة أحرف) وهو ما يكون الزائد فيه حرفين، وهو نوعان والمجموع خمسةُ أبواب؛ لأنّه (إمّا أوّله التاء، مثل: تَفَعَّلَ) بزيادة التاء وتكرير العين (نحو: تَكَسَّرَ تكسُّراً) وهو لمطاوعة فَعَلَ، نحو: كَسَرْتُه فتَكَسَّرَ. والمطاوعة: حصول الأثر عند تعلّق الفعل المتعدّي بمفعوله؛ فإنّك إذا قلت: كسرتُه فالحاصل له التكسُّر. وللتكلّف، نحو: تَحَلَّمَ، أي: تَكَلَّفَ الحلم. ولاتّخاذ الفاعلِ المفعولَ أصلَ الفعل، نحو: توسَّدتُه، أي: اتّخذتُه وِسادةً. وللدلالة على أنّ الفاعل جانَبَ أصلَ الفعل، نحو: تَهَجَّدَ، أي: جانَبَ الهُجُود. وللدلالة على حصول الفعل مرّةً بعد مرّةٍ، نحو: تجرّعتُه، أي: شَرِبتُه جُرعةً بعد جُرعةٍ. وللطلب، نحو: تَكَبَّرَ، أي: طلب أن يكون كبيراً». في المطبوع: «وللدلالة على حصول أصل الفعل».**

كان متعدّياً، وإذا كان لازماً فالفرق بينه وبين مجرّده دقيق تطلب في[1] حواشينا علىٰ **السيوطي**[2] .

(وللتكلُّف):

أي: وقد ينقل الكلمة إلىٰ هـذا الباب؛ لتـدلّ علىٰ حـمل فـاعله مـعناها بالمشقّة، نحو: (تَحَلَّمَ)، أي: حَمَلَ الحِلْمَ بالمشقّة.

(ولاتّخاذ الفاعلِ اه):

أي: قد ينقل الكلمة إلىٰ هذا الباب؛ ليدلّ علىٰ أنّ فاعله جعل مفعوله مصداقاً لها[3] ، نحو: (توسّدتُه) فإنّه مشتق من (الوِسادة) وهي بالفارسية: (بالِش)

---

(١) تكرّرت كلمة (في) في الصفحتين من المخطوطة.

(٢) يعني البهجة المرضية في شرح الألفية. يسمّىٰ هذا الشرح في إيران بـ: (شرح السيوطي) أو (السيوطي)؛ اختصاراً نسبةً إلىٰ شارحه، وهو أبو الفضل جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، أحد الشخصيات الفَذّة التي أسهمت في خدمة التراث الإسلامي في كلّ ميادينه ولد سنة (٨٤٩ هـ) بالقاهرة ونشأ فيها يتيماً. رزق التبحّر في كثير من العلوم، وألّف كتباً في فنون شتّىٰ، منها: البهجة المرضية في شرح الألفية، كتبها في أوان الشباب. توفّي بالقاهرة سنة (٩١١ هـ). انظر: حسن المحاضرة ٢ / ٢٤٦ ـ ٢٥٣؛ كتاب التحدّث بنعمة الله: ٥؛ النُّور السافِر عن أخبار القرن العاشر: ٩٠ ـ ٩٤.

(٣) تكلّف المحشّي في بيانه، فالمراد بـ: (الاتّخاذ): جَعل الفاعلِ المفعولَ أصلَ الفعل، نحو: تَوَسَّدْتُ التُّرابَ، أي: اتّخذتُه وِسادةً؛ فإنّ الفاعل جَعَلَ المفعولَ وهو التراب أصلَ الفعل وهو الوِسادة. حاشية الشريف الجرجاني علىٰ تصريف الزنجاني: ١٨. وقيل عليه: «لو قال: جَعل الفاعلِ أصلَ الفعل مفعولاً، لكان أولىٰ؛ لأنّ المعنىٰ عليه». حاشية ابن جماعة علىٰ شرح الشافية للجاربردي (ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخطّ) ١ / ٤٩. ولابدّ أن يكون (تَفَعَّلَ) بهذا المعنىٰ متعدّياً.

للدلالة على أنّ فاعله جعل مفعوله وِسادةً.

(وللدلالة)[١]:

أي: قد ينقل الكلمة إلى هذا الباب؛ لتدلّ على أنّ فاعله باعد مصداقَها، نحو: (تَهَجَّدَ) فإنّه مشتقّ من الهُجُود وهو بالفارسية: (لبس) (كذا)[٢] ليدلّ على أنّ فاعله باعده، وهذا كناية من الاستيقاظ في الليل. وهذا المعنى نظر للسَّلب فيما سبق[٣]، فقوله (أي: جانَبَ الهُجُود) معناه: (باعَدَ).

(للدلالة على حصول الفعل):

لو قال: (ولتكرير الفعل) لكان أخصر.

(وعلى هذا القياس)[٤]:

---

(١) كانت العناوين في الأصل هكذا: (و لاتّخاذ الفاعلِ اه)، (للدلالة على حصول الفعل)، (و للطلب)، (وللدلالة) لكن رتّبناها على ترتيب الكتاب.

(٢) هُجُود بالفارسية: بشب خفتن، وبيدار بودن، هو حرف من الأضداد. الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: ١٨٤؛ منتهى الأرب ٤ / ١٣٤٨.

(٣) لذلك عبّر عنه ابن يعيش بـ: (السلب). شرح الملوكي في التصريف: ٧٧. وابن عصفور بـ: (الترك). الممتع: ١٢٧.

(٤) النصّ: ٧ و٨: «**(وتَفاعَلَ) بزيادة التاء والألف (نحو: تَباعَدَ تَباعُداً) وهو في الأصل لما يصدر من اثنين فصاعداً، نحو: تَضارَبا وتَضارَبُوا. فإن كان من (فاعَلَ) المتعدّي إلى المفعولين يكون متعدّياً إلى مفعول واحد، نحو: نازَعْتُه الحديثَ وتَنازَعْتُه، وعلى هذا القياس. وذلك لأنّ وضع (فاعَلَ) لنسبة الفعل إلى الفاعل المتعلِّقِ بغيره مع أنّ الغير أيضاً فَعَلَ مثلَ ذلك الفعل. و(تَفاعَلَ) وضعه لنسبته إلى المشتركين فيه من غير قصد إلى ما تعلَّقَ به ولمطاوعة (فاعَلَ)، نحو: باعَدْتُه فَتَباعَدَ. وللتكلُّف، نحو: تَجاهَلَ، أي: أظهر الجهلَ من**

أي[1]: قياس كون التفاعل ذا مفعولين إذا كان المفاعلة ذات ثلاثة مفاعيل، أو قياس ما لم يذكر من الأمثلة على ما ذُكر.

(وللطلب):

أي: لطلب الفاعل من الغير أن يثبت له أصل الفعل.

(وذلك لأنّ اه):

تعليلٌ لقصور (تَفاعَلَ) من (فاعَلَ) بمفعول واحد، وإشارةٌ إلى فرق ما يدلّ عليه البابان من المشاركة. وتوضيح ذلك أنّ كلاًّ من المتعدّد المذكور بين البابين فاعِلٌ ومفعولٌ للآخر إلّا أنّ المعتبر في (المفاعلة) فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر كما ذكرنا، وفي (التفاعُل) فاعليتهما فقط، وإذا اعتبر في (التفاعُل) فاعلية ما اعتبر في (المفاعلة) فاعلية ومفعولية كما ذكرنا، صار (التفاعُل) أنقص من (المفاعلة) بمفعول واحد. وليعلم أنّ الأولى أن يبنى (التفاعُل) للمشاركين إذا لم يترجّح فاعلية أحدهما على الآخر كما ذكرنا.

ثمّ اعلم أنّ الشركة لازمة لبعض المعاني، كـ: (الشركة) و(الصف) دون بعض، كـ: (الضَّرْب) و(الإكرام).

↩ **نفسه والحال أنّه منتفٍ عنه والفرق بين التكلُّف في هذا الباب وبينه في باب التفعُّل أنّ المتحلِّم يطلب وجودَ الحِلْم من نفسه بخلاف المتجاهل». في المطبوع: «يريد وجود الحِلْم»**. يرى ناصر الدين اللقاني أنّ إيراد (يطلب) هنا أولى من (يريد) لأنّ الإرادة لا تتعلّق إلّا بالمقدور بخلاف الطلب. حاشية الناصر اللقاني على شرح التصريف، ورقة ١٠٣ /خ بمكتبة جامعة الرياض.

(١) في الأصل: إلى.

(وللتكلُّف)[1]:

الأولىٰ أن يعبّر عنه ههنا بـ:(النسبة) كما عبّر به بعض المحقّقين[2]. المشقّة في نسبة الجهل إلىٰ النفس إمّا باعتبار كونه خلاف الواقع، أو لكونه قبيحاً[3] عقلاً وشرعاً.

(والفرق):

حاصله: أنّ النسبة في (التفعُّل) مطابقة للواقع، وفي (التفاعُل) مخالفة له ولا يسعىٰ لوجوده له ولايحصل له.

(يطلب وجودَ الحِلْم):

أي: يسعىٰ لوجوده له، يعني أنّ أصل الفعل لايحصل في الفاعل بسهولة ومن غير مشقّة في التكلُّف في البابين إلّا أنّ الفاعل في باب (التفعُّل) يسعىٰ لوجود أصل الفعل لنفسه ويتحمّل المشقّة في ذلك ويحصل له بمشقّة، وأمّا في باب (التفاعُل) فلا يسعىٰ الفاعل لذلك ولايحصل له في الحقيقة بل إنّما أظهر وجودَه له.

(ولهذا لا يكون اه)[4]:

---

(١) انظر: إلىٰ آراء كلّ من سيبويه وابن يعيش وابن الحاجب وابن مالك في معنىٰ باب (التفاعل): الكتاب ٤ / ٦٩، وشرح الملوكي في التصريف: ٧٨ والممتع: ١٢٥، والشافية: ١٨، وتكميل المقاصد: ١٩٩.

(٢) لاحظ: شرح الشافية لعصام الدّين: ٢٧.

(٣) في الأصل: قبيح.

(٤) النصّ: ٨: «**(وإمّا أوّله الهمزة، مثل: اِنْفَعَلَ) بزيادة الهمزة والنون (نحو: اِنْقَطَعَ اِنْقِطاعاً)**

☜

لا يخفىٰ عليك أنّ هذا التعليل ليس بصحيح[1] إلّا أن يكون مراده بقوله (و هو لمطاوعة فَعَلَ): أنّه لا يستعمل إلّا في مطاوعة[2] فَعَلَ المتعدّي إلىٰ واحد، يعني لا يستعمل في غير المطاوعة، ولا في مطاوعة غير فَعَلَ، ولا في مطاوعة فَعَلَ المتعدّي إلىٰ أكثر من واحد. ويكون وجهه عدم سماعه لغير ذلك[3]. وممّا يدلّ علىٰ إرادة الحصر المذكور قوله: (و مجيئه لمطاوعة أفْعَلَ اه)، وقوله: (لمّا خصّوه بالمطاوعة).

(ولا يبنىٰ إلّا ممّا فيه عِلاج وتأثير):

(التأثير) عبارة عن (التغيير)، وهي علىٰ ثلاثة أقسام:

وهو لمطاوعة فَعَلَ، نحو: قَطَعْتُه فَانْقَطَعَ ولهذا لا يكون إلّا لازماً. ومجيئه لمطاوعة أفْعَلَ، نحو: أسْفَقْتُ الباب، أي: رَدَدْتُه، فَانْسَفَقَ وأزْعَجْتُه، أي: أبْعَدْتُه، فَانْزَعَجَ، من الشواذ. ولا يبنىٰ إلّا ممّا فيه عِلاج وتأثير. لا يقال: اِنْكَرَمَ واِنْعَدَمَ ونحوهما؛ لأنّهم لمّا خَصُّوه بالمطاوعة التزموا أن يكون أمرُه ممّا يظهَرُ أثرُه وهو العِلاج؛ تقويةً للمعنىٰ الذي ذكروه من أنّ المطاوعة هي حصول الأثر». في المطبوع: «لا يقال: اِنْكَرَمَ واِنْعَمَىٰ ونحوهما».

(١) لأنّ لفظ (هذا) في قوله: (و لهذا) إمّا يشير لقوله: (لمطاوعة) أو لقوله: (لمطاوعة فَعَلَ)؛ وكلاهما مردود. أمّا الأوّل فلأنّه يكون المعنىٰ: (و لأجل أنّ هذا الباب علىٰ المطاوعة لا يكون إلّا لازماً) وهذا ليس بشيء؛ لأنّ كونه علىٰ المطاوعة لا يلزم ألّا يكون إلّا لازماً؛ لأنّ المطاوع قد لا يكون لازماً، نحو: (استفتيتُ الفقيه في مسألةٍ فافتاني). وأمّا الثاني فلأنّه ليس دليل حتّىٰ يدلّ علىٰ أنّ كون هذا الباب لمطاوعة فَعَلَ يصيره لازماً دائماً. لاحظ: تعليقة البارفروشي علىٰ شرح التصريف: ١٤٠.

(٢) في الأصل: المطاوعة.

(٣) يعني لأجل هذا الباب لمطاوعة (فَعَلَ) أبداً، لا يكون هذا الباب إلّا لازماً. وإنّما ثبت لهذا الباب البناء؛ لأنّ معناه: حصول الأثر، وهو يقتضي اللزوم. لاحظ: تعليقة البارفروشي علىٰ شرح التصريف: ١٤٠.

الأوّل: أن يكون تغييراً في وجود الشيء إلىٰ العدم، نحو: (اِنْعَدَمَ).

الثاني: أن يكون تأثيراً في وصف نفس الشيء فقط، نحو: (اِنْعَلَمَ).

الثالث: التأثير في وصف جسم الشيء[١]، أي سواء كان له نفس أم لا، وسواء غيّر وصف نفسه علىٰ فرض كونه ذا نفس أم لا، نحو: (اِنْكسَرَ).

والمراد بـ: (العِلاج) هو القسم الأخير وهو أظهر الأقسام، أمّا من القسم الثاني فقط فظاهر، وأمّا من القسم الأوّل فلأنّ التغيير في وصف الشيء مع بقاء موضوعه يبقىٰ في ذكر الناس بالنظر إلىٰ موضوعه وملاحظتهم إياه بخلاف التغيير في وجود الشيء إلىٰ عدمه؛ فإنّ ملاحظة الشيء بالنظر يحصل إلىٰ وصفه الخارجي غالباً وحيث عُدم في الخارج عُدم النظر إليه وصار منسيّاً في الغالب. فعلىٰ ما ذكرنا فيكون المراد بقوله (وتأثير): تأثير جسماني.

(لايقال: اِنْكرَمَ واِنْعَدَمَ)[٢]:

لأنّ الأوّل من القسم الثاني، والثاني من القسم الأوّل. فما وقع في التصريف من لفظ (الانعدام) وما يشتقّ منه فهو من المتحدّثات[٣].

---

(١) في الأصل كانت كلمة (نحو) هنا، لكن حذفناها للسياق.

(٢) في الأصل: لايقال انعدم وانكرم.

(٣) العدم ليس أثراً متحقّقاً حتّىٰ يكون قبوله مطاوعاً لشيء، لكنّه نزل منزلته وغالب استعماله في كلام أرباب المعقول، ولايستعمل إلّا في العدم الطارئ علىٰ الوجود؛ لأنّ العدم الأزلي لايشبه الأثر بوجهٍ فلاينزل منزلته. شرح الشافية لمعين الدين الفسوي: ٥٨. والدسوقي يذكر أنّ هذا الاستعمال في لسان المتكلّمين: «والانعدام لحن لم يثبت في اللغة والمتكلّمون

(تقويةً اه):

يعني لمّا خصّوه بالمطاوعة ألزموا أن يكون مخصوصاً بأكمل أفراد المطاوعات وأظهرها؛ تحصيل ما لا أعمّ منه؛ تلافياً لما خرج عنه من غير المطاوعات. والحاصل أنّه يزيد ليصير[1] سبباً لنقص آخر في أفراده فلا فائدة فيها. قلت: هذا النقص أقلّ من النقص الأوّل فإذا صارت تلك التقوية جِبارة للنقص الأوّل وباعثة علىٰ النقص الثاني فرجّح الأكثر وأوجد فينتقل علىٰ الفائدة فهي مثل ارتكاب أقلّ الصحيحين.

(وللاتّخاذ)[2]:

أي: ليدلّ علىٰ أنّ ما جعل (افتعل) أخذه[3]، فبين هذا[4] الاتّخاذ والاتّخاذ

يستعملونه مع عدم ثبوته». حاشية الدسوقي علىٰ شرح مختصر السعد علىٰ التلخيص ٢ / ٢٥٠.

(١) في الأصل: يصير.

(٢) النصّ: ٨: «**(وافْتَعَلَ) بزيادة الهمزة والتاء (نحو: اِجْتَمَعَ اِجْتِماعاً) وهو لمطاوعة فَعَلَ، نحو: جَمَعْتُه فَاجْتَمَعَ. وللاتّخاذ، نحو: اِخْتَبَزَ، أي: اِتَّخَذَ الخُبْزَ. ولزيادة المبالغة في المعنىٰ، نحو: اِكْتَسَبَ، أي: بالَغَ واضْطَرَبَ في الكسب. ويكون بمعنىٰ فَعَلَ، نحو: جَذَبَ واجْتَذَبَ. وبمعنىٰ تفاعَلَ، نحو: اِخْتَصَمَ تَخاصَمَ. (وافْعَلَّ) بزيادة الهمزة واللام الأولىٰ أو الثانية (نحو: اِحْمَرَّ اِحْمارّاً) أي: حَمُرَ، وهو للمبالغة. ولا يكون إلّا لازماً واختصّ بالألوان والعيوب**».

(٣) (اتّخذه) أنسب.

(٤) في الأصل: هذ.

في باب التفعُّل فرقٌ[١]، فلا تغفل عنه.

(ولزيادة المبالغة):

إضافة (الزيادة) إلىٰ (المبالغة) بيانية. ولايبعد أن يكون لامية باعتبار حصول أصل المبالغة من زيادة حرف واحدة، فبزيادة الحرفين يحصل زيادة المبالغة. ويدلّ قوله: (و إِضْطَرَبَ) عقيب قوله: (بالَغَ) علىٰ كونها لامية[٢].

(واضْطَرَبَ في الكسب):

أي: سارع كالمضطرب.

(ويكون بمعنىٰ فَعَلَ):

فإن قلت: إن أراد أنّه بمعنىٰ (فَعَلَ مع إفادة المبالغة) فهو داخلة تحت قوله:

---

(١) والظاهر أنّ هذا الاتّخاذ، جَعل الفاعلِ أصلَ الفعل لنفسه، فالفعل بهذا المعنىٰ لازم؛ لأنّ مادّته تدلّ علىٰ المفعول، بخلاف الاتّخاذ في باب التفعُّل. انظر: شرح الشافية ١ / ١٠٩؛ علوم العربية (علم الصرف): ٣٥.

(٢) وليعلم أنّ الإضافة هنا يجوز أن تكون بيانية أو لامية. إن كانت بيانية، فالمعنىٰ: (والزيادة التي هي المبالغة) فالزيادة بمعنىٰ المزيدة. وإن كانت لامية فحينئذ يجوز أن تكون الإضافة من إضافة المصدر لمفعوله، فالمعنىٰ: (ولزيادة المتكلّم المبالغة)، أو من إضافة المصدر لفاعله، فالمعنىٰ: (ولا زدياد المبالغة). والمحشّي اعتبر الإضافة لامية من إضافة المصدر لفاعله، وأيده بأنّ قوله: (و إضْطَرَبَ) عقيب قوله: (بالَغَ) يدلّ علىٰ كونها لامية. وذكر الناصر اللقاني: «ولا يجوز في ذلك كلّه أن يكون علىٰ معنىٰ الزيادة فيها بأن يكون أصل المبالغة ثابتاً بدونها وزيد فيها زيادة؛ لأنّ هذا منافٍ للمنقول؛ ولقوله: (أي: بالَغَ واضْطَرَبَ) فإنّه جعل مدلول (افتعل) هو المبالغة المفسَّرة بالاضطراب». حاشية الناصر اللقاني علىٰ شرح التصريف، ورقة ١٠٣ /خ بمكتبة جامعة الرياض. أيضاً: السعدية: ٤٢. يعتقد التنكابني بأنّ الشارح قد أخطأ في التعبير ويردّ كلّ الاحتمالات المذكورة فيه. شرح التنكابني علىٰ شرح تصريف التفتازاني، ورقة ٤٨ /خ بمكتبة مجلس الشورىٰ الإسلامي.

(ولزيادة المبالغة) فلا فائدة لذكره علىٰ حده، وإن أراد أنّه بمعنىٰ (فَعَلَ من غير إفادة المبالغة) فهذا ينافي قوله: (إنّ زيادة المباني تدلّ علىٰ زيادة المعاني)[1].

قلت: المراد هو الثاني. والدلالة المذكورة فيها إذا قصد من المباني المزيدة معانيها الحقيقة، وأمّا إذا أريد منها المعنىٰ المجازي كما فيما نحن فيه، فلا؛ إذ[2] استعمال المزيد بمعنىٰ المجرّد مجازٌ.

فإن قلت: إذا أراد الشيخ بيان المعاني لأبواب[3] المزيدة الحقيقة والمجازية فلمَ اكتفىٰ في بعض الأبواب بالمعنىٰ الحقيقة، وفي بعضها بها وببعض المعاني المجازية؛ فإنّ معانيها المجازية كثيرة؟

قلت: لأنّه أراد بيان المعاني المجازية الواردة عن العرب من استعمال بعض الأبواب في بعض آخر لا بيان معاني المجازية مطلقاً ولهذا اكتفىٰ بما ذكره.

([وهو للمبالغة[4]]):

واعلم أنّهم قالوا إنّ كلّاً من الأبواب المزيدة موضوعة للمبالغة فبعضها

---

(١) انظر إلىٰ الخلاف الواقع بين اللغويّين في زيادة المعنىٰ عند زيادة المبنىٰ إلىٰ كلّ من: مغني اللبيب ٢ / ٣٤٧؛ حاشية الدسوقي علىٰ مغني اللبيب ١ / ١٥١.

انظر: حاشية الشريف الجرجاني علىٰ الكشّاف ١ / ٤١؛ شرح مغني اللبيب (المسمّىٰ بـ: (شرح المزج)): ٧١٥؛ حاشية الدسوقي علىٰ مغني اللبيب ١ / ١٥١؛ مجلّة أبحاث كلّيّة التربية الأساسية، المجلّد ٨، العدد ٤، (إشكالية زيادة المبنىٰ ودلالتها علىٰ زيادة المعنىٰ دراسة تطبيقية علىٰ السين وسوف في القرآن الكريم): ١٨٨ و١٨٩.

(٢) في الأصل: اذا.

(٣) في الأصل: الابواب.

(٤) زيادة تقتضيها العبارة.

موضوعة لها فقط كالافعلال والافعيلال، وبعضها موضوعة لها مع غيرها كبعض الأبواب الأُخَر، فالمبالغة لا تنقل عنها كلّها بحسب الوضع.

(وهو لطلب الفعل)[(١)]:

إذا عُدّي ما كان للطلب بحرف أو ظرف، عُدّي كل من الطلب وأصل الفعل إليه، فيحتمل تعلُّق ذلك الفعل[(٢)] بكلّ منهما والتعيين محتاج إلى القرينة، نحو: (استخرجتُ زيداً عن القوم) و(استعنتُه[(٣)] يوم الجمعة).

(نحو: اِسْتَخْرَجْتُه):

أي: سَعَيتُ في خروجه، أو أمرتُ، أو سألتُ، أو التمستُ أن يخرج.

(ولإصابة الشيء على صفةٍ):

بيان ذلك قد مرّ في قوله: (أحمدتُه) فارجع إليه ولا تلتفت إلى فريق بينهما.

(وللتحوُّل):

أي: قد تنقل الكلمة إلى هذا الباب؛ ليدلّ على ما يجعل فاعله انقلب عن

---

(١) النصّ: ٨: «**(والثالث) من الأقسام الثلاثة (ما كان ماضيه على ستّة أحرف) وهو ما يكون الزائد فيه ثلاثة أحرف ومجموعه خمسة أبواب (مثل: اِسْتَفْعَلَ) بزيادة الهمزة والسين والتاء (نحو: اِسْتَخْرَجَ اِسْتِخْراجاً) وهو لطلب الفعل، نحو: اِسْتَخْرَجْتُه، أي: طلبتُ خروجَه ولإصابة الشيء على صفةٍ، نحو: اِسْتَعْظَمْتُه، أي: وجدتُه عظيماً. وللتحوُّل، نحو: اِسْتَحْجَرَ الطِّينُ، أي: تَحَوَّلَ إلى الحجرية. ويكون بمعنى فَعَلَ، نحو: قَرَّ واسْتَقَرَّ. وقيل: إنّه للطلب كأنّه يطلُب القَرار من نفسه**».

(٢) في الأصل: فيحتمل تعلّق ذلك الفعل والظرف بكلّ منهما.

(٣) في الأصل: استعيه

حاله وصار نفس مصداق هذه الكلمة فنحو: (استحجر الطِّينُ) معناه كما أشار إليه الشارح أنّ الطِّين انقلب عن كونه طِيناً وصار حَجَراً. فالمتحوَّل إليه هو المشتقّ منه المتحوَّل إمّا علىٰ سبيل الحقيقة، نحو: (استغنىٰ الفقيرُ)، أو علىٰ سبيل التشبيه، نحو: (استَنْوَقَ الجَمَلُ)، أي: صار الجَمَل كالناقة. ونحو: (استحجر الطِّينُ) يحتملهما[1].

(ووقع علىٰ القفا)[2]:

وكأنّه احترازٌ عمّن نام جالساً؛ فإنّ النوم علىٰ هذه الهيئة لا يسمّىٰ اسلنقاءاً.

(فلا وجه لنظمهما)[3]:

---

(١) يعني يحتمل معناها: (صار الطِّين حجراً حقيقةً)، أو (صار الطِّين كالحجر في الصَّلابة). انظر: شرح الشافية ١ / ١١١.

(٢) في الأصل: ووقع علىٰ القفاء.

(٣) في الأصل: لنظمها. النصّ: ٨ و٩: «**(وافْعالَّ) بزيادة الهمزة والألف واللام (نحو: اِحْمارَّ اِحْمِيراراً) وحكمه حكم اِحْمَرَّ إلّا أنّ المبالغة فيه زائدة (وافْعَوْعَلَ) بزيادة الهمزة والواو وإحدىٰ العينين (نحو: اِعْشَوْشَبَ) الأرضُ (اِعْشِيشاباً) إذا كثُر عُشْبُها وهو للمبالغة (وافْعَوَّلَ، نحو: اِجْلَوَّذَ اِجْلِوّاذاً) بزيادة الهمزة والواوين (وافْعَنْلَلَ) بزيادة الهمزة والنون وإحدىٰ اللامين (نحو: اِقْعَنْسَسَ اِقْعِنْساساً) أي: تأخَّرَ إلىٰ خَلْف ورَجَعَ. قال أبو عمرو: سألت الأصمعي عنه؛ فقال: هكذا، فقدَّمَ بطنه وأخَّرَ صدره (وافْعَنْلىٰ) بزيادة الهمزة والنون والألف (نحو: اِسْلَنْقىٰ اِسْلِنْقاءاً) أي: نام علىٰ ظَهره ووقع علىٰ القفا. والبابان الأخيران ملحقان بـ: اِحْرَنْجَمَ فلا وجه لنظمهما في سِلْك ما تقدّم. وكذا تَفَعَّلَ وتَفاعَلَ من الملحقات بـ: تَدَحْرَجَ. والمصنّف لم يفرِّق بين ذلك**». في المطبوع: «فلا وجه لذكرهما».

أقول: وجهه اعتبار كونهما[١] من مزيد الثلاثي[٢].

(لأنّه يجب)[٣]:

أقول: فيه نظر؛ لأنّ المماثلة لازمة مع أصله ولا شك أنّ الأصل يعلّ ويدغم[٤] عند وجود شرائطهما[٥] فيه فوجب أن يكون الملحق أيضاً كذلك وإلّا لبطل الإلحاق والحاصل: أنّ الملحق به ليس هو الصحيح من الأبواب المذكورة فقط بل أعمّ، فافهم.

---

(١) في الأصل: كونه.

(٢) يعني في الملحقات حيثيّتان: حيثية الإلحاق وحيثية كونها من المزيدات، والمصنّف نظر إلى الحيثية الثانية وذكرها في سلك سائر المزيدات ولم ينظر إلى الحيثية الأولى ولم يذكرها بعد الملحق به حاشية سعد الله البردعي على شرح التصريف، ورقة ٣٠/خ بمكتبة ملك.

(٣) النصّ: ٩: **«(وأمّا الرباعي المزيد فأمثلته) أي: أبنيته بحكم الاستقراء (ثلاثة: تَفَعْلَلَ) بزيادة التاء (كـ: تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً) ضُمّت لامه؛ فرقاً بينه بين فعله ويلحق به: تَجَلْبَبَ، أي: لَبِسَ الجَلباب، وتَجَوْرَبَ، أي: لَبِسَ الجَوربِ، وتَفَيهَقَ، أي: أكثر في كلامه، وتَرَهْوَكَ، أي: تَبَخْتَرَ، وتَمَسْكَنَ، أي: أظهر الذُّلَّ والمسكنة (وافْعَنْلَلَ) بزيادة الهمزة والنون (كـ: اِحْرَنْجَمَ) أي: اِزْدَحَمَ (اِحْرِنْجاماً) ويقال: حَرْجَمْتُ الإبلَ فَاحْرَنْجَمَتْ، أي: رَدَدْتُ بعضها إلى بعض فارتدّتْ. ويلحق به نحو: اِقْعَنْسَسَ واِسْلَنْقى. ولا يجوز الإدغام والإعلال في الملحق؛ لأنّه يجب أن يكون مثلَ الملحق به لفظاً. والفرق بين بابَي اِقْعَنْسَسَ. واِحْرَنْجَمَ أنّه يجب في الأوّل تكرير اللام دون الثاني (وافْعَلَلَّ) بزيادة الهمزة واللام وهو بسكون الفاء وفتح العين وفتح اللام الأولى مخففةً والأخيرةِ مشدّدةً. (كـ: اِقْشَعَرَّ) جِلدُه (اِقْشِعْراراً) أي: أخَذَتْه قُشَعْرِيرة»**.

(٤) في الأصل: يعمل يعلل ويدغم.

(٥) في الأصل: شرايطها.

(والفرق اه):

هذا جواب عن سؤال مقدّر، تقديره: أنّ الملحق لو وجب أن يكون كالملحق به لفظاً فما الفرق بينهما؟ ومن أين يعلم أنّ أيهما هو الملحق وأيهما هو الملحق به؟ فأجاب بقوله: (و الفرق اه).

([تنبيه[1]]):

أي: هذا مُنبِّه[2] و(التنبيه) يستعمل في صدر مسألة ذُكر موضوعها سابقاً لحكم آخر[3]، كما فيما نحن فيه؛ فإنّ (الفعل) قد ذُكر سابقاً محكوماً عليه بقسمته

---

(١) زيادة تقتضيها العبارة.

النصّ: ٩: «(تنبيه: الفعل إمّا متعدٍّ وهو) أي: الفعل (الذي يتعدّىٰ) من الفاعل، أي: يتجاوز (إلىٰ المفعول به، كقولك: ضَرَبْتُ زيداً) فإنّ الفعل الذي هو ضَرَبَ قد جاوز الفاعل إلىٰ زيد، فالدّور مدفوعٌ بأنّ المراد بقوله: يتعدّىٰ معناه اللغوي. وإنّما قيد المفعول بقوله: به لأنّ المتعدّي وغيرَه سِيان في نصب ما عدا المفعول به، نحو: اِجْتَمَعَ القومُ والأميرَ في السُّوق يومَ الجمعة اجتماعاً لتأديب زيد، ونحو ذلك. ولايعترض بنحو: ما ضَرَبْتُ زيداً؛ لأنّ الفعل إن أُريد اللفظُ الذي هو ضَرَبْتُ فهو قد تعدّىٰ إلىٰ المفعول به في نحو: ضَرَبْتُ زيداً، وإن أُريد لفظُ الفاعل والمفعول فهذا مدفوع بلا خلاف». في المطبوع: «فإنّ الفعل الذي هو (الضَّرْب)» و: «لأنّ المراد بقوله».

(٢) يعني أنّ (تنبيه) خبر لمبتدأ محذوف، والمصدر بمعنىٰ اسم الفاعل.

(٣) قال ابن قاسم الغَزّي: «هو في اللغة: التوقيف علىٰ الشيء والإيقاظ له وفي الصناعة: الإعلام بتفصيل ما عُلم إجمالاً ممّا قبله وهو معرب، خبر مبتدأ محذوف. وقيل: إن ذُكر بعده ما يتعلّق به، وإلّا فهو مبني فيقرأ ساكناً، هكذا: (التنبيه). وفيه نظر؛ لأنّ مقتضىٰ البناء هنا ليس إلّا عدم التركيب علىٰ ما ادّعاه وهو موضوع؛ لأنّ التركيب وإن فقد مع ما يليه فهو ممكن

إلىٰ الثلاثيّ وغيره، وههنا يذكر محكوماً عليه بقسمته إلىٰ المتعدّي اللازم.

(فالدّور مدفوع اه):

هذا تفريع علىٰ قوله: (أي: يتجاوز) أو علىٰ قوله: (فإنّ الفعل الذي هو ضَرَبَ قد جاوز الفاعل إلىٰ[1] زيد) أو علىٰ كلا القولين. ثمّ لا يخفىٰ عليك أنّ (المتعدّي) في هذا التعريف مجاز توقّف معرفته علىٰ معرفة قوله: (يتعدّىٰ) لكونها جزء معرّف؛ لمعرفته المتعدّي، لكن ليس معرفة قوله: (يتعدّىٰ) موقوفة علىٰ معرفة المتعدّي؛ لجواز حصولها بالسَّماع. نعم الجهل بالمتعدّي يستلزم الجهل[2] بقوله: (يتعدّىٰ) فيلزم تعريف الشيء بالمجهول لا الدَّور. وما أجاب به عنه إنّما هو الجواب عمّا ذكرنا لا عن الدَّور.

(بأنّ المراد بقوله اه):

يعني بذلك ـ وبما هو الظنّ البيّن ـ من أنّ المراد بـ: (المتعدّي) هو المتعدّي الاصطلاحي. ولم يتعرّض الجزء الثاني[3]؛ لظهوره، فلا يرد عليه أنّ الحكم بكون قوله: (يتعدّىٰ) بالمعنىٰ اللغوي غير كافٍ في دفع الدَّور؛ لاحتمال أن يكون المراد بـ: (المتعدّي) أيضاً معناه اللغوي.

﴿ بالتقدير المذكور ومثله شائع وذائع، فلا ضرورة إلىٰ العدول عن الأصل مع إمكانه ولفظ (الفصل) وما أشبهه كلفظ (التنبيه) في حكمه المذكور». تعليق ابن قاسم الغَزّي علىٰ شرح التصريف للعِزّي، ورقة ٢٣ /خ بمكتبة مكّة المكرّمة، الرقم: ٢٨ / علوم عربية.

(١) في الأصل: علىٰ.

(٢) في الأصل: للجهل.

(٣) يعني المراد بـ: (المتعدّي) هو المتعدّي الاصطلاحي.

(ولا يُعترض)[1]:

يمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بوجوه:

الأوّل: أنّ المراد بـ: (المتعدّي): ما يتجاوز بالفعل، أو بالقوّة القرينة[2] أي: (؟)[3].

(ولا يُعترض اه):

اعترض عن هذا التعريف بأنّه:

غير مانع؛ لشموله للمتعدّي بحرف الجرّ واللازم المتعدّي بالهمزة والتضعيف.

وغير جامع؛ لخروج المنفيّ المتعدّي عنه.

والجواب عن الأوّل: أنّ المراد بقوله (يتعدّىٰ): يتعدّىٰ بنفسه، كما هو المتبادر[4] والمشمولات المذكورة متعدّيات بالغير.

فإن قلت: المراد بالمعرَّف هو المتعدّي مطلقاً، سواء كان متعدّياً بنفسه أو بغيره؛ إذ المراد به ما يشمل نحو: (أَكرَمَ) و(فَرّحَ) قطعاً ما وهما متعدّيان بالغير، فلا بأس لشمول التعريف للمتعدّي بالحرف.

قلت: الفعل علىٰ ثلاثة أقسام:

الأوّل: المتعدّي بنفسه، وإليه أشار بتعريف المتعدّي مع المثال.

(١) في الأصل: ولايتعرض.

(٢) في الأصل: القرينه

(٣) في الأصل هناك عبارة غير واضحة.

(٤) الكلّيات: ٦٨٥.

والثاني: اللازم بنفسه فقط، وإليه أشار بقوله: (و تعديته).

فلو كان الثالث داخلاً في الأوّل ينبغي أن يذكر عقيبه.

وأيضاً (المتعدّي) إذا أطلق، أريد فيه ما هو المتبادر من معانيه، أي: المتعدّي [بنفسه].

وأيضاً لو أراد المعنىٰ الأعمّ ينبغي أن يمثّل القسمين مع أنّه لم يمثّل إلّا للمتعدّي بنفسه فقط. وأمّا نحو: (فَرَّحَ) و(أَكرَمَ) فمن المتعدّي بنفسه، وإنّما المتعدّي بغيره هو المجرّد منهما المنقول إلىٰ بابيهما، فافهم.

والجواب عن الثاني بوجوه[1]:

الأوّل: أنّ المراد بـ: (المتعدّي) في هذا[2] التعريف: (ما قد يتجاوز إلىٰ المفعول به من غير حدوث يعتبر في أصل معنىٰ الفعل)، لا: (ما يتجاوز دائماً) ولا: (ما يتجاوز ما دام متجاوزاً). ونحو: (ما ضَرَبْتُ) وإن لم يتجاوز حال كونه مدخولاً للنفي إلّا أنّه يتجاوز إذا حذف عنه حرف النفي، كما في نحو: (ضَرَبْتُ زيداً) فالتعريف صادق عليه وإنّما قلنا: (من غير حدوث يعتبر في أصل معنىٰ الفعل) احترازاً عن نحو: (ذَهَبْتُ) فإنّه قد يتجاوز، وهذا فيما إذا قيل: (ذَهَبْتُ بزيدٍ) أو (أَذْهَبْتُه) إلّا أنّه محدوث بغير في أصل معنىٰ الفعل.

الثاني: أنّ المراد بـ: (التجاوز): أعمّ من تجاوز وجود الفعل، كما في: (ضربتُ زيداً) أو تجاوز عدمه، كما في: (ما ضربتُ زيداً) إلّا أنّ تجاوز العدم

---

(١) في الأصل: بوجود.

(٢) في الأصل: هذ.

بمحض الاعتبار[١].

الثالث: أنّ المراد بـ: (المتعدّي): (ما تجاوز، سواء بقي على التجاوز أم لا). ولا شك أنّ (ما ضربتُ) أصله: (ضربتُ) وقد تجاوز ثمّ أُزيل تجاوزُه بدخول حرف النفي عليه.

الرابع: أنّ المراد بـ: (المتعدّي): (ما تصدر منه التجاوز، سواء كان هذا التجاوز مقصوداً أم لا). ولا شك أنّ (ضربتُ زيداً) المشتمل على التجاوز مقصود في (ما ضربتُ) لأنّه نفي إثباتٍ لا نفي محضٍ إلّا أنّه ليس بمقصود [منه]. نظيره ما إذا قلنا: (عرفتُ العَمىٰ) فإنّ البصر مقصود في العَمىٰ وليس بمقصود منه.

(وإن أُريد لفظُ الفاعل والمفعول اه)[٢]:

لهذا الكلام احتمالات:

الأوّل: أنّ من عرّف المتعدّي بهذا التعريف إن أراد معنىٰ الفاعل أو المفعول، أي: تجاوُز معنىٰ الفعل من معنىٰ الفاعل إلىٰ معنىٰ المفعول، فالجواب ما ذكرنا. وإن أراد لفظها، أي: تجاوُز عمل لفظ الفعل من لفظ الفاعل إلىٰ لفظ المفعول، فالاعتراض مدفوع بلا خفاءٍ؛ لتحقّق تجاوز عمل لفظ الفعل من الفاعل إلىٰ المفعول به في: (ما ضربتُ).

---

(١) قال سراج الدّين الحلبي: «ولا يمكن أن يجاب بأنّ نفي الضرب قد تجاوز عن الفاعل إلىٰ المفعول به، لأنّ عدم الضرب مسند إلىٰ زيد وعدم الضرب كأنّه واقع علىٰ زيد؛ لأنّ تجاوز عدم الضرب غير مقصود، بخلاف إسناده وإيقامه، فافهم». حاشية محمّد بن عمر الحلبي علىٰ شرح التصريف، ورقة ٢٥ /خ بمكتبة مدرسة البروجردي ـ كرمانشاه.

(٢) في الأصل: وان اريد لفظ الدلالة اه.

الثاني: إنَّ المعترض إن أراد أنَّ المتعدِّي لابدَّ أن يتجاوز بحسب المعنىٰ عن الفاعل إلىٰ المفعول ولا تجاوُز في نحو: (ما ضربتُ زيداً)، فالجواب ما ذكرنا. وإن أراد أنّه لابدّ أن يتجاوز عمله بحسب اللفظ منه إليه ولا تجاوز في ذلك، فهذا مدفوع بلا خفاء؛ لظهور التجاوز بحسب العمل في ذلك.

الثالث: أنّه لو أريد في المتعدّي غير ما عرّف ههنا وعرّف بأنّه ما يكون له فاعل ومفعول، فهذا الاعتراض مدفوع عنه بلا خفاء؛ لوجود الفاعل والمفعول في نحو: (ما ضربتُ).

(وذلك عند تساوي الاستعمالين)[1]:

أي: تساويهما بحسب المعنىٰ والعدد؛ إذ لو لم يتساويا بحسب المعنىٰ، لم يكن ههنا فعل واحد إلّا بحسب اللفظ بل فعلان بحسب المعنىٰ، وهو خلاف المفروض. ولو لم يتساويا في العدد، فإن كان تعديته بنفسه أكثر، حكم بزيادة حرف الجرّ جزاً فيما عُدّي[2] به، وإن كان تعديته بالحرف أكثر، حكم بكون

(١) النصّ: ٩: «(ويسمّىٰ أيضاً) أي المتعدّي (واقعاً) لوقوعه علىٰ المفعول به (ومجاوِزاً) أي لمجاوزته الفاعلَ بخلاف اللازم. (وإمّا غير متعدّ وهو) الفعل (الذي لم يتجاوز الفاعلَ، كقولك: حَسُنَ زيدٌ) فإنّ الفعل الذي هو الحُسْن لم يتجاوز زيداً بل يثبُت فيه (ويسمّىٰ) غير المتعدّي (لازماً) للزومه علىٰ الفاعل وعدم انفكاكه عنه (وغيرَ واقع) لعدم وقوعه علىٰ المفعول به والفعل الواحد قد يتعدّىٰ بنفسه فيسمّىٰ متعدّياً وقد يتعدّىٰ بالحروف فيسمّىٰ لازماً وذلك عند تساوي الاستعمالين، نحو: شَكَرْتُه وشَكَرْتُ له ونَصَحْتُه وَنَصَحْتُ له. والحقّ أنّه متعدٍّ واللام زائدة مطّردة؛ لأنّ معناه مع اللام هو المعنىٰ بدونها، والتعدّي واللزوم بحسب المعنىٰ».

(٢) في الأصل: عدا.

المفعول المنصوب منصوباً بنزع الخافض فيما عُدّي بنفسه.

(خاصّةً بشيئين)[١]:

إن قُرء قوله: (و تُعَدّي) بصيغة الفعل، فلفظ (خاصّة):

إمّا علىٰ وزن (الكافية) و(العافية) مصدر لمقدّر والتقدير: (تخصّ أنت التعدية بالأمرين بالثلاثيّ المجرّد) فالجملة حال عن فاعل (تُعَدِّيه)[٢]، أو مصدر بمعنىٰ الفاعل حال عن المذكور كما ذكر، أو بمعنىٰ المفعول علىٰ أن يكون حالاً عن (الثلاثيّ المجرّد) بحال المتعلّق، أو بحال الموصوف بمعنىٰ بالقول، أو بالقلب علىٰ أن يكون المستتر عائداً[٣] إلىٰ (الثلاثيّ المجرّد)، أو وصفاً لمصدر محذوف، أي: تعدية[٤] مخصوصة، أو علىٰ وزن (النافلة)[٥] اسم فاعل وتاءه

---

(١) النصّ: ٩ و١٠: «**(وتُعَدِّيه) أي: تُعَدِّي أنت الفعل اللازم، وفي بعض النسخ: وتَعْديتُه (في الثلاثي المجرّد) خاصّةً بشيئين (بتضعيف العين) أي: بنقله إلىٰ باب التفعيل (أو بالهمزة) أي: بنقله إلىٰ باب الإفعال (نحو: فَرَّحْتُ زيداً) فإنّ قولك: فَرِحَ زيدٌ لازم فلمّا قلتَ: فَرَّحْتُه صار متعدّياً (وأَجْلَسْتُه) فإنّ قولك: جَلَسْتُ لازم فلمّا قلتَ: أَجْلَسْتُه صار متعدّياً (و)تعدّيه (بحرف الجرّ في الكلّ) من الثلاثي والرباعي المجرّد والمزيد فيه؛ لأنّ حروف الجرّ وضعت لتَجُرَّ معاني الأفعال إلىٰ الأسماء (نحو: ذَهَبْتُ بزيد وانْطَلَقْتُ به) فإنّ ذَهَبَ انْطَلَقَ لازمان فلمّا قلتَ ذلك، صارا متعدّيين**».

(٢) في الأصل: يتعدىٰ.

(٣) في الأصل: عايد.

(٤) في الأصل: تعدّيته

(٥) في حواشيه علىٰ البهجة المرضية: ٥٥: «الخاصّة اسم فاعل كـ: النافلة، أو تاؤها للتأنيث علىٰ كونها وصفاً للطائفة وشبهها».

للمبالغة وذلك كونه مصدراً بمعنىٰ الفاعل.

وإن قُرء مصدراً، فلفظ (خاصّة):

محتملة للاحتمالات المذكورة مع احتمال آخر هو كونه خبراً من قوله: (تعديته) وعلىٰ هذا يكون قوله: (بشيئين) صلة لقوله: (خاصّة). و(خاصّة) إمّا بمعنىٰ (متفرّدة)، أو مبنى الكلام علىٰ القلب[1]، وإمّا علىٰ الاحتمالات السابقة فقوله: (الشيئين) صلة التعدية. وقوله: (بتضعيف) بدل منه ثمّ بعض الاحتمالات الجارية علىٰ القراءة الأولىٰ إذا أجري علىٰ القراءة الثانية، يكون بأدنىٰ تفاوة مع القراءة الأولىٰ نتفطّن لذلك، ولا تغفله.

([أي: بنقله إلىٰ باب الإفعال[2]]):

احترازٌ[3] عن نقله إلىٰ الأبواب المبدوّة بهمزة الوصل.

(لتَجُرَّ معاني الأفعال):

ههنا بحثان:

الأوّل: أنّه لمَ جُرَّ معاني الأفعال إلىٰ الأسماء دون العكس؟

والجواب أنّ معاني الأفعال صفات وفروع لمعاني الأسماء ومحتاجة إليها في التحقّق ومقصودة لها لا لأنفسها فتنبغي أن تَجُرَّ تلك المعاني إلىٰ معاني الأسماء لا بالعكس. نعم، إذا كان الجرّ جرّ اللفظ إلىٰ اللفظ ينبغي أن يكون الأمر

---

(١) لاحظ حاشيته علىٰ البهجة المرضية: ٤٤، ١٤٩، ١٨٧.

(٢) كان العنوان في الأصل: اي بنقله اي باب التفعيل.

(٣) في الأصل: احترازا.

بالعكس؛ لأنّ لفظ الأسماء معمولة للفظ[1] الأفعال.

الثاني: أنّ الجارّ لمَ دخل علىٰ المجرور إليه دون المجرور مع أنّ الظنّ أن يكون الأمر بالعكس؛ فإنّ حرف الجرّ واسطة لذلك[2] وحقّ الواسطة أن يذهب إلىٰ المجرور ويأخذه ويذهب معه إلىٰ المجرور إليه وأيضاً حروف الجرّ قد يغير معنىٰ الفعل كما سيأتي، والمؤثّر ينبغي أن يدخل علىٰ المتأثّر؟

والجواب: إنّ الواسطة لمّا كان في الخارج بين الأمرين، ناسب أن يكون في اللفظ أيضاً كذلك، وكونها بين الأمرين ههنا لا يحصل إلّا بدخولها علىٰ الاسم؛ فإنّ لفظ الفعل متقدّم عن لفظ الاسم بحسب الرتبة اللفظية، فإذا دخلت الواسطة علىٰ الاسم دخلت بينهما، فافهم.

(ولا يغَيّرُ شيء اه)[3]:

---

(١) في الأصل: اللفظ.

(٢) في الأصل: كذلك.

(٣) النصّ: ١٠: «**(ولا يغَيّرُ شيء من حروف الجرّ معنىٰ الفعل إلّا الباء في بعض المواضع، نحو: ذَهَبْتُ به بخلاف مَرَرْتُ به. والذي يغَيّرُ الباء معناه يجب فيه عند المبرِّد مصاحبةُ الفاعل المفعول به؛ لأنّ باء التعدية عنده بمعنىٰ مع. قال سيبويه: الباء في مثله كالهمزة والتضعيف، فمعنىٰ ذَهَبْتُ بزيدٍ: أَذْهَبْتُه، ويجوز المصاحبةُ وعدمُها. وأمّا في الهمزة والتضعيف فلابدّ من التغيير. ولا حصر لتعدية حروف الجرّ فعلاً واحداً بل يجوز أن يجتمع علىٰ فعل واحد حروفٌ كثيرة إلّا إذا كان بمعنىٰ واحد، نحو: مَرَرْتُ بزيد بعمرو؛ فإنّه لا يجوز بخلاف مَرَرْتُ بزيد بالبَرية، أي: في البَرية. ولا يتعدّىٰ كلُّ فعل بالهمزة والتضعيف؛ فإنّ النقل من المجرّد إلىٰ بعض الأبواب المنشعِبة موكول إلىٰ السماع، لا يقال: أَضْرَبْتُ زيداً**

بل يدلّ على نسبةٍ من نسب الفعل وجهةٍ من جهاته.

(مصاحبةُ الفاعل)[١]:

يعني أنّ معنى قولنا (ذَهَبْتُ بزيدٍ) بالفارسية على مذهبه: (بردم من زيد را).

(بمعنى مع اه):

أي: مقيّدة لمعنى (مع) بإلزام كما عرفت، وذلك كما يقال: (إنّ) بمعنى (أكدْتُ) مثلاً، أي: يفيد هذا المعنى بالالتزام؛ لا أنّه مقيدة له بالمطابقة؛ إذ لو كان بمعنى (مع) مطابقة لكان معنى المثال المذكور بالفارسية: (رفتم من با زيد). والباء بهذا[٢] المعنى لا يغيّر معنى الفعل كما ترى، ولا يصحّ قوله: (والذي يغَيرُ الباءُ معناه: يجب [فيه] عند المبرِّد).

(قال سيبويه[٣] اه):

عمراً، ولا ذَهَبْتُ خالداً بكراً ونحوُ ذلك، كذا قال بعض المحقِّقين». في المطبوع: «إلّا إذا كانت بمعنى واحد» و: «إلى بعض الأبواب المتشعِّبة».

(١) انظر: مذهب الجمهور ومذهب المبرِّد والسُّهَيلي في باء التعدية، الجنى الداني: ٣٨. أيضاً انظر: شرح جمل الزجّاجي لابن عصفور ١ / ٤٩٣؛ مغني اللبيب ٢ / ١٢٣.

(٢) في الأصل: بهذ.

(٣) هو أبو بِشْر عمرو بن عثمان بن قَنْبر، المعروف بـ: (سِيبويه) عَلَم الأعلام النحويين وأوّل من بسّط عِلم النحو. ولد في البيضاء إحدى قرى شيراز ونشأ بالبصرة. أخذ عن الخليل بن أحمد الفَراهيدي (ت ١٧٥ هـ) ويونس بن حبيب الضَّبّي (ت ١٨٢ هـ) وغيرهما. مات على

يعني المثال المذكور بالفارسية على مذهبه: (روانه كردم زيد را). وهذا المعنى أعمّ من المعنى السابق؛ لعدم دلالته على المصاحبة ولا على عدمها.

(ولا حصر اه):

أي: لا ينحصر تعدية الفعل الواحد بحرف الجرّ في حرف واحد عن حروف الجرّ. فقوله: (فعلاً واحداً) مفعول[1] لـ: (لتعدية) والمحصور فيه محذوف و(التعدية) عبارة عن المحصور.

(بل يجوز أن يجتمع):

وذلك لأنّ كلّ حرف من حروف الجرّ بكلّ معنى من معانيه تدلّ على نوع نسبة بين متعلّقه وشيء آخر، مثلاً (الباء) للإلصاقية يدلّ على إلصاق بين متعلّقها وما بعدها، و(باء السببية) تدلّ على سببية بينه وبينه[2]، و(على) تدلّ على استعلاء بينه وبينه، وهكذا في البواقي. وكلّ فعل يصلح أن يقع طرفاً لكلّ نسبة من تلك النسب فيمكن أن يتعدّى بكلّ حرف من تلك الحروف في ضمن[3] أيّ معنى من

الراجح سنة (١٨٠ هـ) بشيراز. له تأليف يسمّى بـ: (الكتاب) اعتمد عليه النحاة فلقّب بـ: (قرآن النحو). ينظر عنه: إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢ / ٣٤٦ ـ ٣٦٠؛ بغية الوعاة ٢ / ١٩١؛ الأعلام ٥ / ٨١.

(١) في الأصل: مفعولا.

(٢) في الأصل: وبين.

(٣) في الأصل: في ظمن.

معانيه ولا أستثني من ذلك إلّا فرداً[1] نادراً من الأفعال لايصلح لأن يكون طرفاً لبعض من تلك النسب؛ فإنّه لا يتعدّىٰ بحرف يدلّ علىٰ تلك النسبة لكن جواز تعدية كلّ فعل إلىٰ كلّ حرف بأيّ معنىً من معانيه لايستلزم وقوعها؛ إذ وقوعها موقوف علىٰ إرادة المتكلّم، فكلّ تعدية أرادها المتكلّم أوقعها وكلّما لم يردها لم يوقعها، وهذا لا يدلّ علىٰ عدم جواز ذلك.

ومباحث التعدية واللزوم وكيفية تعلّق حروف الجرّ بمتعلّقاتها ممّا لا يصدر حقّ تحقيقها عن أحدٍ إلىٰ الآن، وفّقني[2] الله تعالىٰ لأن أصنّف رسالة بمنّه[3] في ذلك[4].

(إلّا إذا كان بمعنىً واحد):

فإنّه غير جائز إلّا بالعطف بل بالتوابع، اصطلاحاً؛ فإنّه جائز.

وليعلم أنّ مروراً واحداً إذا تعلّق بزيد وعمرو[5] فالعبارة اللايقة[6] أن يقال:

---

(١) في الأصل: الافراد.

(٢) في الأصل: وقفي.

(٣) في الأصل: بعدو منه.

(٤) هكذا في حواشيه علىٰ البهجة المرضية: ١٨٦: «اعلم أنّ بيان معاني حروف الجرّ وتعيين متعلّقاتها من مهمّات هذا الفنّ ولم أر أحداً تَعَرّضَ لتحقيقها حقّ التحقيق ونحن نشير إليه ههنا علىٰ سبيل الإجمال ونسأل الله أن يوفّقنا لوضع رسالة منفردة نفصّل فيها هذا التحقيق مع سائر تحقيقات لأبواب هذا الفنّ ممّا ننفرد به». والظاهر أنّ المحشّي لم يوفّق لتصنيف هذه الرّسالة.

(٥) في الأصل: عمر.

(٦) في الأصل: الاقيه

(مررتُ بزيدٍ وعمروٍ)[1] من غير تكرار الحرف علىٰ المعطوف، وإذا تعلّق بكلّ مرور علىٰ حده فالعبارة اللايقة أن يقال: (مررتُ بزيدٍ وبعمروٍ) بتكراره عليه.

(إلىٰ بعض الأبواب المنشعبة):

قيّد بالبعض؛ إذ نَقل ما يدلّ علىٰ اللون والعيب إلىٰ بابي الافعلال والافعيلال قياسيّ.

(كذا قال بعض المحقّقين)[2]:

أي: مِن قوله: (و لايغَيَّرُ) إلىٰ هنا، كلام بعض المحقّقين وهو الشيخ الرَّضي[3].

---

(١) في الأصل: عمر.

(٢) شرح الكافية ٤ / ١٣٩.

(٣) هو رضي الدين محمّد بن الحسن الإسترآبادي، الإمام المشهور في العربية. كان من أهل إسترآباد من أعمال طَبَرستان. قد عاش حياته بين العِراق و المدينة، واشتهر بكتابيه (شرح مقدّمة ابن الحاجب في النحو) فرغ من تأليفه (سنة ٦٨٣ هـ). وسمّاه الزركلي (الوافية في شرح الكافية). ولعلّه قد خلط بينه وبين (الوافية في شرح الكافية) لركن الدّين الحسن بن محمّد الإسترآبادي (ت ٧١٥ هـ) لتشابه اسمي المؤلّفين. و(شرح مقدّمة ابن الحاجب في التصريف والخطّ ألّفه بعد الفراغ من شرح مقدّمة ابن الحاجب في النحو. توفّي سنة (٦٨٦ هـ). ينظر عنه: بغية الوعاة ١ / ٤٧٨؛ خزانة الأدب ١ / ٢٨ ـ ٣٠؛ الأعلام ٦ / ٨٦، مجلّة الهداية الإسلامية، المجلّد الحادي عشر، ذو القعدة ١٣٥٧، الجزء ٥، ص: ٢٣٤، تراجم الرضي الإسترآبادي.

(والحقّ أنّه لابدّ في المتعدّي)[1]:

(المتعدّي) يطلق على معانٍ[2]:

الأوّل: ما قيّد بمتعلّق مطلقاً، سواء كان مفعولاً أو لا، وسواء كان بواسطة...[3]

---

(١) النصّ: ١٠: «**والحقّ أنّه لابدّ في المتعدّي، الذي نبحث عنه ونجعله مقابلاً للّازم، مِن تغيير الحرف معناه؛ لما مرّ أنّه بحسب المعنى، فلابدّ من التغيير للمعنى كما في: ذَهَبْتُ به، بخلاف: مَرَرْتُ به. نعم، يصحّ أن يقال في كلّ جارٍّ ومجرور: إنّ الفعل متعدٍّ إليه، كما يقال: يتعدّى إلى الظرف وغيره لكن لا باعتبار هذا المعنى الذي نحن فيه على أنّ في قوله: ولا يغَيرُ شيء من حروف الجرّ معنى الفعل إلّا الباء، نظراً**». في المطبوع: «**نظراً إلى هذا**».

(٢) في الأصل: معاني. قال في حواشيه على البهجة المرضية: ١٦٥: «المتعدّي في الاصطلاح على سبعة معانٍ: الأوّل: ما قيّد بمعمول سوى الفاعل مطلقاً وإن كان مفعولاً مطلقاً. الثاني: ما قيّد بحرف جرّ مع مجروره مطلقاً. الثالث: ما قيّد بحرف ليس للتعليل ولا للظرفية مطلقاً. الرابع: ما قيّد بحرف يصير آلة لمحض إيصال متعلّقه إلى ما بعده من غير تغيير لمعنى المتعلّق وإفادة المعنى سوى الإيصال، كالاستعانة والإلصاق ونحوهما. الخامس: ما قيّد بحرف يصير آلة للإيصال من غير تغيير لمعنى المتعلّق لكن مع إفادة لمعنى سوى الإيصال. السادس: ما قيّد بحرف مغيّر لمعنى المتعلّق السابع: ما قيّد بمفعول به بلا واسطة حرف. وهو بالمعنى الرابع إنّما هو في متعلّق شارك الحرف بالإفادة، نحو: إِسْتَعَنْتُ بالقلم ولَصِقَ به داءٌ والبواقي ظاهر. والمراد ههنا هو المعنى الأخير».

(٣) هذا آخر ما انتهى إليه المحشّي، لعلّ لم يكمل الحاشية لتعذّره بالوفاة إلى رحمة الله أو تكثّر اشتغاله.

المصادر

١ ـ **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة:** الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، سنة (١٤٢٨هـ).

٢ ـ **أبجد العلوم:** القنّوجي، صدّيق بن حسن، تحقيق: عبد الجبّار زكار، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، سنة (١٩٧٨م).

٣ ـ **إحراز السَّعْد بإنجاز الوَعْد بمسائل أمّا بعد:** الجوهري، إسماعيل بن غُنَيم، تحقيق: أبو عبد الله الداني بن مُنير آل زَهوي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤٣٢هـ).

٤ ـ **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب:** أبو حيّان، محمّد بن يوسف، تحقيق: رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٨هـ).

٥ ـ **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل:** الألباني، محمّد ناصر الدّين، بإشراف محمّد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٣٩٩هـ).

٦ ـ **الإشارات والتنبيهات:** ابن سينا، حسين بن عبد الله، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر.

٧ ـ **الأشباه والنظائر في النحو**: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة (١٤١٧هـ).

٨ ـ **أصول الفقه**: المظفَّر، محمّدرضا، دار الفكر، طهران، الطبعة الأولى، سنة (١٣٨٣ هـ.ش).

٩ ـ **أعلام إصفهان**: المهدوي، مصلح الدين، تحقيق: غلام رضا نصر اللهي، إصفهان، الطبعة الأولى، سنة (١٣٨٦هـ. ش).

١٠ ـ **الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرّجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)**: الزركلي، خير الدّين، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السابعة عشرة، سنة (٢٠٠٧م).

١١ ـ **أعيان الشيعة**: العامِلي، محسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٣هـ).

١٢ ـ **الأغاني**: أبو الفرج، عليّ بن حسين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، سنة (١٣٨٣هـ).

١٣ ـ **اكتفاء القنوع بما هو مطبوع من أشهر التآليف العربية في المطابع الشرقية والغربية**: فنديك، إدوارد، نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم، الطبعة الثانية، سنة (١٤٠٩هـ).

١٤ ـ **الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب**: البَطَلْيوسي، عبد الله بن محمّد، بإشراف عبد الله أفندي البستاني، المطبعة الأدبية، بيروت، سنة (١٩٠١م).

١٥ ـ **الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار**.

١٦ ـ **الألقاب والوظائف العثمانية (دراسة في تطوّر الألقاب والوظائف منذ الفتح**

العثماني لمصر حتّىٰ إلغاء الخلافة العثمانية من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات): بركات، مصطفىٰ، دار غريب، القاهرة، سنة (٢٠٠٠ م).

١٧ ـ **إنباه الرواة علىٰ أنباه النحاة:** القِفْطي، علي بن يوسف، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، سنة (١٤٣٠هـ).

١٨ ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين:** ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمّد، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مؤسّسة دار الحجّة، قم، الطبعة الأولىٰ، سنة (١٤٢٨هـ).

١٩ ـ **إيضاح النَّجاح [في] شرح مراح الأرواح:** الخوشابي، مهدي، بإشراف السيّد محمّد عبد المتين منيجر، مطبعة المجتبائي، دهلي، سنة (١٣٤٦هـ).

٢٠ ـ **البحر المحيط:** أبو حيّان، محمّد بن يوسف، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، سنة (١٤٠٣ هـ).

٢١ ـ **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز:** الفيروزآبادي، محمّد بن يعقوب، تحقيق: محمّد علي النجّار، الطبعة الثانية، مصر، سنة (١٤٠٦هـ).

٢٢ ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة:** السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، سنة (١٤٢٧ هـ).

٢٣ ـ **البلاغة الواضحة:** الجازم، علي، وأمين، مصطفىٰ، دار المعارف، مصر، الطبعة الحادية والعشرون، سنة (١٣٨٩ هـ).

٢٤ ـ **البهجة المرضية في شرح الألفية:** السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، دار الهجرة، قم، الطبعة الرابعة، سنة (١٤٢٧هـ).

٢٥ ـ تاج العروس من جواهر القاموس: الزَّبيدي، محمّد مرتضىٰ، تحقيق: عبد الستّار أحمد فرّاج، مطبعة حكومة الكويت، سنة (١٣٨٥هـ).

٢٦ ـ تاريخ الأدب العربي: بروكلمان، كارل، ترجمة: رمضان عبد التوّاب، دار الكتاب الإسلامي، قم.

٢٧ ـ تاريخ مغول: إقبال، عبّاس، نشر: أمير كبير، الطبعة الثالثة، سنة (١٣٤٧ هـ.ش).

٢٨ ـ التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية: ابن الجيعان، يحيىٰ بن المقر، مكتبة الكلّيات الأزهرية، القاهرة، سنة (١٩٧٤ م).

٢٩ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، محمّد بن عبد الله، تحقيق: محمّد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، سنة (١٣٨٧هـ).

٣٠ ـ تصريف الأُشنوي مع حاشية علي القزلجي ابن القره داغي: الأُشنوي، عليّ بن حامد، مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي، القاهرة.

٣١ ـ التصريف الملوكي: ابن جنّي، عثمان بن جنّي، تصحيح: محمّد سعيد بن مصطفىٰ النعسان الحموي، مطبعة شركة التمدّن الصناعية، القاهرة، الطبعة الأولىٰ.

٣٢ ـ تعليق ابن قاسم الغَزِّي علىٰ شرح التصريف للعِزِّي: الغَزِّي، محمّد بن قاسم، خ بمكتبة مكّة المكرّمة، الرقم: ٢٨ علوم العربية.

٣٣ ـ تعليقة البارفروشي على شرح التصريف: البارفروشي، محمّد حسن بن صفر علي، طبعة حجرية، سنة (١٣١٢هـ).

٣٤ ـ التّفتازاني وآراؤه البلاغية: القالش، ضياء الدّين، دار النوادر، الطبعة الأولىٰ، سنة (١٤٣١هـ).

٣٥ ـ **تفسير البيضاوي**: البيضاوي، عبد الله بن عمر، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الأولىٰ، سنة (١٤١٠هـ).

٣٦ ـ **تكملة أمل الآمل**: الصدر، حسن، تحقيق: حسين علي محفوظ وعبد الكريم الدبّاغ وعدنان الدُّبّاغ، دار المؤرّخ العربي، بيروت، الطبعة الأولىٰ، سنة (١٤٢٩هـ).

٣٧ ـ **تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب**: ابن الفُوَطي، عبدالرزّاق بن أحمد، تحقيق: مصطفىٰ جواد، دمشق، سنة (١٩٦٢ ـ ١٩٦٧ م).

٣٨ ـ **تهذيب اللغة**: الأزهري، محمّد بن أحمد، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، الدّار المصرية، سنة (١٣٨٤هـ).

٣٩ ـ **جامع الشروح والحواشي (معجم شامل لأسماء الكتب المشروحة في التراث الإسلامي وبيان شروحها)**: الحبشي، عبد الله محمّد، المجمع الثقافي، أبو ظبي، سنة (٢٠٠٠ م).

٤٠ ـ **جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (دستور العلماء)**: القاضي نكري، عبد النبي ابن عبد الرسول، مؤسّسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة (١٣٩٥هـ).

٤١ ـ **جمع الجوامع (الجامع الكبير في الحديث والجامع الصغير وزوائده)**: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تخريج: خالد عبد الفتّاح شبل، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة (١٤٢١ هـ).

٤٢ ـ **الجنىٰ الداني في حروف المعاني**: المرادي، الحسن بن قاسم، تحقيق: فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، سنة (١٤١٣هـ).

٤٣ ـ **چهل سال تاريخ إيران**: اعتماد السلطنة، محمّد حسن بن علي، بإشراف: ايرج افشار، نشر: أساطير، طهران، سنة (١٣٧٤هـ.ش).

٤٤ ـ **حاشية ابن جماعة علىٰ شرح الشافية للجاربردي (ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخطّ)**: ابن جماعة، محمّد بن أبي بكر، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة (١٤٠٤هـ).

٤٥ ـ **حاشية دده جونكي علىٰ شرح سعد الدين التفتازاني علىٰ التصريف العزّي**: دده جونكي، إبراهيم بن يحيىٰ، المطبعة العامرة، استانبول، سنة (١٢٨٨هـ).

٤٦ ـ **حاشية الدسوقي علىٰ شرح مختصر السعد علىٰ التلخيص**: الدسوقي، محمّد بن محمّد، تصحيح: محمّد قطة العدوي، المطبعة العامرة، بولا.

٤٧ ـ **حاشية سعد الله البردعي علىٰ شرح التصريف**: البردعي، سعد الله، خ بمكتبة ملك، طهران، تحت رقم ١٥٨٩.

٤٨ ـ **حاشية شرح التصريف**: الحلبي، محمّد بن عمر، خ بمكتبة مدرسة البروجردي، كرمانشاه، تحت رقم ٩٥، وميكروفيلم ١٧٨٢.

٤٩ ـ **حاشية الشريف الجرجاني علىٰ تصريف الزنجاني**: الجرجاني، علي بن محمّد، نشر: أحمد جودت وشركاه، سنة (١٣١٧هـ).

٥٠ ـ **حاشية الشريف الجرجاني علىٰ الكشّاف**: الجرجاني، علي بن محمّد، مطبعة دار المعارف، بيروت.

٥١ ـ **حاشية الميرزا أبي طالب الإصفهاني علىٰ البهجة المرضية**: أبو طالب الإصفهاني، طبعة حجرية، سنة (١٢٨٢هـ).

٥٢ ـ **حاشية الناصر اللقاني علىٰ شرح التصريف**: اللّقاني، محمّد ناصر الدّين، خ بمكتبة جامعة الرياض.

٥٣ ـ **حُسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: مجدي فتحي السيّد وياسري عبد اللقاني، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

٥٤ ـ **خِزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب**: البغداديّ، عبد القادر بن عمر، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، سنة (١٤٠٩ هـ).

٥٥ ـ **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**: المحبّي، محمّد أمين بن فضل الله، المطبعة الوهبية، مصر، سنة (١٢٨٤ هـ).

٥٦ ـ **دايره معارف تَشيُّع**: لجنة من الأساتذة، طهران.

٥٧ ـ **دانشمندان وبزرگان اصفهان**: المهدوي، مصلح الدين، تحقيق: رحيم قاسمي ومحمّد رضا نيلفروشان، نشر گلدسته، إصفهان، الطبعة الأولىٰ، سنة (١٣٨٣هـ.ش).

٥٨ ـ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**: العسقلاني، أحمد بن حجر، تحقيق: محمّد سيّد جاد الحقّ، دار الكتب الحديثة.

٥٩ ـ **ديوان الأدب**: الفارابي، إسحاق بن إبراهيم، تحقيق: أحمد مختار عمر، مجمع اللغة العربية، القاهرة، سنة (١٣٩٤هـ).

٦٠ ـ **الذَّريعة إلىٰ تصانيف الشيعة**: الطهراني، محمّد محسن، دار الأضواء، بيروت.

٦١ ـ **الروض الأُنُف في تفسير السِّيرة النبوية لابن هشام**: السُّهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، تحقيق: مجدي بن منصور بن سيّد الشوري، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٢ ـ **ريحانة الأدب في تراجم المعروفين بالكنية واللقب**: المدرّس، محمّد علي، مكتبة خيام، الطبعة الثالثة.

٦٣ ـ **السَّعْدية (المحشّىٰ)**: التفتازاني، مسعود بن عمر، مهاباد، سنة (١٣٥٥هـ).

٦٤ـ **سنن ابن ماجة**: القزويني، محمّد بن يزيد، تحقيق: الشيخ خليل مأمون شيحاً، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولىٰ، سنة (١٤١٩ هـ).

٦٥ـ **سنن أبي داود**: السِّجِستاني، سليمان بن الأشعث، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمّد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، سنة (١٤٣٠هـ).

٦٦ـ **الشافية في علم التصريف**: ابن الحاجب، عثمان بن عمر، تحقيق: درويش الجويدي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، سنة (١٤٢٩هـ).

٦٧ـ **شذا العرف في فنّ الصرف**: الحملاوي، أحمد، مكتبة مصطفىٰ البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، الطبعة السادسة عشرة، سنة (١٣٩٥هـ).

٦٨ـ **شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب**: ابن العماد، عبد الحيّ بن أحمد، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الأولىٰ، سنة (١٤٠٦هـ).

٦٩ـ **شرح التصريف العزّي**: التفتازاني، مسعود بن عمر، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مطبعة الاستقامة، القاهرة، سنة (١٣٥٣هـ).

٧٠ـ **شرح جمل الزجّاجي**: ابن عصفور، علي بن مؤمن، تحقيق: صاحب أبي نجاح.

٧١ـ **شرح شافية ابن الحاجب**: الإسترآبادي، محمّد بن الحسن، تحقيق: محمّد نور الحسن ومحمّد الزفزاف ومحمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة (١٣٩٥هـ).

٧٢ـ **شرح شافية ابن الحاجب**: الخضر اليزدي، تحقيق: حسن أحمد العثمان، ذوي القربىٰ، قم، الطبعة الأولىٰ، سنة (١٤٣٣هـ).

٧٣ـ **شرح شافية ابن الحاجب**: معين الدّين الفسوي، محمّد بن محمّد، تحقيق: سعدي محمودي هوراماني، نشر إحسان، طهران، الطبعة الثانية، سنة (١٣٨٦هـ).

٧٤ـ **شرح شافية ابن الحاجب لنظام الدين**: النيسابوري، الحسن بن محمّد، إعداد ثريّا مصطفىٰ محمّد عقاب، جامعة أمّ القرىٰ، مكّة، كلية اللغة العربية، سنة (١٤١٢هـ).

٧٥ـ **شرح شافية ابن الحاجب، مطبوع علىٰ هامش شرح الشافية لنقره كار**: عصام الدين، إبراهيم بن محمّد، مطبعة أحمد كامل، استانبول، الطبعة الثانية.

٧٦ـ **شرح الشافية للجاربردي**: الجاربردي، أحمد بن الحسن، دراسة وتحقيق: نبيل أبو عمشة، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، الطبعة الأولىٰ، سنة (١٤٣٥هـ).

٧٧ـ **شرح عقود الجُمان في علمَي المعاني والبيان**: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: محمّد عثمان، المكتبة الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، سنة (١٤٣٢هـ).

٧٨ـ **شرح الكافية** الإستراَبادي، محمّد بن الحسن، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مؤسّسة الصادق، طهران.

٧٩ـ **شرح الكافية**: عصام الدّين، إبراهيم بن محمّد، خ بمكتبة مجلس الشورىٰ الإسلامي، طهران.

٨٠ـ **شرح الكافية الشافية**: ابن مالك، محمّد بن عبد الله، تحقيق: أحمد بن يوسف القادري، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، سنة (٢٠١٠م).

٨١ـ **شرح مغني اللبيب، المسمّىٰ بـ: شرح المزج**: الدماميني، محمّد بن أبي بكر، دراسة وتحقيق: عبد الحافظ حسن مصطفىٰ العسيلي، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، سنة (١٤٢٩هـ).

٨٢ـ **شرح المفصّل**: ابن يعيش، يعيش بن علي، دار صادر، بيروت.

٨٣ـ **شرح المقاصد**: التفتازاني، مسعود بن عمر، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، منشورات الشريف الرضي، قم، الطبعة الأولىٰ، سنة (١٣٧٠هـ.ش).

٨٤ـ **شرح المقدّمة الأدبية لشرح المرزوقي على ديوان الحماسة لأبي تمّام**: ابن عاشور، محمّد الطاهر، تحقيق: ياسر بن خالد المُطَيري، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، سنة (١٤٣١هـ).

٨٥ـ **شرح الملوكي في التصريف**: ابن يعيش، يعيش بن علي، تحقيق: فخر الدّين قباوة، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، سنة (١٣٩٣هـ).

٨٦ـ **شرح المواهب اللَّدُنِّية بالمِنَح المحمّدية**: زُرقاني، محمّد بن عبد الباقي، تحقيق: محمّد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٧هـ).

٨٧ـ **شوارق الإلهام في شرح تجريد الكلام**: اللاهيجي، عبدالرزّاق بن علي، تحقيق: أكبر أسد علي زاده، مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، قم، الطبعة الثالثة، سنة (١٤٣٣هـ).

٨٨ـ **الصحاح**: الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، سنة (١٤٠٧هـ).

٨٩ـ **الصرف والتصريف وتداخل المصطلح**: خالد بن عبد الكريم، مجلّة جامعة الملك سعود، الرياض، المجلّد العشرون، سنة (٢٠٠٨ م).

٩٠ـ **ضبط النصّ والتعليق عليه**: عوّاد معروف، بشّار، مؤسّسة الرسالة، بيروت، سنة (١٤٠٢هـ).

٩١ـ **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: السَّخاوي، محمّد بن عبد الرحمن، دار الجيل، بيروت.

٩٢ـ **طبقات أعلام الشيعة (نقباء البشر في القرن الرابع عشر)**: الطهراني، محمّد محسن، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٩٣ ـ طبقات الشافعية الكبرىٰ: السبكي، عبد الوهّاب بن علي، تحقيق: محمود محمّد الطنّاحي وعبد الفتّاح محمّد الحلو، القاهرة، الطبعة الثالثة، سنة (١٤٢٢هـ).

٩٤ ـ العِقد المنظوم في ذكر أفاضل الرُّوم (ذيل الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية): طاشْكبْري زاده، أحمد بن مصطفىٰ، دار الكتاب العربي، بيروت، سنة (١٣٩٥هـ).

٩٥ ـ علماي عهد ناصر الدين شاه قاجار (باب دهم المآثر والآثار): اعتماد السلطنة، محمّد حسن بن علي، تحقيق: ناصر الدين أنصاري، مؤسّسة كتاب شناسي شيعة، قم، سنة (١٣٩٥هـ.ش).

٩٦ ـ علم الدلالة عند العرب، (فخر الدين الرازي نموذجاً): محسب، محيي الدين، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، سنة (٢٠٠٨ م).

٩٧ ـ علوم العربية (علم الصرف): الحسيني الطهراني، السيّد هاشم، المطبعة: علّامة طباطبائي، طهران، الطبعة الأولىٰ، سنة (١٤٠٩هـ).

٩٨ ـ العين: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهجرة، قم، الطبعة الثانية، سنة (١٤٠٩هـ).

٩٩ ـ فتح الخبير اللطيف علىٰ متن الترصيف في علم التصريف: البيجوري، إبراهيم، مكتبة مصطفىٰ البابي الحلبي، القاهرة، سنة ١٣٥٩ هـ. ق.

١٠٠ ـ فقه اللغة وسرّ العربية: الثعالبي، عبد الملك بن محمّد، تحقيق: ياسين الأيّوبي، المكتبة العصرية، بيروت، سنة (١٤٣١هـ).

١٠١ ـ الفوائد الضيائية: الجامي، عبد الرحمن بن أحمد، تحقيق: أُسامة طه الرفاعي، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، سنة (١٤٢٣هـ).

١٠٢ ـ **فهرستگان نسخه هاي خطّي ايران (فنخا)**: درايتي، مصطفى، منظّمة الوثائق والمكتبة الوطنية الإيرانية، طهران، الطبعة الأولى، سنة (١٣٩٠هـ.ش).

١٠٣ ـ **فهرست مكتبة مدرسة سپهسالار، طهران.**

١٠٤ ـ **فهرست مكتبة مسجد گوهرشاد، مشهد.**

١٠٥ ـ **فهرست نسخه‌هاي خطّي كتابخانه آية الله العظمى گلپايگاني**: عرب زاده، أبو الفضل، دار القرآن الكريم، قم، سنة (١٣٧٨هـ. ش).

١٠٦ ـ **فهرس الظاهرية (قسم النحو)**: مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سنة (١٣٩٣هـ).

١٠٧ ـ **القاموس المحيط**: الفيروزآبادي، محمّد بن يعقوب، دار الجيل، بيروت.

١٠٨ ـ **قبر الإمام السيوطي وتحقيق موضعه**: تيمور، أحمد، المطبعة السلفية، القاهرة، سنة (١٣٤٦هـ).

١٠٩ ـ **القوانين المحكمة في الأصول المتقنة**: الميرزا القمّي، أبو القاسم بن محمّد حسن، المكتبة العلمية الإسلامية، قم، سنة (١٣٧٨هـ).

١١٠ ـ **الكافي في التصريف**: أطفيش، محمّد بن يوسف، تحقيق ودراسة: عائشة يطو، مطبعة عُمان، مسقط، الطبعة الأولى، سنة (١٤٣٣هـ).

١١١ ـ **الكتاب**: سيبويه، عمرو بن عثمان، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، عالم الكتب، بيروت.

١١٢ ـ **كتاب أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**: ابن القطّاع، علي بن جعفر، تحقيق: أحمد محمّد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، سنة (١٩٩٩م).

١١٣ ـ **كتاب الأفعال** : ابن القُوطِية ، محمّد بن عمر ، تحقيق : علي فودَه ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، سنة (١٩٩٣م).

١١٤ ـ **كتاب التحدّث بنعمة الله** : السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، تحقيق : إلزابث ماري سارتين ، المطبعة العربية الحديثة.

١١٥ ـ **(الكرام البررة في القرن الثالث بعد العشرة)**: الطهراني ، محمّد محسن ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.

١١٦ ـ **كشّاف اصطلاحات الفنون** : التهانوي ، محمّد علي بن علي ، تحقيق : المولوي محمّد وجيه والمولوي عبد الحقّ والمولوي غلام قادر ، دار قهرمان ، استانبول ، سنة (١٤٠٤هـ).

١١٧ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: حاجي خليفة ، مصطفى بن عبد الله ، تصحيح : محمّد شرف الدين يالتقايا ورفعت بيلگة ، المكتبة الإسلامية ، طهران ، الطبعة الثالثة ، سنة (١٣٨٧هـ).

١١٨ ـ **كشف الوافية في شرح الكافية** : الحلبي ، محمّد بن عمر ، إعداد : سعيدة عبّاس عبد القادر شهاب ، جامعة أمّ القرىٰ ، مكّة ، سنة (١٤٠٨هـ).

١١٩ ـ **كفاية الأُصول** : الخراساني ، محمّد كاظم بن حسين ، مؤسّسة النشر الإسلامي ، قم ، الطبعة الثالثة ، سنة (١٤١٥هـ).

١٢٠ ـ **الكلّيات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)**: العُكبري ، أيّوب بن موسىٰ ، تحقيق : عدنان درويش ومحمّد المَصْري ، مؤسّسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، سنة (١٤٣٢هـ).

١٢١ـ **كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال**: الهندي، علي بن حسام الدّين، مكتبة التراث الإسلامي، حلب.

١٢٢ ـ **الكنىٰ والألقاب**: القمّي، عبّاس، مكتبة الصدر، طهران، الطبعة الخامسة، سنة (١٣٦٨هـ).

١٢٣ـ **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة**: الغَزّي، محمّد بن محمّد، بإشراف خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، سنة (١٤١٨هـ).

١٢٤ـ **اللُّباب في تهذيب الأنساب**: ابن الأثير، علي بن محمّد، دار صادر، بيروت، (سنة ١٤٠٠هـ).

١٢٥ـ **لُبّ اللُّباب في تحرير الأنساب**: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، مكتبة المثنّىٰ، بغداد.

١٢٦ ـ **لسان العرب**: ابن منظور، محمّد بن مكرّم، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولىٰ، سنة (١٤٠٨هـ).

١٢٧ ـ **ليس في كلام العرب**: ابن خالَويه، الحسن بن أحمد، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، مكّة المكرّمة، الطبعة الثانية، سنة (١٣٩٩هـ).

١٢٨ ـ **المآثر والآثار**: اعتماد السلطنة، محمّد حسن بن علي، مكتبة السنايي، طهران.

١٢٩ ـ **مجلّة العلوم الإنسانية الدولية**.

١٣٠ ـ **مجلّة الهداية الإسلامية**.

١٣١ ـ **مجمع البحرين**: الطُّريحي، فخرالدّين بن محمّد علي، تحقيق: أحمد علي الحسيني، دار الإحياء للكتب الإسلامية، النجف.

١٣٢ ـ **المحكم والمحيط الأعظم**: ابن سِيدة، علي بن إسماعيل، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢١هـ).

١٣٣ ـ **مخارج الحروف**: ابن سينا، حسين بن عبد الله، تحقيق: پرويز ناتل خانلري، نشر: بنياد فرهنگ إيران، طهران، سنة (١٣٤٨هـ. ش).

١٣٤ ـ **مِراح الأرواح**: ابن مسعود، أحمد بن علي، تحقيق: محسن خدايوندي، نشر آيت اشراق، قم، الطبعة الأولى، سنة (١٣٩٤هـ. ش).

١٣٥ ـ **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: محمّد أحمد جاد المولى ومحمّد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمّد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

١٣٦ ـ **المسند**: أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد سعيد اللحام وأحمد برهوم، مؤسّسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢١ هـ).

١٣٧ ـ **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**: الفَيومي، أحمد بن محمّد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٤هـ).

١٣٨ ـ **المطوّل في شرح تلخيص المفتاح**: التفتازاني، مسعود بن عمر، تحقيق: سعيد عرفانيان، دار الهجرة، قم، الطبعة الأولى، سنة (١٣٩١هـ. ش).

١٣٩ ـ **معارج الأصول**: الحلّي، جعفر بن حسن، تحقيق: محمّد حسين الرضوي، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٣هـ).

١٤٠ ـ **مَعالم الدين ومَلاذ المجتهدين**: أبو منصور، الحسن بن زين الدّين، تحقيق: عبد الحسين محمّد علي البقّال، نشر لقمان، قم، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٤هـ).

١٤١ ـ **معجم البلدان**: الحَمَوي، ياقوت بن عبد الله، دار صادر، بيروت، سنة (١٣٩٧هـ).

١٤٢ ـ **معجم التعريفات**: الجرجاني، علي بن محمّد، تحقيق: محمّد صدّيق المِنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة.

١٤٣ ـ **المعجم الكبير**: الطبراني، سليمان بن أحمد، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مطبعة الأمّة، بغداد، الطبعة الأولىٰ.

١٤٤ ـ **معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب**: مَجدي وَهبة وكامل المهندس، كامل، مكتبة لبنان، بيروت.

١٤٥ ـ **معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة**: سَركيس، يوسف بن إلان، مكتبة آية الله العظمىٰ المرعشي النجفي، قم، سنة (١٤١٩هـ).

١٤٦ ـ **المعجم المفصّل في الجموع**: بديع يعقوب، إميل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، سنة (١٤٢٥هـ).

١٤٧ ـ **معجم المؤلّفين (تراجم مصنّفي الكتب العربية)**: كحّالة، عمر رضا، مؤسّسة الرسالة، بيروت.

١٤٨ ـ **معيار العلم في المنطق**: الغزالي، محمّد بن محمّد، شرح: أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية سنة (١٤٣٤هـ).

١٤٩ ـ **المُغْرِب في ترتيب المغرب**: المطرّزي، ناصر بن عبد السيّد، دار الكتب العربي، بيروت.

١٥٠ ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: ابن هشام، عبد الله بن يوسف، تحقيق: عبد اللطيف محمّد الخطيب، الكويت، الطبعة الأولىٰ، سنة (١٤٢١هـ).

١٥١ ـ **مفتاح العلوم**: السكاكي، يوسف بن محمّد، تحقيق: محمّد كامل بن محمّد الأسيوطي الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة (١٣٤٨هـ).

١٥٢ ـ **مقاييس اللغة** : ابن فارس ، أحمد بن فارس ، تحقيق : عبد السلام محمّد هارون ، مكتب الإعلام الإسلامي ، سنة (١٤٠٤هـ).

١٥٣ ـ **المقتضب** : المبرّد ، محمّد بن يزيد ، تحقيق : محمّد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، سنة (١٤١٥هـ).

١٥٤ ـ **مقدّمة في أصول التصريف** : ابن بابشاذ ، طاهر بن أحمد ، تحقيق : حسين علي السعدي ورشيد عبد الرحمن العبيدي ، سلسلة إحياء التراث الإسلامي (٧٣) ، بغداد ، سنة (١٤٢٧هـ).

١٥٥ ـ **المقرّب** : ابن عصفور ، علي بن مؤمن ، تحقيق : أحمد عبد الستّار الجواري وعبد الله الجواري ، مطبعة العاني ، بغداد.

١٥٦ ـ **مكارم الآثار (در احوال رجال دو قرن ١٣ و ١٤ هجري)**: الحبيب آبادي ، محمّد علي ، انتشارات كمال ، اصفهان.

١٥٧ ـ **الممتع الكبير في التصريف** : ابن عصفور ، علي بن مؤمن ، تحقيق : فخر الدّين قباوة ، مكتبة لبنان ، بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة (١٩٩٦هـ).

١٥٨ ـ **المناهج الكافية في شرح الشافية (ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخطّ)**: الأنصاري ، محمّد بن أحمد ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، سنة (١٤٠٤هـ).

١٥٩ ـ **منتخب اللغات** : الرشيدي ، عبد الرشيد بن عبد الغفور ، مكتبة الإسلامية ، طهران.

١٦٠ ـ **منتهى الأرب في لغة العرب** : عبد الرحيم بن عبد الكريم ، المكتبة الإسلامية ، طهران ، سنة (١٣٧٧هـ).

١٦١ ـ **منتهىٰ المقال في أحوال الرجال**: أبو علي، محمّد بن إسماعيل، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولىٰ، سنة (١٤١٦هـ).

١٦٢ ـ **المنصف**: ابن جنّي، عثمان بن جنّي، تحقيق: إبراهيم مصطفىٰ وعبدالله أمين، الطبعة الأولىٰ، سنة (١٣٧٣هـ).

١٦٣ ـ **منطق المشرقيّين والقصيدة المزدوجة في المنطق**: ابن سينا، حسين بن عبد الله، مكتبة آية الله العظمىٰ المرعشي النجفي، قم، الطبعة الثانية، سنة (١٤٠٥ هـ).

١٦٤ ـ **موسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب والمسلمين**: بإشراف المنجي بوسنينة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولىٰ، سنة (١٤٢٧هـ).

١٦٥ ـ **الموطّأ، (رواية أبي مصعَب الزُّهْري المدني)**: مالك بن أنس، تحقيق: بشّار عوّاد معروف ومحمود محمّد خليل، مؤسّسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة (١٤١٨هـ).

١٦٦ ـ **نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار**: العيني، محمود بن أحمد، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، سنة (١٤٢٨هـ).

١٦٧ ـ **نفح الطِّيب من غُصُن الأندلس الرطيب**: المَقَرّي، أحمد بن محمّد، تحقيق: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، سنة (١٣٨٨ هـ).

١٦٨ ـ **النُّور السافِر عن أخبار القرن العاشر**: العَيدَرُوس، عبدالقادر بن شيخ، تحقيق: أحمد حالُو ومحمود الأرناؤوط وأكرم البوشي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولىٰ، سنة (٢٠٠١م).

١٦٩ ـ **هديّة العارفين في أسماء المؤلّفين (آثار المصنّفين)**: البغدادي، اسماعيل بن محمّد، وكالة المعارف، استانبول، سنة (١٩٥١ م).

١٧٠ ـ **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، دار المعرفة، بيروت، بإشراف السيّد محمّد بدر الدّين النعساني.